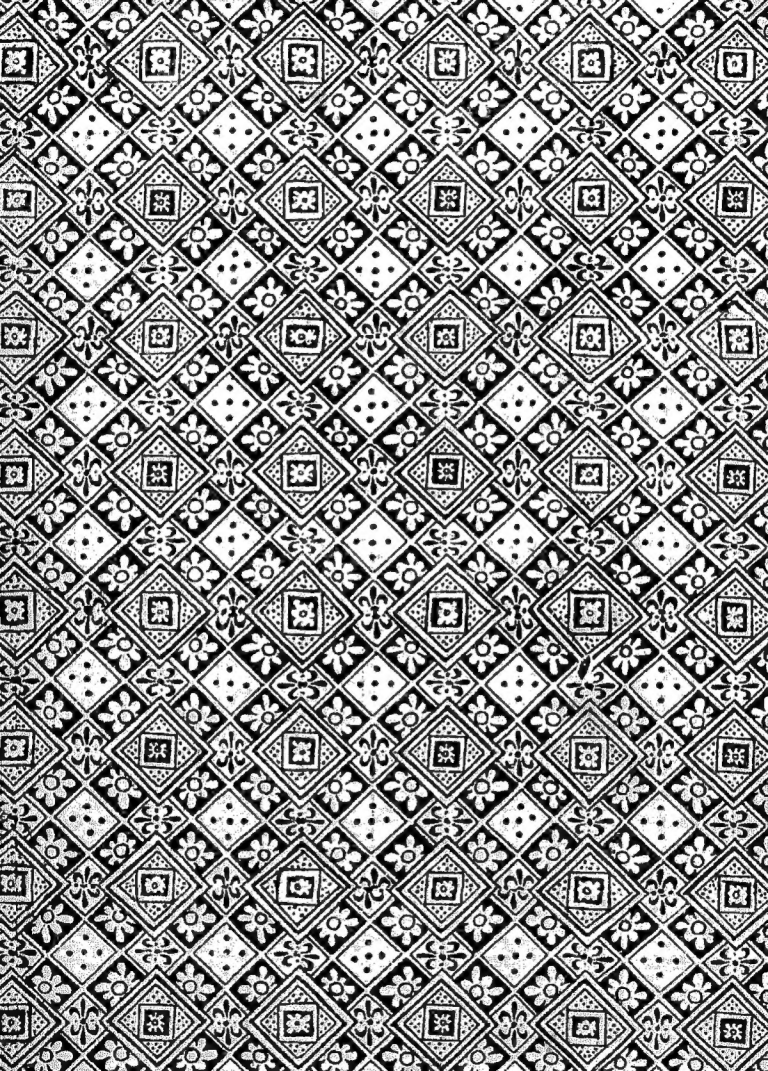
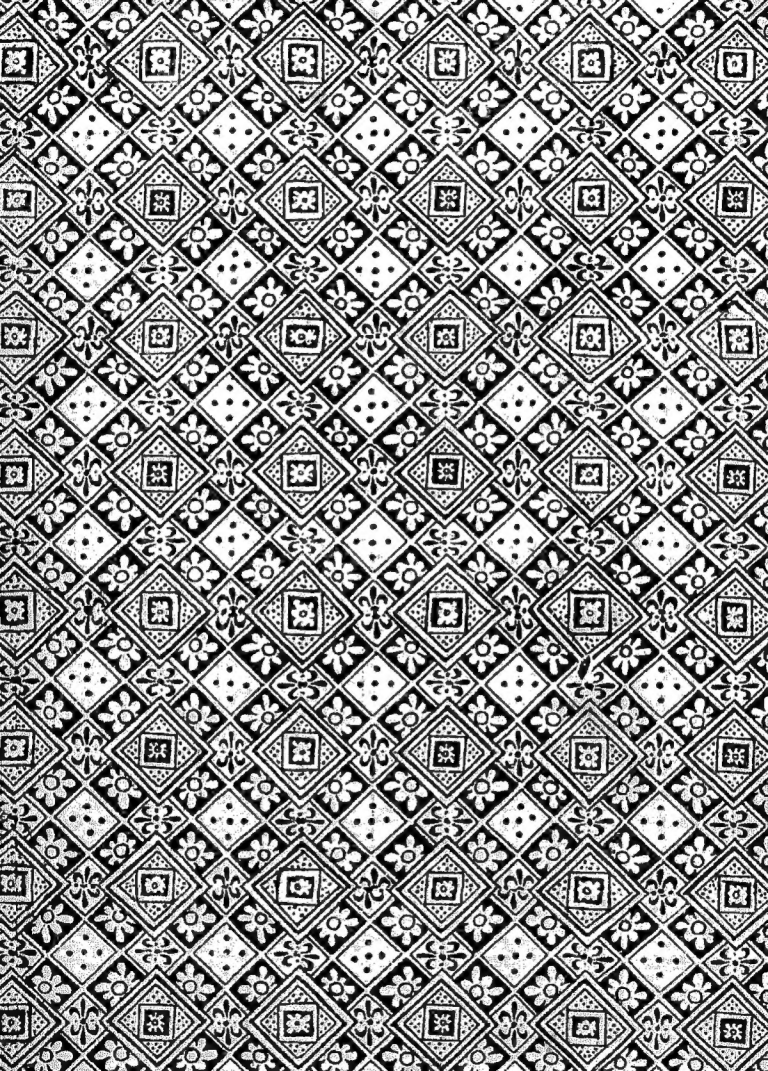


Sp. Col.
334
D216
1926





اهداءات ٢٠٠٠

مكتبة

ا.د. محمد حسين ميكل

رئيس مجلس الشيوخ السابق



روبرت أوليف (أبو التعاون)

[١٨٥٨ - ١٧٧١]

وتعاونوا على البر والتقوى «قرآن كريم»

كِتَابُ التَّعَاوُنِ

تأليف

يحيى حميد الدين ديري

ذُكِرَ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَ أُنْشِئَتْ فِي الْعِلْمِ

(تقررت وزارة المعارف العمومية تدريس هذا الكتاب لمدارس المعلمين الأولية)

[الطعة الثانية]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م

الثمن ١٥٠ مليما

[حقوق الطبع محفوظة للؤلف]

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة ٩

تمهيد : ١٤

علاقة التعاون بعلم الاجتماع — علاقة التعاون بعلم الاقتصاد —
تعريف بعض المبادئ الاقتصادية العامة التي لها علاقة بالتعاون —
تعريف علم الاقتصاد — المقصود من الانتاج — مصادر الانتاج —
الطبيعة — العمل — رأس المال — الادخار — مظاهر رأس
المال في المجتمعات الحاضرة — حدود الانتاج — ماهية الفائدة —
القيمة وحدودها — الطلب والعرض — المزاخمة — الثمن —
القد — ماهية النسيئة (التسليف) — المصارف (البنوك) .

الكتاب الأول — التعاون في أوروبا

الفصل الأول — نظرة عامة في التعاون : ٢٩

التعاون كغريزة حيوية — التعاون عند قدماء المصريين —
التعاون والدين .

الفصل الثاني — لمحة تاريخية عن التعاون : ٣٩

نشأته — بواعثه — تطورات — انتشاره — نمائه في أوروبا .

الفصل الثالث — غاية التعاون المادية والأدبية : ٥٣

أن يعيش الانسان عيشة حسنة — أن يتعود على دفع ثمن الأشياء
فورا — أن يقتصد بدون عناء — تسهيل ادارة العمل — تيسير

صحيفة

الحصول له على الملكية — ايجاد ملكية مشتركة للأفراد المتعاونين —
تحديد الثمن الحقيقي للأشياء — حذف القوائد — تحسين حالة العمال
والزراع الأدبية — محاربة الخمر — نشر التعليم — قطع
المنشآت — ادخال المرأة في المسائل الاجتماعية — المنسل
الصالح للاقتداء به .

الفصل الرابع — وسائل التعاون لتحقيق غايته المادية والأدبية :

٥٨

الجماعات التعاونية وأنواعها : التعاون في الانتاج — التعاون
في الاستهلاك — التعاون في التسليف — التعاون في الزراعة :

٦٢ الفصل الخامس — أساس التعاون وشعاره :

الأشخاص — رأس المال — المجهود المشترك — الاشتراك
في المهمة — المبادئ التي تسير عليها الجماعة .

٦٧ الفصل السادس — جماعات التعاون وطرق تسييرها :

التعاون التجاري (التعاون في الاستهلاك) .
التعاون في المنجقرا — جماعات الاستهلاك (التوريد
والتوزيع) — جماعة روتشديل — غرض الجماعة — تكوين
الجماعة وإدارتها ونظامها — القواعد التي تسير عليها الجماعة —
انتشار جماعات روتشديل .

٧٨ الفصل السابع — التعاون الصناعي (التعاون في الانتاج) :

الجماعة الصناعية التعاونية — تحالف الجماعات الصناعية التعاونية .

صفحة

الفصل الثامن — اتعاون المالى (التسليف والاقتراض) : ٨٤

التعاون فى ألمانيا — جماعات شلى وريفين .

المصارف (البنوك) التعاونية لتسليف صغار الصناع والتجار حسب

طريقة شلى ديلش — ادارة المصرف — ثمار أعمال مصارف

شلى .

الفصل التاسع — المصارف (البنوك) التعاونية لتسليف

الزراع على حسب طريقة ريفين : ٩٠

المبادئ الرئيسية لمصارف (بنوك) ريفين — رأس مال المصرف

التعاونى وأمواله الاحتياطية — ادارة أعمال مصارف ريفين —

الجهة الادارية — لجنة المراقبة — الجمعية العمومية .

الفصل العاشر — مصارف التعاون المركزية : ٩٩

الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات العامة — الاتحادات

المحلية — ادارة الاتحاد .

الفصل الحادى عشر — الاتحادات العامة . ١٠٣

الفصل الثانى عشر — التعاون الزراعى فى فرنسا : ١٠٨

التقابات الزراعية — نشأتها — تعريف التقابة الزراعية — كيفية

تأسيس التقابة — أعضاء التقابة — حقوق التقابة — إدارة

التقابة — الموارد المالية للتقابة — أعمال التقابة — انتشار

التقابات فى فرنسا — اتحاد التقابات .

الفصل الثالث عشر — التسليف الزراعى فى فرنسا : ١١٦

صناديق التسليف التعاونية — تكوين صناديق التسليف — رأس

مال الصندوق — إدارة الصندوق — صناديق التسليف المركزية .

*
صحيفة

١٢٢

الفصل الرابع عشر — التأمين :

تعريفه — أنواعه — جماعات التأمين الزراعى التعاونى
فى فرنسا — إدارة الجمعية — الاتحاد الوطنى للتعاون الزراعى
فى فرنسا .

الفصل الخامس عشر — التعاون فى صناعة الزبدة وجمع

١٢٩

البيض وبيعه .

١٣٢

الفصل السادس عشر — جماعات المبرات . .

الفصل السابع عشر — أسباب نجاح جماعات التعاون

١٣٤

فى أوروبا :

الأخلاق — العلم — نشر الدعوة (البروباغندا) .

الكتاب الثانى — التعاون فى مصر

الفصل الأول — حاجة مصر الى التعاون لاصلاح النظم

١٤٣

الاقتصادية :

سوء النظام الزراعى — التسليف الزراعى التعاونى — بنك مصر

يسد فراغا — سوء النظام الصناعى — سوء النظام التجارى .

الفصل الثانى — موجز تاريخ الحركة التعاونية فى مصر : ١٥٧

دعوة عمر بك لطفى الى التعاون — أنواع نقابات التعاون التى

تأسست — النقابات الزراعية — شركات التعاون المتزلى .

صحيفة

١٦٣

الفصل الثالث — قانون التعاون لسنة ١٩٢٣

تأسيس الشركات الزراعية التعاونية — رأس مال الشركة —
انحلال الشركة وتصفيتها .

١٦٦

الفصل الرابع — الحكومة وتنظيم الحركة :

الأسباب التي دعت لذلك .

١٦٨

الفصل الخامس — كيفية نذر الدعوة التعاونية :

انتخاب الرجال الأكفاء — فتح مدارس ليلية ونهارية —
نشر الكتب والمجلات .

الفصل السادس — كيفية إنشاء جماعات التعاون وتسييرها

١٧١

والإشراف عليها :

كيف تؤسس الشركة التعاونية — تعليمات إدارية وحسابية
لتنظيم الشركة — تعليمات لاستخراج سندات الحصص والتنازل عنها .

١٩٥

الفصل السابع — عقد التأسيس الابتدائي والنظام الداخلي

١٩٩

الفصل الثامن — النظام الداخلي للشركة :

الباب الأول : تسمية الشركة . مدتها . الفرض منها .
أعمالها — الباب الثاني : رأس مال الشركة . الشركة . شروط
القبول والاستقالة والفصل من الشركة — الباب الثالث : الإدارة —
الباب الرابع : المراقب — الباب الخامس : الجمعية العمومية —
الباب السادس : الحسابات السنوية . توزيع الأرباح . المال
الاحتياطي — الباب السابع : حل الشركة وتصفيتها .

صحيفة

الفصل التاسع — حالة الجماعات التعاونية في الوقت الحاضر ٢٥١

الفصل العاشر — دور المرأة في الحركة التعاونية في الخارج

وما يرجى أن يكون في بلادنا منه . ٢٢٠

ملحق القانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ٢٢٨

المراجع ٢٥١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

لا يخفى ما للعامل الاقتصادى من أثر فى حياة الأمة السياسية والاجتماعية . فاذا حسنت الحالة الاقتصادية العامة كان ذلك من دواعى الطمأنينة والسلام ، وعلى العكس اذا ساءت كان ذلك باعنا على القلق .

بين عقائدنا وحاجياتنا ورغباتنا صلة دائمة تحمل على البحث عن السعادة والفرار من الألم . هذه الأسباب هى التى تحرك دائماً كل كائن حي ، لا تميز بين الحيوان والانسان . فالجمعية الحيوانية والجمعية الانسانية تظهر حركاتها فى أعمال متجهة أو غير متجهة فى حياة أو اضطلال^(١) .

من خير الوسائل لإصلاح حال الجماعات الفقيرة ، التعاون ، وهو مذهب اقتصادى اجتماعى ظهر فى منتصف القرن التاسع عشر . "وله معنى خاص غير المعنى العادى . وهو يعتبر من الوجهة الديمقراطية ، — وعلى الخصوص من وجهة العمال — أنه مظهر جديد للجماعة الذين

(١) كتاب الأستاذ ولیم دی جریف : تطور العقائد والمذاهب السياسية ص ١٢

يعملون على استغلال مختراتهم القليلة بأن يتحاشوا الوسيط وذلك بأن يكونوا لهم أولاً ملكية مشتركة ليصلوا ثانية الى اقتناء الملكية الفردية بواسطة ما يربحونه من الفوائد المشتركة^(١).

الغاية التي يرمى التعاون الى تحقيقها نلخصها فيما يأتي :

(١) إن الجماعة المتعاونين يسعون لتحقيق التحرير الاقتصادي من طائفة معينة وهم الوسطاء لكي يقوم المتعاونون بما يلزمهم من شراء حاجياتهم من المشج الأصلي أو تقوم الجماعة بما هو أجدى عليهم من ذلك وهو أن يبيئوا لهم وسائل صنعها بأنفسهم .

(٢) ترمى الجماعة المتعاونون الى تحقيق هذه الفكرة وهي : أن يعيش الفرد للجماعة، والجماعة للفرد . بدلا من أن يعيش الفرد لنفسه وأن يحمل التضامن بين الأفراد محل التراحم .

(٣) ليس من غرض الجماعة المتعاونين إلغاء الملكية الفردية ، بل على العكس يسعون الى تعميمها بواسطة ما يدخره الافراد من الربح الذي يعود عليهم كل سنة والذي تعمل له جماعة التعاون ، كما أنه توجد ملكية مشتركة بجانب الملكية الفردية تستغل لصالح الجميع .

(٤) ليس من غرض الجماعة المتعاونين محو رأس المال ، بل الغرض نزع سلطته على العمل . ويصبح هذا الأخير له السلطة، ومثل

(١) القاموس الجديد — الاقتصادى السياسى لليون سى ويوسف شالى جز: ١

ذلك اذا أراد جماعة من العمال أن يقيموا مصنعا يشتغلون فيه بأنفسهم ، فهم يكونون لهم رأس المال إلا أن العمال يهيمنون عليه ويشغلونه لمصلحتهم وما فيه فائدتهم .

(هـ) ترى الجماعة المتعاونون الى تحقيق غرض أدبي كبير الفائدة والنفع للأعضاء ، وهو تهذيب العضو بواسطة الجماعة . وأن يعمل كل فرد لمنفعة الجميع ، وأن يحل الوثام محل التنافس ، والمحبة مكان البغضاء ، ومنع المشاكل الناجمة عن الأثرة والأنانية . بجماعة التعاون في الاستهلاك ، يمنعون المشاكل بين البائع والمستهلك ، لأن كليهما عضو في الجماعة ، وكلاهما يعمل لما فيه صالح الجميع . فالتعاون نظام سعادة وسلام .

سعى الإنسان لخير جميع الطبقات من الأمة عامة ، وطبقة المزارعين والصناع خاصة إنما هو من القروض الانسانية لا يشعر بها إلا كل انسان كبير القلب ، على الهمة ، سليم الوجدان . هذا السعى يؤدي في الغالب الى دفع شرور الفقر ، وآلام الحاجة ، وتسكين لذعات الاضطراب الذي كثيرا ما يدفع الانسان الى ارتكاب الصعاب من الأمور وهو عالم بارتكابها ، ويتجاوز حدود الآداب وهو كاره لتجاوزها ، والعيب بصالح الجماعة إذعانا لسلطان الحاجة . فتترعرع أركان الطمأنينة والسلام في البلاد .

واجب على الانسان أن يضع نُصْب عينيه غرضاً سامياً يسعى اليه .
 وإن من أنبل الأغراض وأشرفها السعى لصالح الجميع . وقد قال
 عليه الصلاة والسلام : ” خير الناس أنفعهم للناس “ . وإن إنساناً
 يعيش بلا غاية يسعى اليها إنما يتزل بنفسه الى مصاف الحيوان
 والجماد . قال نيتشه أحد كبار فلاسفة الألمان : ” إذا لم يكن
 للانسان غرض ثابت في الحياة يحثها كما يحث الخلاء الغابات والمضارب
 (كما هو الحال في أوروبا) فإن ارادته غير الواعية تبقى قلقلة وفي حالة
 ذهول ، تهيجها الشهوات وهو لا يعرف السعادة ولا يسعى اليها “ .
 إن مقياس الوطنية الصحيحة هو العمل النافع للبلاد ، ومقياس
 العمل الفائدة التي تعود على الوطن وأهله .



تدريس التعاون في المدارس ، إنما هو فتح باب جديد للإصلاح
 الاجتماعي ، ودعوة للراغبين في العمل . وواجب المعلمين أن يأخذوا
 بقسط وافرنه لتشييد مجد الأمة الدائر ، واقامة صروح سعادتها
 المتهدمة . وذلك لا يتأتى إلا بأن يملك أبناء الأمة جميع مراقفها
 الاقتصادية حتى لا يكون للأجنبي عليها سلطان . وإن في التعاون
 ونشره خير وسيلة لتحقيق العامل الأساسي في سعادة الأمة ورفقها .
 وقد وضعنا هذا المؤلف في التعاون حسب برنامج وزارة المعارف
 لمدارس المعلمين الأولية في كتابين : الأول ليهتدى به الطالب الى المبادئ

التعاونية الأساسية . وقد ضربنا الأمثال على أثر التعاون وانتشاره في أمهات الممالك المتمدينة كإنجلترا وفرنسا وألمانيا في الكتاب الأول . كما خصصنا الكتاب الثاني في التعاون في مصر وكيفية تأسيس الشركات التعاونية حسب قانون سنة ١٩٢٣ حتى نجتمع بين الفائدتين : العلم ، والعمل . ليهتدى به الزارع والصانع والتاجر الصغير لتأسيس الجماعات التعاونية .

وقبل ختام كلمتنا هذه نتقدم بواجب الشكر الوافر لكل من أمدونا بنصائحهم ، ومساعدتهم الأدبية . ونخص بالذكر منهم حضرة صاحب العزة فضيلة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاویش بك مراقب التعليم الأسمى بوزارة المعارف الذى له الفضل الأكبر في تشجيع حركة الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ، وخصوصا التعاون وتعميم نشره ، وبذل قصارى جهده ونفسه لكل ما فيه خير أمتنا وسعادتها ، فكان في عمله قدوة صالحة ، ومثلا أعلى للاقتداء به .

وكذلك نشكر رجال قسم التعاون بوزارة الزراعة على ما قدموه لنا من المعلومات . ورجال دار الكتب المصرية لما بذلوه من حسن الهممة في تقديم الكتب لنا . ورجال مطبعة دار الكتب وعلى رأسهم حضرة الفاضل محمد أفندى نديم لعنايتهم باتقان طبع هذا الكتاب ، ونعتذر لكل من نسينا شكره . ونرجو من الله التوفيق لما فيه الخير والصالح .

الدكتور

يحيى أحمد الدرديرى

تمهيد

علاقة التعاون بعلم الاجتماع — علاقة التعاون بعلم الاقتصاد —
تعريف بعض المبادئ الاقتصادية العامة التي لها علاقة بالتعاون .
تعريف علم الاقتصاد — المقصود من الإنتاج — مصادر
الإنتاج — الطبيعة — العمل — رأس المال — الادخار —
مظاهر رأس المال في المجتمعات الحاضرة — حدود الإنتاج —
ماهية الفائدة — القيمة وحدودها — الطلب والعرض — المزاحة —
التمن — النقد — ماهية النسئئة (التسليف) — المصارف (البنوك) .



لما كان طلبة مدارس المعلمين الأولية ليس لهم إلمام بعلاقة
العلوم الحديثة بعضها ببعض ، رأينا قبل البدء في الكلام على التعاون ،
أن نذكر علاقة التعاون بعلم الاجتماع ، والاقتصاد من جهة . كما نذكر
أيضا تعريف المبادئ الاقتصادية العامة التي لها علاقة بموضوع
الكتاب من جهة أخرى ، دون أن نتعرض للتفصيل ، حتى يسهل
على قارئ الكتاب أن يفهم معاني الكلمات الاقتصادية التي كثيرا
ما يختلف معناها الاقتصادي عن مدلولها في العرف العام .



علاقة التعاون بعلم الاجتماع — التعاون هو أحد النظم الاقتصادية الاجتماعية، وجد لتحسين حالة الطبقات الفقيرة من الأمة بواسطة محض جهودهم . وله صلة بالنظام الاجتماعي، لأنه يعمل على إصلاح شؤون طائفة من الناس وترقيتهم من الوجهة المادية والأدبية . فهو لذلك عامل هام من العوامل الاجتماعية لرقى الأمة وإصلاحها .

تسأل أحد علماء الاجتماع والفلسفة الأستاذ فويله (Fouille) عما اذا كان لعلم الاجتماع العملى غاية ؟

وقد رد بالإيجاب ، فقال : تقدم العلم ، وتقدم الفن ، وتقدم الحقوق ، وتقدم توزيع العمل ، وتقدم التعاون ، وتحسين العلاقات بين أفراد الجمعية الواحدة من جهة وعلاقتها مع الجماعات المجاورة من جهة أخرى ، ونشر السلام الدولى العام . هذه هى الغايات التى ترمى اليها الجماعات .

فالتعاون كما ذكر، وسيلة من وسائل الإصلاح الاجتماعى، وهو فرع من فروع علم الاجتماع العملى .

علاقة التعاون بعلم الاقتصاد — الاقتصاد هو درس الحاجيات المعيشية للانسان، والتعاون هو احدى الطرق الموصلة للحصول على بعض هذه الحاجيات — والتعاون وان كان نظاما حديثا خاصا إلا أنه خاضع لقواعد علم الاقتصاد .

تعريف بعض المبادئ الاقتصادية العامة التي لها علاقة بالتعاون

تعريف علم الاقتصاد^(١) — الاقتصاد هو علم يضم بين دفتيه جميع السنن (القوانين) العامة التي يجرى عليها إنتاج الأرزاق ، وتوزيعها ، وتداولها ، واستهلاكها . وسيله في معرفة كل ذلك هو الاستقصاء أو المراقبة .

ومن فوائد المراقبة أنها ترينا ، على طريق المثال في أى الأحوال ، يكون العمل منتجاً ، وما منفعة رأس المال ، وما الأسباب التي تربو معها قيمة النقد أو تنقص ، وما البواعث الاجتماعية التي تؤثر في الأجور والمكاسب صعوداً أو هبوطاً ، وما الأسباب التي تدعو الى ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضه ؟ ... الخ .

وليست الأمور التي ترتبط باحداث الأرزاق أو تداولها في مجتمع مما من محض المصادفة والاتفاق . بل هي نتائج نظام يكاد يكون ثابتاً ، وكل ما يؤثر فيها ، فتأثيره متشابه فيها جميعاً لأن مرجعه الى أسباب واحدة ، ومآل هذه الأسباب إما طبيعة الأشياء نفسها ، أو الأصل الذي يتغير في الفطرة البشرية . فانه اذا كان الاكثار من ضرب

(١) رأينا أن نأخذ هذه المعلومات من كتاب الموجز في الاقتصاد لمؤلفه الشهير

لروا بوليه الذي عربه الفاضلان حافظ بك ابراهيم و خليل بك مطران .

السكك (النقود) ينقص من قيمتها ويضعف من قوتها البديلة . وإذا كان الادخار يوفر في الأمة ومائل الانتاج . فيتوفر بمقدارها قبول الأمة للنجاح والفلاح . وإذا كان تقدير الأجر يجعل مناسبا تدريجيا لهمة العامل قشنت بذلك عزيمته ، فلا يقال : ان هذه الأسباب أو مسبباتها حقائق عارضة ، متقلبة تبعا للأمكنة والأزمنة ، بل هي قوانين ثابتة لا تتغير نتائجها عند كل قوم وفي كل عصر وجيل .

المقصود من الانتاج — يتج الانسان لقضاء حاجته . ومنشأ تلك الحاجات من الطبيعة البشرية ، فيما يتنابها من ضرورات وشهوات ، وأذواق . سواء أكانت تلك المطالب كلها أولية فطرية ، أم كانت صناعية متعددة بفعل الحضارة على كرور الأحقاب .

مصادر الانتاج — للانتاج ثلاثة مصادر : الطبيعة ، عمل الانسان ، رأس المال .

١ — الطبيعة

الطبيعة أول مصادر الانتاج ، ومعنى الطبيعة لا يقتصر على الأرض والتربة بل يتناول ما يحيط بالانسان ، وما في ذلك المحيط من القوى .

٢ — العمل

العمل هو العنصر الثاني في الانتاج ، وهو الفاعل المدرب الذي يقود الطبيعة ويزيدها خصبا باستقصائه سننها ، وتحويله قوى المادة المنتجة الى مصلحة الانسان .

معنى العمل اقتصاديا — العمل بالمعنى الاقتصادي لا يكون عملا الا اذا توفرت فيه شرائط : منها أن يكون وسيلة لا غاية . ومنها ألا يكون منقطعا بل متصلا بسلسلة من أمثاله . وأن يثار عليه صاحبه بنظام وتدبر ليدرك منه غرضا معلوما . فكل مجهود يبذل تبعا لتحقيق أمنية متبعة أى لقضاء حاجات الانسان يكون عملا .

٣ — رأس المال

رأس المال هو العمل المتراكم على ذمة الإنتاج الآجل . وهو أحد المصادر الثلاثة للإنتاج ، وصنواه الطبيعة والعمل . وإنما يكون رأس المال من نوعين ليس غير ، وهما الذخائر والأدوات اللذان هما من نتاج الكد والادخار .

الادخار — الادخار على نوعين : إما الاكتناز ، وهو أن يذخر الانسان نقودا ، ذهبية كانت أو فضية ، فلا ينفق بها المجتمع ، وإما إحداث أدوات للعمل ، أو إنتاج أرزاق ثابتة ، كالآلات الصناعية أو المباني الخ . أو إقراض النقود للشركات أو الحكومة قستخدامها في سبيل الإنتاج .

تكوين رأس المال في المجتمعات الحاضرة إنما يتم بالانفاق . الانسان كل دخله . وبأن يستخدم ما يمينه من المال في أمور تعود عليه بالنفع العميم .

كل مدخر عن فطنة فهو رأس مال .

وإذا أخطأ المدخر الموضع الذي يأمن فيه على ماله وينتفع به
فرأس ماله ضائع عليه وعلى المجتمع معا . ومذخوره يكون أشبه بالجنين
الذي ولد ميتا .

لما كان رأس المال على توالى الزمن قد ضاعف القوى المنتجة
في الانسان ، كانت الأمة التي تذخروثنى ذخائرها أنعم عيشا من الأمم
التي لا تنهج ذلك المنهج .

مظاهر رأس المال في المجتمعات الحاضرة

- (١) المحسنات الثابتة للزراعة مثل التسيخ ، والتجفيف ،
والرى ، وغرس الأشجار ، ووضع الأسمدة المتجددة الخ .
- (٢) المباني بأنواعها .
- (٣) الأدوات والآلات بصنوفها .
- (٤) المواشى .
- (٥) المواد الأولى مما تستغرقه الصناعة ، كالقطن ، والصوف ،
والزيت ، والفحم .
- (٦) الميرة التي يعال بها الخدمة المنتجون الى أن يتم الانتاج .
- (٧) النقود .

(٨) بعض المزاي . وبعض المرافق المعنوية كالحذق والتأديب
(طلب العلم والفن) .

حدود الانتاج — اثنان من مصادر الانتاج الثلاثة يقبلان
النمو بلا اقطاع، وهما : العمل، ورأس المال .
(١) العمل ينمو إما تبعاً لازدياد السكان، وإما لازدياد ما ينتجه
الفرد منه . وهذا يتأتى من مهارة الرجل أو سعة معارفه .

(٢) رأس المال ينمو بلا تحديد، سواء في كميته أو في صناعته :
أما في كميته فلأن الادخار يتراد كل يوم بين الأمم التي يعم فيها . وأما
في صناعته فلأن كل مستجد من المال المدخر يندمج في آلات أعظم
منه قوة وأحكم تركيباً من الآلات السابقة .

يقع العنصر الثالث وهو الطبيعة فهذا باعتباره مادة وهيولى لا يزيد
ولا ينقص بفعل الانسان . بل تظل أبعاده، أبعاده، وخصائصه،
خصائصه .

ماهية الفائدة (الربح) — تبيننا فيما تقدم ما لرأس المال من
جليل الشأن في الانتاج . وهنا يسوغ القول بأن المكافأة له واجبة .
وتلك المكافأة هي التي يدعونها بالفائدة (الربح) .

جرت العادة أن يكون للفائدة أربعة أو خمسة أو ستة في المائة،
تبعاً للمكان والزمان .

فالمقترض لرأس المال الذى يتنفع به مدى سنة مثلا يرده الى مقرضه ، وقد أضاف الى كل مائة فرنك منه أربعة فرنكات أو خمسة أو ستة ، فالمائة فرنك المقترضة التى يجب إيفائها فى الأجل المضروب ، هى رأس المال ، والأربعة أو الخمسة أو الستة الفرنكات التى يتعين دفعها علاوة عليها عن كل عام من أعوام بقائها فى ذمة المقترض ، هى الفائدة .

تصدى أناس ، بعضهم من الفلاسفة ، وبعضهم من أساتذة الأديان ، وبعضهم من الاشتراكيين ، لنفى مشروعية الفائدة ، فقالوا بقول الذين تقدموهم فى هذا المعنى ، وعلّة ذلك أنه قد تشابه عليهم رأس المال والتقد .

مع أن التقد ليس فى حقيقته إلا ممثلا لرأس المال ومعوانا على نقل التصرف فيه من إنسان إلى آخر . فما زعموه هو أن المائة فرنك ، ذهباً كانت أو فضة ، تبقى آخر السنة كما كانت أولها لا تلد ولا تزيد . أما الفائدة فتقد يلد قدما ، وهذا مخالف للطبيعة . ذلك زعمهم ، وهو خطأ بين يتحتم إزالته ، إذ لا ينبغي الخلط بين رأس المال والتقد . نعم ان الرجل اذا اقترض من آخر ألف فرنك أو عشرة آلاف فرنك فانما يتلقاها منه سكة أو ورقا أو إحالة على مصرف ، غير أن هذه ظواهر لا يصح الأخذ بها ، لأن ما تلقاه المقترض هو فى واقع الأمر

ما يملكه المقرض من سبيل آخاره من عمله السابق مع كبح نفسه ،
على أن يتناول من الموجودات الاجتماعية ما فيه الكفاية من كل شيء -
الى قدر معلوم ، والمقترض إنما استبدل بتلك النقود ما شاء من بيت ،
أو قح ، أو حقل أو محارث ، أو مواش ، أو أدوات عمل -
فرأس المال بأخص معناه ليس إلا الذخائر أو أدوات العمل .

كان أعلام النصرانية قديما لا يميلون الى المعاملة بالفائدة .
لاختلاط رأس المال والتقد في أذهانهم .

وقد ظل الناس على هذا التأبي الى أن وجد في الفرقتين المكوّنتين ،
للسيحية ، رأيان مجيزان ، وتأويلان شرعيان بمعنى الترخيص :
أحدهما (لكلّوين) من زعماء البروتستانتية ، والآخر من اليسوعيين
(الجزويت) وكلاهما مجمع على أن المعاملة بالفائدة حادث طبيعي -
لا يتنافى العدل .

قال كلّوين : ان التقود لا تلد تقودا وهذا مما لا محل للنازعة فيه -
وانما التقود وسيلة يشتري بها طورا حقل ، ومنه يستفاد ريع صافه
بعد طرح النفقات . وتارة بناء ، ومنه تستفاد الاجارات . وأنا بقرعة
ومن لبنها يستفاد ما يزيد عن عطفها والقيام عليها الخ .

فكلّوين قد أبصر حقيقة رأس المال الذي يحلب بالنقود ، وتبين
أن التقود نفسها ليست إلا وسيلة لجلبه .

القيمة وحدودها — الطلب والعرض

القيمة هي قوة قابلية الشيء لأن يستبدل بشيء أو أشياء أخرى..
 مثالها — أن هكتولتر قمح يعادل خروفا متوسط الحجم أو عشرة كيلو
 غرامات من الصوف أو عشرين كيلو غراما من السكر، وتلك القيمة
 لا تكون ثابتة ولا واحدة بل تختلف بتنوع الأحوال الخارجية وبالتبعة
 لتأثيرات العقل .

لا بد من اجتماع خلال ثلاث في الشيء لتكون له قيمة :

الأولى أن يكون الشيء موافقا لرغبة من رغبات الانسان . الثانية :
 أن يكون دون اقتنائه عناء . والثالثة أن يتيسر نقل الاستمتاع
 واحد الى آخر .

الحصول على القيمة الحقيقية لا يتم إلا بتعاون إرادتين : إرادة
 الذي يملك شيئا ويطلب عنه نفسه ، وإرادة الذي لا يملك ذلك الشيء
 ويود لو فاز به .

الطلب والعرض — العرض والطلب هما اللذان يعينان
 القيمة .

العرض يقوم بتمثيله أولئك الذين يملكون الشيء ويرغبون
 في الخروج عنه بديل منه . والطلب يقوم بتمثيله أولئك الذين
 يحتاجون الى شيء ويتمنون اقتنائه .

إذا أناف (زاد) العرض على الطلب على ما هو مشاهد من أن
الذين يريدون بيع قمحهم أكثر من الذين يتوخون شراؤه ، كان الشيء
(وهو القمح في هذا المثل) نازعا بثمنه الى الانخفاض . وإذا كان
الطلب منيفا (زائدا) على العرض نزع الشيء بثمنه الى الارتفاع .
وهذا التدرج صعودا وهبوطا ، يستمر الى أن تترك الدرجة التي
توازن معها القيمة بين العرض والطلب .

القيمة يحددها التوافق بين قوة الالتماس لها وصعوبة الظفر بها .
صعوبة الظفر بالأشياء ترتبط بجملة بنفقات الانتاج وبما يبذل
من المجهود ، ويعانى من التعب ، ويضاع من المال والوقت دون
إيجادها ، ودون حملها الى السوق أو الى دار طالبها .

المزاحمة — المزاحمة هي التراع القائم بين المتعجين في سبيل
بيع منتجاتهم بما يعود عليهم بالربح .

وهي القوة الكبرى والمنظمة العليا لأعمال العالم الاقتصادى .
فهي التي ترجع بقيمة البضائع — الا ما هو مستثنى منها (كالأشياء
المحتكرة أو النادرة) — الى مقدار ما أنفق على إنتاجها أو استصناعها
مما يدخل فيه ثمن المادة الأولى ، وأجر اليد العاملة وفائدة رأس المال
واستهلاكه ورجح المستحدث .

الثمن — الطريقة التي ارتقت اليها المقايضة في تعامل الحصريين هي دخول النقد وسيطا بين المقايضات . وكل قيمة قدّرت بالنقد، تسمى حينئذ بالثمن .

النقد — النقد معيار وبديل في آن واحد .

لا جرم أن أصلح النقد ما توفرت فيه القيمة الذاتية، بمعنى أنه يكون شيئا وافيا بحاجة من حاجات الانسان، وأن يكون سهل التداول صعب الایجاد .

ومن هنا جاءت تسميتهم النقد بالبضاعة . إذ لو لم تكن له قيمة ذاتية، ولم يكن صعب الانتاج على النفقة في الاستخراج لكان في مقدرة أولى السلطان أن يستكثروا من مقاديره ما شاءوا . ولأصبحت المعاملات بذلك قائمة على أساس غير متين .

الشرائط الأساسية لجودة النقد — ان الشرائط التي تجعل المعادن خيرا ما يستخدم للسكة أهمها مايلي :

(١) ان المعادن ذات فائدة بناتها، لأن منها ما يفي بحاجات الانسان، كالحديد، والنحاس، وهما يستخدمان في الصناعة على صورة لا تحصى . ومنها ما يلائم ذوق الانسان كالذهب والفضة . وهما مع ارتفاع الصناعة بهما يوافقان ميلا من أشد الميول وأعمها في النوع البشري وهو الكلف بالزينة والتحلية .

(٢) سلامة المعادن، ولا سيما المعادن الكريمة كالذهب والفضة
من الأمراض المتلفة .

(٣) غلاء قيمتها مع قلة زيتها وسهولة حملها وخصوصا في الذهب
والفضة .

(٤) التساوى النسبي في القيمة أى في نفقات الانتاج .

(٥) للمعادن الكريمة ميزة أخرى وهى قبولها للتقسيم ، بحيث
لا ينقص ثمن المجموع من أجزائها وهى منفصلة عن ثمنه وهى متصلة .
(٦) صعوبة الترييف .

النسيئة (التسليف) — النسيئة هى الاجازة لطالب أن
يستعمل أصل مال يملكه غيره ، على أن يتعهد برده ذاتا أو برده
ما يعادله إما فى أجل مسمى وإما حين يستعيده صاحبه .

ولما كان الائتمان عملا اقتصاديا لامبره، ولا احسانا . وكانت
رؤوس الأموال على ما سلف بيانه مثمرة بين أيدي الذين يحسنون
تصريفها، وجب على المقرض وهو الذى يؤتمن أن يرد أصل المال
(أى رأس المال) فى الأحوال العادية مضافا اليه فائدة متفق عليها
من قبل .

تلك الفائدة تقابل من جهة الربح الذى ينتجه الأصل المقرض .
ومن جهة أخرى عوض المخدورات التى يتعرض لها الدائن، مثل

ضياح أصل ما له عليه ، أو عدم رجوعه اليه في الموعد المؤقت ، وذلك فيما اذا كان المستدين لم يحسن تدبير عمله أو طرأ عليه عسر أو خربت ذمته .

فالنسيئة (التسليف) أو الاقراض انما هي الثقة من واحد بأخر كما يدل عليه اسم الائتمان ، وهو في الفرنسية كريدت (Credit) على أن هذه الثقة من واحد بأخر يجب أن تصدر عن روية وأن تشمل بالحيلة وتؤيد بالضمان حذرا من الغش والخديعة .

الائتمان الذاتي والائتمان العيني — الائتمان يكون إما تلقترض بذاته وإما لشيء يرهن بتراض بين المتعاملين ليضمن به رد الحق . والنوع الأول يقال له : الائتمان الذاتي . والنوع الثاني يقال له : الائتمان العيني .

المصارف (البنوك) المناسي

ضروب أعمالها — من طبيعة المدنية أن كل عمل تظهر فائدته ويكبر شأنه في المجتمع يولد على التماذى حرفة خاصة ، على هذا تكونت المصارف جاعلة مدار عملها الأصلي على توزيع الائتمان . ومن هنا جاء أن الصياغة ليسوا إلا باعة نسيئة فانهم يتلقون أموال الذين لم يعرفوا كيف يستخدمونها ويقرضون تلك الأموال الى الذين لا يملكون منها شيئا أولا يملكون منها الكفاية لكنهم يحسنون استثمارها .

لتجارة الصيرفة ثلاثة فروع من الأعمال :

- (١) اقراض رؤوس الأموال لأناس محتاجين اليها يقدمون ما يضمن وفاءها . وهذه هي النسئنة على الحقيقة .
- (٢) نقل رؤوس الأموال من بلد الى بلد كتنقلها من مصر الى الاسكندرية أو من مصر الى انجلترا أو أمريكا .
- (٣) تلقى ودائع العملاء ، والأداء عنهم والمعاوضة بين حساب كل عميل وآخر من عملاء المصرف .

الكتاب الأول

التعاون في أوروبا

الفضل الأول

نظرة عامة في التعاون

التعاون كغريزة حيوية

إن اجتماع الجهود لدفع الشر أو جلب الخير ليس خاصة من خواص الانسان وحده بل يشاركه في ذلك كثير من أنواع الحيوانات. سواء في ذلك صغارها وكبارها . فان تضامن القوى الصغيرة فضلا عما فيه من حفظ النوع هو الوسيلة الى النجاح والتغلب على عوادي الحياة. وشرورها ، وكذلك هو سبيل الوصول الى أكبر نصيب من رغد العيش ، والطمانينة في الحياة .

تجد التعاون بهذا المعنى عند النمل ، والنحل ، والسوس ، وكثير من أنواع الطيور المتوحشة ، وكذلك عند كثير من الحيوانات ذات الثدي كالوعول والقبيلة والقردة وغيرها مما يطول استقصاؤه . ومن

أراد التوسع فليرجع الى ما كتبه أفاضل علماء الاجتماع مثل (اسبنا) في كتابه "جمعيات الحيوان" (Espinass : Sociétés Animales) و (فرل) في كتابه "جمعيات النمل" . ولويس فيجييه وما كتبه عن الحشرات .

لجماعة النمل تعيش متضامنة ، موزعة العمل فيما بينها ، وكل فرد يعيش لحياة المجموع وسعادته . كما أن المجموع يعمل لحماية الفرد ، وسعادته . وقد اتخذت سويسرا هذا المبدأ شعارا لها . وهو الفرد للجماعة والجماعة للفرد (Un pour tous et Tous pour nn) . ووصف الأستاذ لويس فيجييه لنا حياة النمل العامل وصفا فيه عبرة وعظة نجتري منه بما يأتي : يعرف النمل باجتهاده ونشاطه وسهره على صالح الجماعة وصيانتها لها . فهو يسهر على تربية صغار النمل . واليه يرجع القول الفصل في إعلان الحرب وعقد الصلح على الفصائل الأخرى التي من نوعه . والنمل العامل يسهر على مصلحة الجماعة وحراستها وترى الفريق العامل حينما يشعر بخطر يحمل على أكتاف الصغار والمرضى ، والعجزة ، والقواعد ، وكذلك ما يدخره جميعا ، وإذا عجزت احداها عن المشي حملتها رفيقتها على ظهرها ، وكذلك تتقدم لمساعدتها اذا جرحت أول ما تراها حتى تصل الى مكان جريح : للعناية بها اه .

إن تضامن جماعة صغار الحيوان في الحياة يقدم لنا دليلاً محسوساً على دحض نظرية القائلين : إن الحياة للأقوى الذي يتفرد بالبقاء والسلطان وأن الضعيف حكم عليه بالتلاشي والقضاء . فالتعاون بين صغار الجماعات من الحيوان وغيره . والاتحاد والتضامن بينها أبداً من ضعفها قوة حتى صارت قادرة على مقاومة صروف الحياة والقوى المحيطة بها والاحتفاظ بحياتها ونوعها واستقلالها .

وقد دلل البرنس كراتكين بكثير من مشاهداته في سيبيريا على أن الصحراء الخيفة والقفار الشاسعة لا يمكن للحيوانات اجتيازها إلا بجماعة . فالذئاب والوعول والوحوش والطيور وغيرها تتجاز هذه الصحراوات جماعة متعاونة على مقابلة المخاطر والمخاوف .

ويمكننا أن نقول : إن عنصر التعاون في الاتحاد والتضامن هو سر الفوز والنجاح في الحياة .

قال العلامة ألفرد فويله : أكبر قوة هادمة في العالم الأدبي والاجتماعي هي الأثرة (حب الذات) كما أن أكبر قوة للنظام هي التضامن .

التعاون عند قدماء المصريين

ورد أسم شركات التعاون في أوراق البردي ، مما ترجمه منه الاستاذ رفلينو — الى الفرنسية — قول الملك رمسيس الثالث يصف أعماله وما قام به من الخدمات نحو شعبه :

« كنت أعول الضعفاء والمساكين بوساطة حوائث شركات »
 « التعاون وجعلت الرخاء يعم الناس جميعا . وكان الرخاء الى هذا »
 « الحين منهوك الحال . وكانت الأرض في (عهدي) ملائى بالخيرات »
 « من المزروعات وغيرها تحت حكى عملت الخير ابتغاء وجه الله »
 « ومصلحة الأمة لا أريد على ذلك من أحد جزاء ولا شكورا وعلى »
 « هذا السبيل قضيت حكى » .

من هذا يتبين لنا أن المصريين كانوا يدركون في تلك العصور
 الخالية فائدة التعاون . وفيما اتخذ الملك رمسيس الثالث منهجا له أقصى
 ما يمكن أن يدركه الانسان من التعاون في الوقت الحاضر .

وفي هذا الموضوع يعرض لنا هذا السؤال : هل كانت كل أنواع
 التعاون موجودة في قديم الزمان كما هي موجودة الآن ؟ والجواب على
 ذلك أن ما وصل الى علمنا انما هو وجود جماعات (شركات) تعاون
 للانتاج . ونلخص هنا عن دائرة المعارف الفرنسية ما جاء في الجزء
 الثاني عشر صفحة ٨٧٩ تحت عنوان "جماعات تعاون الانتاج"
 ما يأتي :

"كانت قد وجدت جماعات من العمال في مصر القديمة وبلاد
 الكلدانيين وما وجد من الاحجار في بابل ومن أوراق البردى في مصر
 التي ترجمت . تسمح لنا أن نؤكد أنه بالرغم من انتشار الرق في الجمعيات
 المتحضرة في أراضي ما بين النهرين وفي وادي النيل كان يوجد كثير

من جماعات العمال الفقراء الذين تضطربهم مهتهم الى أن يشتركوا في الحصول على عيشهم". ويقول هذا الكاتب : إنه قابل الأستاذ ريفيلو مدرس علم الآثار المصرية القديمة في اللوفر بباريس . وأن هذا الأخير أخبره أنه يوجد في أوراق البردى التي ترجمت كثير من الوثائق التي تثبت وجود كثير من جماعات العمال في مصر القديمة وهي معدة للنشر .

فإذا تتبعنا ماعثر عليه وترجم من أوراق البردى وجدنا معنى التعاون في كثير من أقوال الأفراد والزعماء . التعاون الذي أساسه بذل المعونة والاحسان للضعفاء ، وحمايتهم من الأقوياء لتوطيد دعائم النظام والعدل من جهة . وتبادل المعونة والفائدة من سبيل اشتراك مجهودات العمال أنفسهم من جهة أخرى .

جاء في المجلد الخامس من مجلة علم الآثار المصرية بقلم الأستاذ ريفيلو مترجمة عن أوراق البردى ما يأتي :

"الى الكهنة يرجع الحكم الفصل بين المتخاصمين . وهم يعاونون الضعيف . وكذلك للكهنة أن يتدخلوا لصالح المغبونين ويدافعوا عن حقهم أمام الملك والحكام (المديرين) كما يدل على ذلك فرمان رشيد" وهذا العمل يظهر شيئاً طبيعياً حينما نعرف ما في كتبهم المقدسة (كتب المصريين) فالجزء ال ١٢٥ من الصلوات يحظر كل الجنايات وكل تعد وكل سوء نخرج عن حدود العمل ويعاقب كل من يكلف عاملاً

فوق طاقته كما يعاقب المرتكب لشيء من ذلك أشد العقاب ويحظر أيضاً أن يترك العامل جوعان أو عطشان أو بائساً .

على هذه المبادئ قام الواجب على كل فرد أن يكف جماح القوى حتى يقف عند حدّه (ص ٣٤) الى أن قال :

”على أنه لم يوجد شعب فهم معنى التضامن وتبادل المعونة فهما صحيحاً كما فهمه الشعب المصري . فإذا كان الكلدانيون نظموا الجمعيات التجارية الحرة ، فإن الكهنة المصريين هم أول من وضع أساس جماعات الحرف الصناعية التي تحمي الفرد حماية فعلية ولم يكن نظام هذه الجماعات قاسياً كنظام الطبقات في الهند . فإن العامل المصري يمكنه أن يتزوج من غير طبقته ويدخل في حرفة أخرى (غير حرفته) نظير أن يترك ما ورثه عن أبيه“ .

الاحسان في المعاملة والعدل في الحكم ، والرحمة بالضعفاء والعمال من مميزات الأدب والشرائع المصرية في العهد الغابر ، لأن السلام لا يمكن أن تتوطد دعائمهُ إلا على ما ذكرنا . قال العالم المصري القديم فتاح حنب : ”لا تنعب قلب العامل المجتهد أى لا تثقل عليه العمل وتضنيه بغير حق لأن هذا يجعله يستعد للقائمة كما يترع منه عاطفة الاحسان ويدفعه الى القتال“ .

التعاون والدين

من أهم العوامل لتجاح المشروعات الاقتصادية وجماعات التعاون النظام والأمن، وتوفر الثقة بين الأفراد، إذ شاهدنا في أيام الاضطرابات والثورات كيف تزعزعت النظم الاقتصادية وتأثرت من جراء ذلك . ولا حاجة بنا الى الإطالة في شرحه .

إنزع من العامل والصانع والتاجر أو أى إنسان أمنه على نفسه وكسبه وعلى عياله ، تجده قد شلت كل قواه وأقعد عن العمل .

إنزع الثقة من بين المتعاملين ، سواء أكانوا فى شركة أم جمعية أم تجارة تجد أن ما يشتركون فيه من عمل أنهار من أساسه .

ما هى العوامل التى توجد لنا الطمأنينة وتوفر الثقة بين الأفراد ؟ هى بلا شك عوامل كثيرة أهمها وأساسها العامل الأدبى أو الأخلاق التى تحت عليها الأديان . وقد قال الامام الغزالي : « الخلق نصف الدين » .

فالأديان على اختلافها أدت الى العالم الانسانى أجل خدمة تأمر الانسان بفعل الخير وتناه عن الشر . وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه . وإن كان هذا المبدأ لم يعمم ، ولم يؤخذ به فى كل وقت ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر ما له من الأثر فى تكويننا الأخلاقى والاجتماعى ومعاملتنا بعضنا لبعض .

وقد جاء في كتاب قواعد الايمان المسيحي ما يأتي: "حب الرب الهك من كل قلبك . ومن كل نفسك . ومن كل قوتك (تبييه اشتراع ص ٦ وع ٥). قال له يسوع : تحب الرب الهك من كل قلبك ومن كل نفسك ومن كل فكرك . هذه الوصية العظمى والأولى . والثانية تشبه هذه وهي : أن تحب قريبك مثل نفسك . ففي هاتين الوصيتين التاموس كله والأنبياء معلقون (متى ص ٢٢ ع ٣٧ الى ٤٠) لا يكون لأحد عليكم شيء إلا حب بعضكم بعضاً، لأن من أحب صاحبه فقد أكمل السنة . أما لا ترن ، لا تقتل ، لا تسرق ، لا تشهد الزور ، لا تشته وما أشبه ذلك من الوصايا . فأنما يتم بهذه الكلمة أن تحب قريبك كما تحب نفسك (رومية ص ١٣ ع ٨ و ٩) ص ٦٨ و ٦٩

والدين الاسلامي يصدق ما سبقه من الأديان في الحث على التمسك بالفضيلة التي هي أساس المعاملات ، وأساس النهضة الاقتصادية . ولندكر ما ورد في القرآن الكريم على سبيل المثال لا الحصر .

قال تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَشْرَكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

الغرض من جميع العبادات هو تذكير الانسان بواجباته نحو ربه ونفسه، ومواطنيه، والانسانية . وهذه الواجبات تتحصر في جملتين .

عمل الخير، والبعد عن الشر . وقد قال عليه الصلاة والسلام : ” من لم تنه صلته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا “ . وقال تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلصَّالِينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ (الخير) .

أبان القرآن الكريم طريق الخير، وحث على فعله بواسطة الاتحاد والتعاون والتعاقد . قال تعالى : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ . وفي الحديث : ” المؤمن للؤمن كالبنان يشد بعضه بعضا “ . وقال تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ، وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ وورد في القول المأثور : ” الله في عون العبد ، مادام العبد في عون أخيه “ .

لما كان من أهم شروط النجاح للفرد أو الجماعة هو الاقتصاد ، والتدبير ، وعدم الإصراف ، لم يغفل الكتاب الكريم ذلك في تعاليمه . فقال تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسِطِ ﴾ . ولم يغفل الكتاب الكريم أيضا تحذير الناس مما يصيبهم من التنازع والشقاق المؤدى الى الفشل وسوء العاقبة قال تعالى : ﴿ وَلَا تَبَارَظُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ .

قال الاقتصادي الكبير العلامة لروا بوليه : ” لا يعاب على الاقتصاد أنه منافع لمكارم الأخلاق بدعوى اقتصاره على البحث في إنتاج الأرزاق وحركة تداولها . ولا صحة لما قيل : إنه مذهب للأثرة . بل

إن فيه متسعاً لكريم الشعور ولئن فائتته الإحاطة بكل شيء . فما ذلك إلا لأنه جزء لا أكثر ولا أقل من مجموع المعارف العامة . وبينه وبين العلوم الاجتماعية ملاءمة وحسن موافقة .

إن جلّ مكارم الأخلاق فضائل اقتصادية . وأمثلة ذلك : حب العمل ، السلطان على النفس ، الجسّد ، المثابرة ، الإقسط ، التبصر ، الرغبة في النسل .

وإن رجلاً لا يقصر همه على أفق نفسه بل يطمح بنظره إلى ذراري تسلسل عنه آخر الدهر ، لأفضل في العوامل الاقتصادية من الرجل العزب^(١) .

فما تقدم نستطيع أن نقول بحق : إن جميع الأديان قد أدت للنهضة الاقتصادية جليل الخدمات بتكوين الخلق الذي هو أساس المعاملات . لدى الإنسان . والعمل على نشر روح الثقة بين الناس التي هي من أكبر أسس النجاح .

(١) كذب الموجز في الاقتصاد المذكور ص ٢٠ و ٢١

الفصل الثاني

لمحة تاريخية عن التعاون

نشأته، بواعثه، تطوّارته، انتشاره، ثماره في أوروبا
التعاون نظام اقتصادي اجتماعي غايته تنظيم الأعمال وتحسين
المعيشة .

موضوع التعاون — تنظيم مجهودات الأفراد المشتركة .
وما يملكونه من وسائل مادية أو أدبية وترتيبها للوصول الى أكبر حظ .
يمكن من الراحة والسعادة للأفراد الذين اشتركوا فيه بمجهوداتهم وبما
يملكونه من وسائل .

قال الفيلسوف لئارك : "من أجل ثمار التعاون أن يجعل الناس .
مهما يكن تأثيرهم بالوراثة والظروف التي يعيشون فيها يعتقدون أن
الانتقام والقسوة كائنا وسيلتي جهل . وأن تحسين البيئة الاجتماعية .
يمكن أن يتحقق من سبيل تغيير النظام المتبع الذي أفسد أخلاق الناس .
ومعاملاتهم في الجمعية البشرية" .

فكرة التعاون قديمة كقدم الانسان . وقد أخذت أشكالا مختلفة .
وصورا شتى تبعا لازمان والمكان وحاجة الجماعات الاقتصادية والأدبية .
وليس هنا محل إفاضة القول فيه .

ظهرت فكرة التعاون كنظام اقتصادى اجتماعى فى أوروبا فى بدء القرن التاسع عشر، على أثر التطور الصناعى الذى نشأ عن اختراع آلات النسيج التى تدار بالبخار فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

لا حاجة بنا الى التعمق فى البحث عن التعاون حسب ما نفهمه الآن هل كان موجودا فى أوروبا فى القرون الأولى والوسطى؟ على أن ما وصل إلينا من التاريخ يدل على أنه لم يكن موجودا على مثال ما هو عليه اليوم وأن جمعيات الحرف والصناعة التى تكونت فى القرون الوسطى كانت غايتها احتكار المهنة والدفاع عنها : وقد قضت عليها الثورة الصناعية فى إنجلترا كما قضت عليها الثورة الفرنسية فى فرنسا. وتحررت الحرف والصناعات من أن يكون لهذه الجمعيات عليها سلطان .

كانت حالة أوروبا قبل اختراع آلات النسيج البخارية يسود فيها نظام الاقطاعيات أى حكم الأشراف والتبلاء والكنيسة .

وكان الفلاح أجيرا يشتغل فى فصل الصيف فى أرض مولاه - مزارعا ثم كان فى فصل الشتاء حينما تكون الأرض مغطاة بالثلوج وبرودة الجو لا تصلح لنماء الزرع يشتغل هو وأولاده فى داره بالغزل والنسيج . فكان الفلاح يقضى حياته نصف سنة فى الزراعة والنصف الآخر فى الصناعة . وقد بقى هذا النظام سائدا الى أواخر القرن الثامن عشر .

وقد قدم للباحثين الأستاذ لونسكى في كتابه عن التطور الصناعي البلجيكي أمثلة كثيرة عن حالة صناعة النسيج اذ يقول : إن تاجر المصنوعات القطنية كان يقدم المادة الأولية للصناع الذين يشتغلون لحسابهم ويأخذون أجر ما يصنعون . وفي هذه الحالة كانت الصناعة في بعض الأوقات في المقام الثاني للزراعة^(١) .

اختراع آلات النسيج البخارية وبناء المصانع الكبيرة في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر واتساع دائرة الاستثمار الأوروبي ، كل ذلك أحدث انقلابا كبيرا في نظام الهيئة الاجتماعية في كثير من البلاد الغربية ، فان انتشار الصناعة في بلد كسويسرا نقل حالتها من بلاد زراعية الى بلاد صناعية وكذلك اتساع نطاق المصانع في إنجلترا كان له أكبر أثر في حياتها الاجتماعية .

قوبلت آلات النسيج البخارية في أول الأمر بمقاومة عنيفة واستياء من العمال الذين لم يكبح جماحهم إلا تدخل الحكومة في الأمر .

جذبت المصانع كثيرا من الرجال والأطفال والنساء في بادئ الأمر . وذلك لكثرة طلب البضائع في الأسواق الداخلية والخارجية (المستعمرات) وغيرها لخص ثمنها عن البضائع التي تصنع باليد والأثوال .

(١) كتاب التطور الصناعي لمؤلفه دانييل بلت ص ٩٦ طبع باريس سنة ١٩٢٠

وكانت كثرة الطلب تدعو المصانع الى أن تشغل ليلا ونهارا على الرغم من أن نظامها الصحى لم يكن صالحا ولم تكن أجور العمال القليلة كافية لتفقات معيشتهم الضرورية . ولم يكن فى ذلك الوقت قوانين لحماية العمال .

قال الأستاذ بلت : ” يظهر حقيقة فى بادئ الأمر أن كثيرا من رؤساء المصانع رأوا من المهارة والمنفعة أن يكرهوا النساء والأطفال وفى كثير من الأحيان أيضا العمال على أن يطيلوا مدة العمل ، ولجهل الرؤساء بالقوانين الاقتصادية كانوا لا يجعلون فى محل الاعتبار أن من مصلحة العمال أن يرى العامل دائما زميله حسن الصحة ، والآ يرهق نفسه بما فوق طاقته فى أعماله اليومية ، خصوصا بالنسبة للبالغين فقد كانت الرؤساء تستعمل معهم القسوة وهذا مالا نوافق عليه^(١) .

تزيد على ذلك أنه حينما تكتفى الأسواق من البضائع كانت المصانع تضطر الى تقليل عملها ، أو تعطيل الفأورية مؤقتا حتى تستهلك البضائع ويتجدد الطلب . فيصبح العامل فى هذه الحالة معرضا للعطالة وليس هناك من يقيه شر الفاقة والفقر . فكان العمال من أجل ذلك فى حالة يرثى لها .

ولم يكن الفلاحون من المزارعين أحسن حالا من إخوانهم العمال ، إذ لم يكن عندهم من الوسائل ما يقيمهم عادية الآفات الجوية . وتحسن

أحوالهم المعيشية فكان العمال والزراعي يعانون من ألم الفقر والبؤس ما يعانون .

الإصلاح الاجتماعي — إزاء حالة العمال والزراعي السيئة قام نفر من المصلحين يدعو إلى إصلاح حالة هذه الطوائف التعسة ، واتخذ كل مصلح من الخطط والنظم ما يراه مؤدياً إلى تحقيق غايته . ونستطيع تلخيص أفكار هؤلاء المصلحين وجمعها تحت نظريتين عامتين :

(١) نظرية الاشتراكية العلمية .

(٢) نظرية التعاون .

ولتسكلم على كل نظرية وغايتها وأثرها في الهيئة الاجتماعية لنعرف ما تتضمنه من صحة وفساد .

١ — الاشتراكية العلمية

من أكبر دعاة الاشتراكية العلمية كارل ماركس (Karl Marx) (ولد سنة ١٨١٨ ومات سنة ١٨٨٣) وهو ألماني الأصل . وقد اشتغل بالصحافة بعد أن أتم دراسته العالية . وقد نفى إلى إنجلترا من جراء آرائه السياسية وعاش في إنجلترا زمناً طويلاً شاهد في خلاله عن كثب الانقلاب الاجتماعي الذي نشأ عن اختراع آلات النسيج البخارية وما يقاسيه العمال من ألم الفقر، وتعرضهم لكثير من الأمراض الفتاكـة وعدم عناية أصحاب المصانع بهم .

رأى كارل ماركس أن سبب شقاء العمال هو مطامع أصحاب رؤوس الأموال ، وجشعهم في الحصول على الثروة ، واستغلالهم الضعفاء في سبيل ذلك . وأنه لا سبيل الى إصلاح حالة العمال إلا بالقضاء على سبب الشقاء وهو رأس المال . أى محاربة الملكية الفردية من صناعات وزراعية وتجارية . وأن تكون المساواة بين الناس جميعا قانونا عاما . وأن يكون العمل اجباريا على كل فرد قادر يدير هذه الملكية العامة حكومة من العمال والزراع . وبذلك ينصلح حال الطبقة الفقيرة ويقضى على الفقر .

اجتمع في لندن سنة ١٨٤٧ كارل ماركس مع زميله انجل وفقر من العمال الانجليز ووضعوا "البرنامج" الذى يسير عليه جماعة العمال للقاومة (Le Manifeste) . والذى تستمد منه البلشفية جميع مبادئها الأصلية التى ترتكز عليها الآن . وزعم البلشفيك لنين لم يكن فى الحقيقة إلا تلميذ لكارل ماركس أكبر رأس مفكر ويد عاملة فى وضع برنامج سنة ١٨٤٧

يرى كارل ماركس أن التطور الاقتصادى من جهة وانتشار الديمقراطية من جهة أخرى كفيلا أن بتحقيق آمال الاشتراكية المتطرفة لأن التطور الاقتصادى يسير فى طريق أن الملكية الصغيرة لا يمكنها البقاء إزاء الملكيات الكبيرة لما لهذه من وسائل الرق والنتاج . ولحرمان تلك من هذه الوسائل ، ولذلك فمحتوم — اذا بقى هذا

النظام — أن يستحوز أصحاب الأملاك الكبيرة على الأملاك الصغيرة .
وهكذا يصير شأن كل ملكية كبيرة مع ما هي أصغر منها الى أن تصبح الملكية العامة في يد نفر قليل ويمكن في هذه الحالة نزع الملكية من يد هذا نفر بواسطة البرلمان الذي سيكون جله من العمال والفقراء بواسطة انتشار مبادئ الديمقراطية وحرية الانتخاب . وحينئذ يمكن البرلمان أن يتخذ الاجراءات الآتية :

(١) الاجراءات القانونية

- (١) نزع الملكية العقارية من أصحابها وجعلها ملكا للأمة .
- (٢) فرض الضرائب المداخلة (وهي التي تترقى مدارجة - في ازدياد الدخل) .
- (٣) تحريم الميراث .

(ب) الاجراءات الاقتصادية

- (١) نزع ملكية المصارف (البنوك) من أصحابها وتوحيدها في بنك أهلى عام تديره الحكومة .
- (٢) نزع ملكية دور الصناعات والتجارة ووسائل النقل والمواصلات من أصحابها لتديرها الحكومة .
- (٣) أن يكون العمل إجباريا على القادرين جميعا وتنظيم جيش من الصناع .

(ج) الاجراءات التهذيبية

- (١) تعميم التعليم بجميع درجاته (من ابتدائى وثانوى وعال) مجانيا .
- (٢) تحريم شغل الأطفال لحين بلوغهم سن الرشد .
- (٣) إدخال الشغل اليدوى فى المدارس^(١) .

يعتقد الاشتراكيون ومن على شاكلتهم والبشفيك أنه بتدمير النظم الحالية تتصلح حالة الطبقة الفقيرة من العمال والزراع . وهذه فكرة خاطئة . واذا أردنا أن نقيم البرهان القطعى والدليل العملى على فساد الفكرة البشفية فأمامنا حالة روسيا السيئة خير برهان ودليل على ذلك .

أراد لينين وتروتسكى وغيرهم تحقيق هذه الفكرة فى بلادهم ليتقذوا الطبقة الفقيرة من الصناع والزراع من هذه الفقر فأصبحوا فى حالة أكثر بؤسا وأشد شقاء مما كانوا عليه ومات ضحية هذه الفكرة نحو خمسة عشر مليوناً من الانفس جوعاً وقتلاً من الفوضى التى سادت المملكة . ولا تزال روسيا تعاني العذاب الأليم الى الآن من جراء هذه الفكرة التى لا تتفق وطبيعة الانسان فى هذا العصر .

الاشتراكية العلمية (Collectivisme) وهى أن يملك الناس كل شئ على الشيوع بلا تفاوت وطريقة إدارة إنتاجها ونظام الأسعار الثابتة حسب الزمن ومعدل الجهود العملى يدعو الحكومة لأن تملك

(١) البرنامج للاشتراكية (Le Manifeste) .

من السلطة كل ما تملكه الأفراد . وبذلك يلقى على عاتق الادارة
المكونة من أعضاء لا عد لهم والذين تعولهم الحكومة واجب فوق
طاقة البشر . ومسئولية ساحقة^(١) .

إن من أكبر العوامل في نجاح الأمة ورفاهيتها احترام النفس
والمال والعرض والحرية الشخصية ، وتمية الجهود العاملة وتشجيعها
على التمتع بثمار عملها . فاذا وجد أى مانع ينقص الانسان حقه في اجر
على عمله ، امتنع عن الاستمرار في الجهد والاجتهاد حتى لا يدع للغير
من كسبه ما يسلبه بغير حق . وبذلك تتخط القوى العاملة في الأمة .
وهذا يؤثر في الثروة العامة فتأخذ في التلاشي والاضمحلال . وتصبح
الأمة في حالة من البؤس والشقاء . كما هو مشاهد في روسيا .
وكل البلاد التي انتشرت فيها البلشفية ساءت حالتها عما كانت عليه
من قبل ، وأصبحت مهددة بالحرب والدمار .

قال شغل: "إذا كان الاشتراكيون يرمون الى إلغاء حرية حاجيات
الانسان ، وجب أن ينظر اليهم كأعداء ألداء لكل حرية ، وكل مدينة ،
وكل نعيم أدبي ومادى"^(٢) .

(١) كتاب النظم الاشتراكية والتطور الاقتصادي للاستاذ موريس بورجان ص ٦٨
طبع باريس سنة ١٩٠٧

(٢) كتاب النظم الاشتراكية والتطور الاقتصادي للوف المذكور ص ٧٣

وقد تحققت نبوءة شغل في بلاد روسيا وكل البلاد التي دخلتها الاشتراكية الشيوعية .

وقال أيضا الاقتصادي الكبير العلامة لروابوليه : اذا كان حق الملكية لا يوجد فالأمة وكذلك الفرد يعرض كلاهما لاختلاس حقه وأن يحتل البلد أى سارق بدعوى أن لاصاحب لها وأنه ملكها بالوراثة فالدعوة للملكية المشاعة هي من الاجراءات التي لا يرضى بها إلا كل انسان قصير النظر ضيق الفكر^(١) .

نستنتج مما تقدم أن نظرية الاشتراكية العلمية التي وجدت لاقاد العمال والزراع من البؤس والشقاء قد أخفقت في غايتها ووسيلتها . وانعكس القصد منها فأصبحت نظرية تخريب وتدمير وشقاء .

يجانب هذه النظرية الاشتراكية العلمية التي صارت أداة للبؤس والفوضى، والاضطراب، والآلام توجد نظرية أخرى أنتجت الإصلاح المتظر من تحسين حالة العمال والزراع، وهي نظرية التعاون .

٢ — أثر التعاون في إصلاح حال العمال

أساس النجاح في كل شيء انما يكون في الاعتماد على النفس . ولقد صدق الشاعر العربي إذ يقول :

ماحك جلدك مثل ظفرك * فتول أنت جميع أمرك

(١) كتاب الاشتراكية العلمية لروابوليه ص ١٥٠ طبع باريس سنة ١٨٨٥

ولما كان معترك الحياة شديدا لا يستطيع الوقوف فيه إلا ذوالبأس الشديد وكان اعتماد العامل على مجهوده وحده غير كاف قضى حب البقاء على العمال أن يجمعوا من جهودهم المتفرقة الضعيفة كتلة قوية تنكسر عليها أمواج الحياة وهى باقية كالصخرة سليمة قوية .

جمع العمال جهودهم المتفرقة ليكونوا بها كتلة قوية هى التعاون .

وقد دعت حال العمال السيئة التى ذكرنا شيئا منها فيما سبق دعاة الإصلاح انى أن يرفعوا الصوت عاليا بالدعوة الى التعاون والتبشير به وترغيب العمال فى الاندماج فيه لما ينتجه لهم من ثمار طيبة دانية .

ومن أشهر دعاة التعاون فى فرنسا (شارل فورييه — Charles)

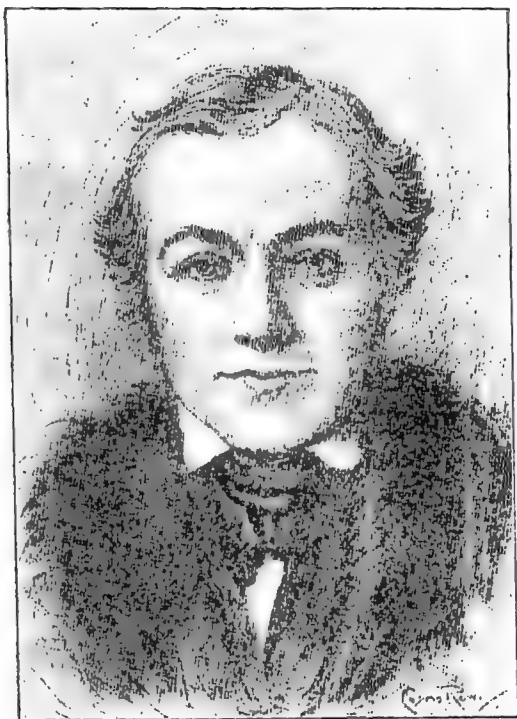
(Fourier) ولد سنة ١٧٧٢ وتوفى سنة ١٨٣٥ وهو فليسوف اشتراكى . وفكرة التعاون عنده قائمة على حذف الوسيط . أى تجنب التاجر أو السمسار أو المفاوض بأن يشتري المستهلك حاجته عن سبيل جماعته المتعاونين من التاجر الأصيل والمنتج مباشرة وبذلك يتوفر للجماعة ما يأخذ الوسيط ربحا .

وأول من دعا الى التعاون فى انجلترا الدكتور وليم كنج (W. King)

(ولد سنة ١٧٧٦ وتوفى سنة ١٨٦٥) وروبرت أون (Robert Owen) (ولد سنة ١٧٧١ وتوفى سنة ١٨٥٨) . سعى أولهما الى نشر فكرة التعاون بقلمه وكتاباتة الكثيرة فى المجلات والصحف وغيرها . أما الثانى فهو

من مؤسسى الاشتراكية الانجليزية وزعيم النهضة التعاونية الأولى الذى أخرج فكرته الى حيز الوجود بوساطة تجاربه ، وإنشاء جماعات تعاونية عدة . فأدخل فيها كثيرا من الاصلاحات فى معاملته ومصانعه فى بلدة نيولانارك (New Lanark) من بلاد اسكتلاند . وهالك بعض اصلاحاته :

- (١) تقليل ساعات العمل من تسع عشرة الى عشر ساعات .
 - (٢) شراء المواد الغذائية للعمال من صنف جيد وثمان معتدل من تاجر الجملة وبيعها لهم بغير فائدة .
 - (٣) فتح مدارس ليلية لتعليم العمال القراءة والكتابة وبعض مبادئ العلوم التى يحتاجون اليها فى حياتهم المعيشية .
 - (٤) بناء بيوت صحية للعمال .
 - (٥) إنشاء نواد ومكاتب لتمضية وقت الفراغ فيما يعود على العمال بالنفع .
 - (٦) عدم قبول الأطفال فى المصانع قبل بلوغهم السنة العاشرة .
 - (٧) إنشاء مدارس لأولاد العمال يتعلمون فيها العلوم فى جزء من النهار ويمارسون الزراعة فى الجزء الباقى .
- وكان هم (أون) محصورا فى تربية الخلق وتقوية البدن، عملا بالقول المأثور "العقل السليم، فى الجسم السليم" .



روبرت أُون
(أبو الناون)

استمر (أون) على هذا الحال نحو ثلاثين سنة (١٨٠٠ - ١٨٢٨) وقد تعرض لمهاجمته رجال الدين في مشروعاته الإصلاحية لأنه لم يجعل تعليم الدين ضمن برنامج مدارسهم وحملوا عليه حملة شعواء حتى اضطره إلى أن يغادر بلده .

وكان نصيب مشروعاته الإصلاحية بعد مغادرته لبلده الاخفاق ، وتلك المشروعات هي التي بذل فيها من المجهود والعناية ما هو خليق بالابكار والاعجاب . بيد أن الفكرة الإصلاحية وجدت من قلوب العمال الدامية وأنصارهم مرتعا خصبا فنهت وترعرعت واستوت على سوقها وأثمرت ثمرتها على كرا الغداة ومر العشي .

واستمر (أون) بعد مغادرته لبلده مجاهدا في مسيل الإصلاح الاجتماعي وتحسين حالة الطبقة الفقيرة إلى أن وافاه الأجل بعد أن ترك أثرا خالدا .
(فوريه) و (كنج) و (أون) هؤلاء هم دعاة التعاون في الاستهلاك (التوريد والتوزيع) والتعاون في الانتاج .

يجانب هؤلاء قام نفر من المصلحين في ألمانيا لتحسين حالة العمال والزراع بوساطة انشاء مصارف (بنوك) التعاون للتسليف والاقتراض . يرجع الفضل في تأسيس مصارف التعاون للاقتراض والتسليف لرجلين من رجال ألمانيا المصلحين الاجتماعيين : أحدهما يسمى فردريك ريفيزن (Frédrick Raiffeisen) (ولد سنة ١٨١٨

وتوفي سنة ١٨٨٨) . وهو أول من أنشأ مصارف التسليف على مبدأ التعاون لحماية صغار الزراع من المرايين .

والثاني يسمى شلس دلتش (Schulze Delitzsch) (ولد سنة ١٨٠٨ وتوفي سنة ١٨٨٣) وهو أول من أنشأ مصارف (بنوك) التسليف على مبادئ التعاون لحماية صغار العمال والتجار من المرايين أيضا وقد أثرت جهود هذين الرجلين وأتت بالغاية المقصودة منها: كما سنبينه بعد .

الفصل الثالث

غاية التعاون المادية والأدبية

غاية التعاون هي تحسين حالة الطبقة الفقيرة من الصناع والزراع .
من سبل :

- (١) أن يعيش الانسان عيشة حسنة ، (٢) أن يتعود على دفع ثمن الأشياء فوراً ، (٣) أن يقتصد بدون عناء ، (٤) تسهيل ادارة العمل ، (٥) تيسير الحصول له على الملكية ، (٦) إيجاد ملكية مشتركة للأفراد المتعاونين ، (٧) تحديد الثمن الحقيقي للأشياء ، (٨) حذف الفوائد ، (٩) تحسين حالة العمال والزراع الأدبية ، (١٠) محاربة الخمر ، (١١) تحرير الشعب بنشر التعليم ، (١٢) قطع المشاحنات ، (١٣) إدخال المرأة في المسائل الاجتماعية ، (١٤) سهولة العثور على المثل الصالح للاقتداء به واستشارة الانسان بمن يثق فيه تسهل عليه أموره ويعيش دستوريا في حياته .

ولنشرح ما ذكرنا من الفوائد موجزين في القول :

الغاية المادية

- (١) أن يعيش الانسان عيشة حسنة ، وذلك لأن جماعات التعاون .
تتقن لأعضائها البضاعة الجيدة من المأكل والمشرب والملبس وبذلك

ينجسون من الغش ورداءة النوع الذى يبيعه لهم التاجر الصغير الذى كل ما يهيمه المكسب من غير مراعاة لمصلحة المستهلك .

(٢) أن يتعود على دفع ثمن الأشياء فوراً : وذلك فيه مزايا كثيرة . منها أن يكون العامل دائماً حراً من إلحاح الدائن ، وهو التاجر ومضايقته . فأخذ الأشياء بالآجل يجعل الانسان أسيراً للتاجر يأخذ البضائع التى يقدمها له ولو كانت رديئة وضارة بصحته وهو مدفوع الى قبول ذلك بالاضطرار . فالدفع فوراً يطلق العامل من أسر التاجر كما يدفع التاجر الى أن يقدم له النوع الجيد من البضائع وإلا ذهب عنه الزبون .

(٣) أن يقتصد الانسان بغير عناء : وذلك ينشأ عن حذف الوسيط أى التاجر الصغير . فالجماعة التعاونية يشترون من تاجر الجملة أو من المنتج الأصيل ، ويبيعون للاعضاء بتمن السوق وترصد لحسابهم كل أرباح ما اشتروه وتعطيهم إياه آخر السنة . فإذا كان التاجر الصغير يبيع بضاعته بمائة قرش رابحاً فيها عشرة قروش ، فهذا الربح الذى يأخذه التاجر يرصد مباشرة لحساب المستهلك ، وهو عضو الجماعة ويعطى إياه آخر السنة .

(٤) تسهيل إدارة العمل : وذلك بحذف كل الوسائط التى بين المنتج والمستهلك . فإذا أردت أن تشتري قمحاً مثلاً فقد تذهب الى السمسار ليدلك على تاجر ، وهذا التاجر يعامل تاجراً آخر أكبر منه . وهذا بدوره يعامل المنتج الأصيل . وكل هذه الوسائط تريد الربح

فيغلو عليك بذلك الثمن . فالجماعة التعاونية يستغنون عن كل هذه الوسائط ويعاملون المنتج الاصلى مباشرة فيسهل عليهم العمل وتوفر لهم الأرباح التي يأخذها الوسطاء .

(٥) سهولة الحصول على الملكية : وذلك بواسطة ما يملكه العضو من الحصص والأسهم سواء أكان ذلك في جماعة الاستهلاك أو الانتاج الذى يدفع ثمنها على التقسيط ثم يصبح بعد ذلك مالكا لها .

(٦) الحصول على الملكية المشتركة : وذلك في جماعات التسليف حسب طريقة ريفيزن كما ستراه فان الأرباح تبقى بغير تقسيم ملكا للأعضاء ولا توزع عليهم أيضا عند انحلال الجماعة بل تتوارثها جماعات أخرى من نوعها وتبقى لفائدة الأعضاء .

(٧) تحديد الثمن الحقيقى : اذا كان الثمن يحدده قانون الطلب والعرض فان جماعات التعاون يجب عليهم أن يجعلوا في محل الاعتبار أن ثمن البضاعة يجب ألا يكون فيه غبن على صانعها . فاذا كانت جماعة الانتاج توّرد الى جماعة الاستهلاك فهذه يجب أن توازن بين مصلحة المنتج والمستهلك حتى لا يغبن أحدهما .

(٨) حذف الفائدة : إنه من أصول مبادئ التعاون على خلاف جمعيات رأس المال التجارية أنه يعمل لقضاء حاجات الأعضاء لا لغرض الربح والفائدة .

الغاية الأدبية

(٩) محاربة الخمر بواسطة إنشاء نواد وأمكنة صحية ككلاعب
لإجتماع أعضاء الجماعات التعاونية فيها ، وابتعادهم عن حانات الخمر
الضارة بصحتهم وأموالهم .

(١٠) تحرير الشعب بنشر التعليم : إذ من غاية التعاون رفع
المستوى العلمى للطبقة الفقيرة فتنشأ لتحقيق هذا الغرض مدارس
ليلية ونهارية لتعليم العمال وأبنائهم ما يبصرهم بالحياة ويهديهم طريق
الحق والصواب ولا سيما مبادئ التعاون وفوائده ، والمبادئ الاقتصادية .
قال الأستاذ جيد : التعاون من القوى التهديبية الكبيرة لما يتطلبه
منا من الجهود . وهو يحقق المثل " أن أحسن خدمة لك ، هى التى
تؤدىها بنفسك " (١).

(١١) قطع المشاحنات : إنما يحقق ذلك بالقضاء على أسباب
النزاع القائم بين العامل والوهين (رئيس المصنع) أو المفاوض والعامل ،
والمقترض والمقرض . فبوساطة جماعات الانتاج يصبح العامل والوهين
واحدا ، وذلك لانه يدير حركة الجماعة مع إخوانه كذلك فى جماعة التسليف
اذ المستلف هو نفس المساف لأن المال مجموع من أعضاء الجماعة
ويوزع عليهم حسب حاجة كل فرد منهم . وكذلك فى عمليات

(١) كتاب الأستاذ شارل جيد : التعاون ص ٢١١ طبع باريس سنة ١٩١٠

الاستهلاك . فالمستهلك يصبح تاجرا ومستهلكا في آن واحد، لأنه هو الذي يشتري بضاعته وبيعها لنفسه .

(١٢) إدخال المرأة في المسائل الاجتماعية : المرأة في العادة لا تهتم بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وكل ما يهمها ينتها وأولادها وزوجها . ولكن باشتراك المرأة في جماعات التعاون ومساواتها بالرجل ، وانتخابها في مجلس الإدارة يجعلها تشعر بالمسؤولية وتهتم بدراسة المسائل الاجتماعية وتكون عضوا عاملا على ترقية شؤون جماعات التعاون .

(١٣) سهولة العثور على المشل الصالح والاقتداء به وذلك لأن ميدان الاجتماع يؤتمه كثير من الناس ويمكن الانسان من الاحتكاك بهم فيعرف صالحهم فيستعين برأيه وصائب فكره .

الفصل الرابع

وسائل التعاون لتحقيق غايته المادية والأدبية

لا يتيسر تحقيق ما يرمى إليه التعاون من الفوائد المادية والأدبية إلا بتأليف الجماعات المتحدة وأن يشتركوا في القيام بأداء ما يريدون تحقيقه . وقد اتخذت الجماعات التعاونية أشكالاً شتى تبعاً للبيئة التي نشؤ فيها . ولحاجيات القائمين بتلك الحركة وعوائدهم واستعدادهم . وهذه الأشكال أهمها ما يأتي :

- | | |
|----------------------------|--------------------------|
| (١) التعاون في الإنتاج . | (٣) التعاون في التسليف . |
| (٢) التعاون في الاستهلاك . | (٤) التعاون في الزراعة . |

(١) التعاون في الإنتاج — هو اتحاد جماعة من مهنة واحدة ليشتركوا في الاكتتاب برأس المال اللازم للعمل الذي يؤدونه بأنفسهم ويتقاضون فائدة معينة على ما لهم المكتتب به فضلاً عن أجورهم التي يتناولونها كالعادة . فإذا زاد الربح وزعت الزيادة على جميع العمال بنسبة رواتبهم . وبذلك يحل العمال محل المكاوول . مثال ذلك اتحاد جماعة لحفر الترع والمصارف ، أو اتحاد جماعة من التجارين لأخذ مقولة شبايك وأبواب عمارة ماء ، أو اتحاد جماعة من الزراع لتأجير أرض لحسابهم وزرعها بأنفسهم وبيع محصولاتها ابتغاء الكسب .

بفجاعة التعاون في الانتاج يشتغلون كعمال وكمقاولين في آن واحد . يأخذون .
المقاوله ويستغل الأعضاء بأنفسهم كعمال ثم يوزعون الربح عليهم في آخر .
المقاوله بعد خصم ما يخص رأس المال (٥ أو ٦٪) .

(٢) التعاون في الاستهلاك — هو اتحاد جماعة من .
مهنة واحدة للاشتراك في شراء السلع وحاجات الأعضاء بجملة ثم بيعها
للأعضاء كل حسب حاجته بالأسعار الاعتيادية . ثم تخصيص قسم
من الربح لا يتجاوز خمسة في المائة بالحصص ، ثم توزيع الباقي على
المشاركين كل بنسبة قيمة ما اشتراه .

وهذا النوع من التعاون يقصد منه أن يحل المستهلك محل صغار .
البائعين . وبما أن الربح آت من المستهلكين فيجب أن يعود اليهم .
في النهاية ، وإدارة هذه الجماعات تكون في يد الأعضاء .

(٣) التعاون في التسليف — هو اتحاد جماعة من مهنة .
واحدة للاشتراك بطريق التضامن لتدبير المال اللازم الذي يحتاج اليه
الفقراء منهم سواء كانوا من الزراع أو الصناع حيث لا وسيلة للفرد .
الى الاقتراض منفردا .

إن في تعاون الأفراد واهتمامهم في هيئة جماعة تعاونية ما يسهل .
عليهم طريق الاقتراض من المصارف بأقل فائدة ، وإقراض أعضائها .
ما يحتاجون اليه من المال ، وهم بذلك يحجون أنفسهم من عسف .
واستبداد المرابين .

جماعات التعاون التي تنشأ لهذا الغرض في القرى تسمى «المصارف (البنوك) القروية» ومهمتها أن تمدّ الفلاحين بالمال .

أما الجماعات التي تنشأ في المدن لهذا الغرض نفسه لفائدة العمال وصغار التجار ومن على شاكلتهم فتسمى في العادة «المصارف (البنوك) الشعبية» .

(٤) التعاون في الزراعة — هو اتحاد جماعة من الزراع أو ممن لهم علاقة بمهنة الزراعة للعمل على ما فيه صالحهم . والتعاون في الزراعة يكون في الاستهلاك ك شراء البذور والسماد والآلات الزراعية من التاجر الذي يبيع بالجملة ثم توزيع ما يشترونه على الأعضاء كل بحسب طلبه .

وفي شراء جماعات التعاون في الاستهلاك حاجات أعضائها جملة واحدة اقتصاد في مجموع ما ينفقه كل واحد من هؤلاء الأعضاء من الوقت والمال مما اذا هو اشترى حاجته منفردا وفي ذلك أيضا ضمان لجودة الصنف .

وفي بيع جماعات التعاون محاصيل أعضائها مجمعة ضمان لهم من ضمن يحقق يلحق العضو اذا هو باع محصوله بنفسه وتقدير ليعمها قيمتها الحقيقية في الأسواق وذلك لتحري أعضاء مجلس الإدارة السوق والزمن المناسب لبيع حاصلات أرضهم .

ويكون التعاون الزراعى أيضا فى الانتاج وذلك باتحاد الجهود
المشتركة فى استغلال الأرض وما يرتبط بها استغلالا يعود على الفلاح
بالربح كتحويل المواد الأولية كاستخراج الجبن والزبدة من اللبن ،
وتربية الطيور والمواشى وتحسين حالها والقيام بأعمال الرى
والصرف الخ .

افضل النماذج

أساس التعاون وشعاره

يقوى التعاون ويعظم بكثرة الأشخاص الذين يضعون مجهوداتهم وما يملكونه من وسائل الحياة المادية والأدبية في حظيرته، فأساسه إذاً الأشخاص المشتركون من غير نظر الى ما يفضل به بعضهم على بعض من مجهود ومال . ولذلك جعل شعار التعاون : الاخاء ، والمساواة ، والعدل . وقد نصت جميع النظم التعاونية على أن الأشخاص المشتركين والذين يتكوّن منهم كيان "التعاون" سواسية مهما يكن الفرق بينهم فيما يقدمونه للتعاون من مجهود ومال . انّ التعاون كالصرح فكل عضو مهما صغر شأنه فهو لبنة في بناء هيكله فكما لا تفضل لبنة على لبنة في بناء الصرح ، مادامت كل لبنة تملأ الحيز الذي تسعه طاقتها ، فكذلك لا يفضل عضو على عضو ما دام كل يعمل مخلصاً في سبيل مصلحة المجموع .

وإذا كان التعاون يقضى بالمساواة بين الأعضاء فهو يقضى أيضاً بأن تكون المكافأة على قدر المجهود . إذ التعاون ليس إلا وسيلة تمكن أعضاءها من الارتفاع بمجهوداتهم ومواردهم فهو جماعة اقتصادية يجب أن يكون نصيب كل من الربح بقدر ماله من رأس المال . ورأس المال في التعاون هو ما يبذله العضو من عمل ومال .

فنظام التعاون يقضى بالاخاء والمساواة فى المعاملة الاعتيادية وفى الاشراف على أعمال التعاون، ويقضى بالتفريق فى المكافأة وتوزيع الربح وهذا هو العدل ، إذ من الظلم أن يحرم عضو ثمرة عمله ، كما أنه من الظلم أن يعطى آخر مكافأة على ما لم يعمل . فان كلا الأمرين داع الى الفتور وانحلال الروابط .

غاية الجماعة التعاونية فى سيرهم هى الاقتصاد بكافة الوسائل الممكنة وذلك بحذف الوسيط .

قال أحد أساطين النهضة التعاونية فى انجلترا جورج . ي . هوليك : ” التعاون قوة جديدة للصناعة ، شعاره الاخاء ، وغايته الاقتصاد ، ومبدؤه العدالة “ .

إذا حللنا التعاون الى العناصر التى يتكون منها نجدها :

(١) الأشخاص الذين تتكون منهم الجماعة المتعاونة .

(٢) رأس المال .

(٣) المجهود المشترك (العمل) .

(٤) الاشتراك فى المهنة :

(١) فالأشخاص الذين تتكون منهم جماعة التعاون هم قوامها لأنهم هم الذين يستغلون رؤوس أموالهم ، فعلى حسب كفايتهم واستقامتهم وجتهدهم ومعرفتهم بتسيير حركة الأعمال يكون نجاحهم وفائدتهم ، وهم

كما يشتركون في الفائدة يشتركون أيضا في تحمل الخسارة . وهم كذلك حملة لأسهم رؤوس الأموال، لا غيرهم .

فالعمال في جماعات التعاون يستخدمون رؤوس الأموال، وهذا بخلاف الجمعيات التجارية، فإن الأموال تستخدم العمال كما أنها تتحمل الخسارة بعد دفع أجور العمال .

(٢) رأس المال — يجمع من الأعضاء المتعاونين، وله جزء محدود من المكسب (٥ ٪ في العادة) والباقي يوزع على الأعضاء على حسب أجورهم ان كانوا يشتركون في جماعات إنتاج، وعلى حسب معاملتهم مع الجماعة ان كانوا جماعة استهلاك . ولكن في الجمعيات التجارية ذات رأس المال بعد أن تدفع أجور العمال يوزع المكسب على الأعضاء بقدر ما لكل واحد من الأسهم . ولرأس المال تأثير في إدارة الجمعيات التجارية إذ كلما ملك العضو كثيرا من الأسهم أصبح له من النفوذ والسلطان في إدارتها بقدر ماله . وأما في الجماعات التعاونية فلا يعتبر رأس المال إلا كوسيلة للإنتاج ولا ميزة لحملة الأسهم في إدارة الجماعة لأن لكل عضو صوتا واحدا مهما حمل من الأسهم .

المباراة والمزاومة تكون بين الجمعيات التجارية ولا تكون بين جماعات التعاون .

قيمة أسهم الجمعيات التجارية معرضة للتزلزل والصعود في البورصة وأما أسهم الجماعات التعاونية فتبقى حافظة قيمتها الاسمية لأنه محظور عليها الدخول في البورصة. كما أن رأس مال جماعة التعاون قابل للزيادة والنقصان .

(٣) المجهود المشترك (العمل) — وله نصيبه في الربح كثر أو قل ، فالعامل في جماعات الانتاج بعد أخذ أجره يومياً يأخذ جزءاً من صافي المكسب على حسب أجره وعدد أيام شغله . وكذلك إذا كان العضو في جماعات استهلاك يأخذ نصيبه من المكسب على حسب مشترياته من الجماعة . وهذا بخلاف الجمعيات التجارية فإنه ليس للعامل أو المشتركين شئ في الأرباح إذ المكسب كله يوزع على المساهمين كل على حسب أسهمه .

(٤) الاشتراك في المهنة — وسيلة من وسائل نجاح العمل سواء في إدارته أو في إنتاجه . فيمكن الأعضاء من معرفة بعضهم بعض وكفاءة كل منهم . فيستندون إدارتهم الى الأكفاء والمهرة . كما يقدرون أجر كل منهم وحاجاته عن علم وخبرة .

المبادئ التعاونية — المبادئ التي يجب أن تسيطر عليها جماعة التعاون مأخوذة من جماعة ردتشديل فلخصها فيما يأتي :

(١) يجب أن يكون للعضو صوت واحد من غير نظر في ذلك الى قلة أسهمه أو كثرتها .

(٢) يجب أن يتحدد عدد الحصص التي يأخذها العضو فلا تزيد قيمتها عن مائتي جنيه .

(٣) يجب أن يتحدد فائدة الأسهم ولا تتجاوز المعقول (تكون ٥٪) كما هو الحاصل .

(٤) يجب أن يوزع صافي الأرباح بعد خصم الاحتياطي وغيره على الأعضاء بنسبة أعمالهم في الجمعية .

(٥) يجب أن تباع البضائع في جماعات الاستهلاك بسعر السوق ويوزع الربح على الأعضاء بحسب مشترى كل عضو. وذلك بأن يعطى العضو عملة خاصة بقيمة ما اشتراه أو يجعل لكل عضو دفتر خاص يقيد فيه كل ما يشتريه ويحاسب بمقتضاه آخر السنة .

(٦) يجب أن تكون العضوية مباحة للجميع متى توفرت فيمن يريد أن يكون عضوا الشروط القانونية^(١) .

(٧) يجب أن يكون رأس المال غير محدود .

ويجب أيضا ألا يشتغل الأعضاء بالسياسة ولا بالدين ولا بالتجارة ولا يعمل لا يلائم الغاية التي أنشئت من أجلها الجماعة التعاونية حتى يتفرغوا لانقائ عملهم وتسيير أمورهم على الخطى القويمة، والنهج الرشيد.

(١) كتاب التعاون للزراع تأليف ليونل سمث جوردن ص ٧ و ٨ طبع لندن

الفصل السادس

جماعات التعاون وطرق تسييرها

التعاون التجاري (التعاون في الاستهلاك)

التعاون في إنجلترا

جماعات الاستهلاك (التوريد والتوزيع) — تعتبر إنجلترا في مقدمة البلاد التي نشأت فيها جماعات التعاون في الاستهلاك أو التوريد والتوزيع، وعنها أخذ هذا النظام ينتشر في أوروبا .

عرفنا فيما سبق جماعات الاستهلاك بأن غايتها الحصول على ما يحتاج اليه أعضاؤها من الحاجات من نوع جيد وبثمن معتدل ولا يكون ذلك إلا باتحادهم وشرائهم ما يلزمهم بالجملة من التاجر الأصلي أو المنتج مباشرة .

انجلترا من أوائل البلاد الصناعية في العالم . وأغلب سكانها من العمال . وقد عانوا كثيرا من العسف وألم الفقر في بدء التطور الصناعي الذي حدث على أثر اختراع آلات النسيج البخارية وكان العمال في ذلك الوقت في حاجة مؤلمة . ولم تكن قد سنت في ذلك العهد قوانين حمايتهم . ولكن هبّ نفر من العمال على أثر دعوة كنج وأون وغيرهما

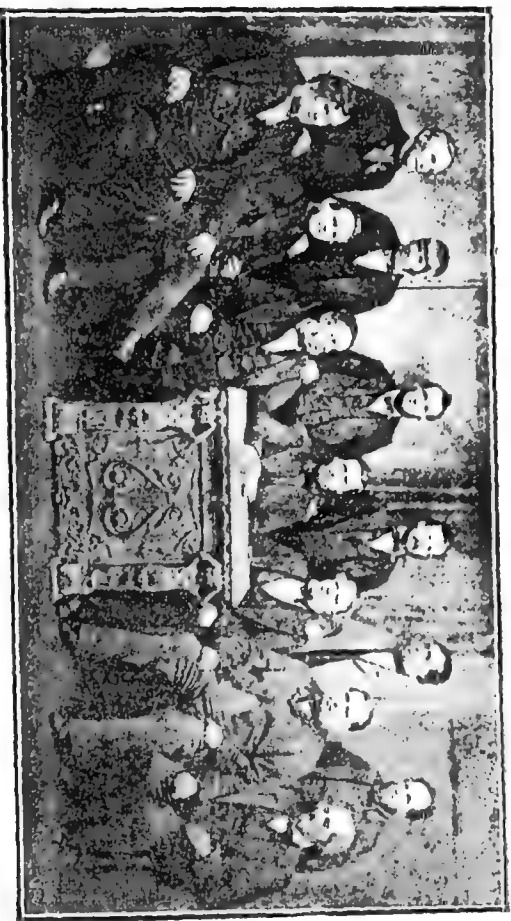
من رجال الاصلاح، وأسسوا جماعة تعاون كانت البذرة الصالحة التي أنبتت نباتا حسنا وأخرجت ثمارا طيبة خففت من شقاء العمال وحسنت حالتهم الاقتصادية والأدبية .

جماعة روتشديل — اتفق ثمانية وعشرون رجلا من فقراء العمال من غزالى الصوف فى مدينة روتشديل (Rochdale) فى مقاطعة لانكشير (Lancashire) بانجلترا . واستمر يدفع كل واحد منهم مايدخره مع حاجته اليه حتى جمعوا ثمانية وعشرين جنيها . وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٤ أنشؤا حانوتا فى تلك المدينة . فصار هذا الحانوت نواة التعاون فى انجلترا، هذا التعاون الذى عم فضله فيما بعد فى اصلاح حالة الملايين من العمال اصلاحا عظيما .

وقد أصبح بوساطة تعميم جماعة التعاون فى ميسور الأعضاء اتباع حاجتهم من الغذاء النقي بثمان رخيص ومن نوع جيد . وكذلك كل ما يلزم العمال من جميع أصناف المأكولات والملبوسات ، وما يلزم المنازل من أدوات ومفروشات .

ونحن نستطيع أن نسمى مثل هذه الجماعات ”جماعات التعاون للتدبير المتربى“ لأنها تسعى فى سبيل اقتصاد من النفقات اللازمة لحياة أصحاب المنازل .

ابتداءً الثانية والعشرون عاملا الذين تقدم ذكركم فى تأليف جماعة روتشديل وكان عملهم فى بادئ الأمر صغيرا . كما أن الأعضاء كانوا



(جامعة الزيتونية) الأحياء، مارس ١٨٦٥

يتناوبون العمل في الحانوت بلا أجر حتى أخذت بمنابرتهم وجتهدهم
واخلاصهم تزداد وتمو وتتشر في كثير من البلاد .

غرض الجماعة — غرض الجماعة أن يضعوا نظاما يكفل لهم
الحصول على المال اللازم بوساطة أسهم يدفع ثمنها الأعضاء لكي
يستخدموها في ترقية مصالحهم من الوجهة الاجتماعية والمنزلية وقيمة
كل سهم جنيه . وتستغل هذه الأسهم فيما يأتي :

(١) إنشاء دكاكين ومخازن لبيع المأكولات والملبوسات الخ .

(٢) بناء بيوت للعمال تتفق وحالتهم الاجتماعية .

(٣) صناعة البضائع التي تستطيع صنعها الجماعة وتحتاج إليها
بوساطة أعضائها . وبذلك تفتح للعاطلين بابا للعمل .

(٤) استئجار أرض لزراعتها بوساطة أعضاء الجماعة الذين
لا عمل لهم ، أو ممن لا يأخذون الأجر المعتدل .

وغاية الجماعة من الوجهة العملية أن تنظم قوى الانتاج والاستهلاك
والتعليم والإدارة .

تكوين الجماعة وإدارتها ونظامها — صدر قانون لنظام جمعيات
التعاون سنة ١٨٥٢ وعُدل في سنة ١٨٧٦ وفي سنة ١٨٩٣ ويشترط
هذا القانون ما يأتي :

- (١) يجب أن تُؤسس الجماعة من سبعة أعضاء على الأقل وأن
توضع نسخة من قانون الجماعة عند موظف خاص يسمى المسجل فإذا
كان القانون مستوفيا للشروط القانونية يسلم الجماعة إيصالا بالتسجيل .
- (٢) يجب ألا يأخذ العضو أكثر من خمس الأسهم ولا تزيد
قيمة ما يملكه العضو من الأسهم عن مائتى جنيه .
- (٣) يجب أن تُنتخب لجنة للمراقبة تجتمع كل ثلاثة أو ستة أشهر
لمراقبة حساب الجماعة .

ادارة الجماعة — يدير حركة الجماعة ثلاث لجان :

- (١) الجمعية العمومية وهى مكونة من جميع الأعضاء وتجتمع
كل ربع ونصف سنة للاطلاع على أعمال مجلس الادارة وهى التى
تنتخب مجلس الادارة وتشرف الاشراف العام عليه .
- (٢) اللجنة الادارية وهى مكونة من ثلاثة أعضاء أو أكثر
وتنتخب من رئيس وسكرتير وأمين صندوق وهى التى تدير شؤون
أعمال الجماعة وتعين الموظفين وتضلم وتراقب أعمالهم .
- (٣) لجنة المراقبة ولها الاشراف على حسابات الجماعة وأعمال
لجنة الادارة .

ويجب على عضو الجماعة أن يحمل خمسة أسهم ثمن كل سهم جنيه
وأن يزكى بعضوين عند دخوله وأن يدفع من الخمسة جنيهات جنيهين

لرصيد رأس المال والباقى لأعمال الجمعية، وألا يحمل أكثر من خمسين
سهما .

القواعد التى تدير عليها الجماعة :

(١) جماعة روتشديل تتخذ لها قاعدة بأن تنشئ لها دكانا من
مالها الخاص (من الأسهم التى يدفعها أعضاؤها) .

(٢) أن تقدم أجود المواد الغذائية التى يمكن الحصول عليها .

(٣) استيفاء المكيال والمقياس .

(٤) أن تباع الأشياء بسعر السوق وألا تنقص عنه وألا تزاخم
أصحاب الدكاكين الأخرى .

(٥) البيع والشراء بالنقد فورا، حتى لا يشجع العمال على الاستدانة

(٦) تقسم الأرباح على حسب ما يشتري كل عضو عملا
بالمثل : من يتسببون فى الربح لهم الحق فى نصيب منه .

(٧) ترغيب الأعضاء فى أن يتركوا أموالهم تريح فى (صناديق)
دكاكين الجماعة وذلك يعلمهم الاقتصاد .

(٨) تحديد خمسة فى المائة ربحا لرأس المال (حتى يكون
للعمال الذين وضعوا أموالهم مع الجماعة ولا يعاملونهم نصيب من الربح) .

(٩) تقسيم الأرباح بين أعضاء الجماعة الذين تسببوا فيها بنسبة معاملتهم (مشترياتهم) .

(١٠) تخصيص $2\frac{1}{2}\%$ من جميع المكسب للتعليم والنهذيب .

(١١) إعطاء حق التصويت الديمقراطي لكل الأعضاء لكل عضو صوت واحد وللنساء، الحق في أخذ ما ادخره مع الجماعة، سواء المتروجة في ذلك وغير المتروجة .

(١٢) العمل على نشر جماعات التعاون في الاستهلاك والانتاج من سبيل تأسيس مدينة صناعية حتى يقضى على أسباب الجرائم والتراحم

(١٣) إنشاء مخزن الجماعة العام — أوجدت (الجماعات) وسائل تامة لتحقيق مهمتها (غايتها) بشراء ما يلزمهم من المورد الأصلي .

(١٤) مبدأ الجماعات التعاونية كنظم، وكنواة للحياة الجديدة .
ان توجيه الاعتماد على النفس في العمل الصالح جدير بتحقيق الغاية الأدبية والمادية . هذه أهم نظم جماعات روتشديل^(١) .

انتشار جماعات روتشديل — أخذت جماعة روتشديل بمثابة أعضائها وجلهم واستقامتهم وبما وضعوه لهم من المبادئ القويمة تنمو وتزداد باطراد . ويحسن أن نذكر هنا بعض الاحصائيات :

سنة	عدد الأعضاء	رأس المال بالجنيه الانجليزي	قيمة البيع بالجنيه الانجليزي	قيمة الربح بالجنيه الانجليزي
١٨٤٤	٢٨	٢٨	—	—
١٨٤٥	٧٤	١٨١	٧١٠	٢٢
١٨٤٧	١١٠	٢٨٦	١٩٢٤	٧٢
١٨٥٠	٦٠٠	٢٢٨٩	١٣١٧٩	٨٨٠
١٨٦٠	٣٤٥٠	٣٧٧١٠	١٥٢٠٦٣	١٥٩٠٦
١٨٧٠	٥٥٦٠	٣٠٢٩١	٢٢٣٠٢١	٢٥٢٠٩ (١)

وما زالت هذه الجماعة في ازدياد مطرد ونجاح مستمر حتى أصبح عدد أعضائها يقدر بعشرات الآلاف كما أن الجماعات التي تأسست على نظام روتشديل يعدّ أعضاؤها بالملايين .

جاء في دائرة المعارف الانجليزية أنه بالرغم من حصول كثير من الهفوات فقد انتشرت حوانيت التعاون في المملكة البريطانية . وكان عددها في سنة ١٩٠٦ ألفا وأربعمائة حانوت ، ويقرب عدد أعضائها من مليونين وربع مليون من الأعضاء ورأس مالهم ثلاثة وثلاثون مليون جنيه . وبلغ ما باعت هذه الحوانيت ثلاثة وستين مليون جنيه .^(٢)

والجدول الآتي يبين ما وصل اليه تقدم الجماعة في سنة ١٩٢٠ من الانتشار واتساع دائرة العمل :

(١) كتاب تاريخ جمعية روتشديل لهيلوك ص ١٤٢

(٢) دائرة المعارف الانجليزية — الطبعة الحادية عشرة ص ٨٤

عدد الجماعات ١,٥٠١
عدد الأعضاء ٤,٥٥٩,٣١١
رأس المال المسهم والمقرض	١١٤,٥٦٨,٤٧٥ جنيه
ثمن ما بيع أثناء السنة ٤٠٤,١٤٤,١٥٠ »
ربح السنة ٢٦,٩٩٣,٣٩٦ »
المال الاحتياطى ١٢,٢٥٧,٠٧٣ »

وإذا اعتبرنا أن الأسرة الانجليزية فى المتوسط تحتوى على أربعة أفراد فينثذ يربو عدد المتعاونين عن ثمانية عشر مليون نفس أى ما يزيد عن ثلث عدد الأهالى^(١) .

الجماعة التعاونية للتجار بالجملة

اتفقت جماعات روتشديل أن يؤسسوا فيما بينهم جماعة تسمى جماعة التعاون للتجار بالجملة . وغاية هذه الجماعة الحصول على البضائع من موردها الأصيل حتى توفر على كل جماعة من الجماعات المنضمة إليها تفقات الحصول ، وأن تعمل على إنتاج ما يحتاج اليه فقيم المعامل والمصانع لصنع ما يلزمها وبذلك تتق الغش والتريف فى البضاعة . وقد أنشئت هذه الجماعة فى سنة ١٨٦٣ بمانشستر وكذلك أنشئ مثلها فى جلانجيو باسكلنده .

(١) كتاب التعاون الزراعى تأليف الدكتور ابراهيم رشاد ص ٥٤

إدارة الجماعة

نظام هذه الجماعة هو كنظام روتشديل في المبدأ والطريقة . أى
أن كل جماعة تدفع عن كل عضو من أعضائها جنيها وتعطى عليه فائدة
خمسة في المائة ، وأن تكون المعاملة مع الجماعات بالتقيد وبسعر السوق
نم تشترك كل جماعة في الأرباح بمقدار ما اشترت . ويشترط على
كل عضو (جماعة) ألا يشتري من غير الجماعة البضائع التي توردها .

ولا تقبل الجماعة في سلوكها إلا كل جماعة مسجلة وعلى نظام
روتشديل ويكون من قواعدها الثابتة تخصيص مقدار ثابت للتعليم
والاصلاح الاجتماعى .

وقد انضم الى هذه الجماعة الأغلبية العظمى من الجماعات التي على
نظام روتشديل .

فلاجماعة معامل تصنع لها ما يلزم للأكولات ، كالحلواء والنشا
والمربات والحوم المملحة والمربجرين والزبدة والأغذية المحفوظة الخ .
ومثل أثاث المنزل كالألحفة والبطاطين والبفتة ، والبضائع الصوفية
والقطنية على اختلافها ، وصناعة البدل الجاهزة وملابس الرجال
والنساء والأطفال . وصناعة الحدادة والنجارة ، والمواخين ، والعقاقير
الطبية ، والزيت ، والصابون ، والأدوات الموسيقية . وكل ما يلزم
الإنسان لنفسه وليته .

ولها أيضا أسطول تجارى يحمل لها البضاعة من جهات مختلفة .
ولها مزارع واسعة للقمح والفلل في كندا وأخرى لزراعة الشاي
في سيام وسيلان وغيرها .

ولها أيضا في إنجلترا نحو ٣٤ ألف فدان في جهات مختلفة لتربية
المواشى وزراعة أشجار الخشب .

ولها أيضا مصرف خاص بالجماعات التعاونية والنقابات حتى
لا يودع الأعضاء أموالهم مصارف رأسمالية .

والجماعات أيضا مصايد للأسماك في بحار إنجلترا لتوريد ما يحتاج
إليه الأعضاء من صيد البحر .

ولها مكاتب هندسية ومصانع لتقديم ما يلزم لبناء البيوت من
خشب وأسمنت وحديد الخ .

ومن الجدول الآتى يتبين أعمال الجمعيتين التعاونيتين للتجار
بالجملة في إنجلترا :

الجماعة التعاونية الانجليزية للتجار بالجملة :

عدد الأعضاء ١٢٢٢

رأس المال المسهم والمقترض ١٨٥٣٠٥٩٦ جنيه

تمن ما بيع أثناء السنة ١٠٥٤٣٩٦٢٨ >

ربح السنة ٥٠٢٩٦٢ جنيه

المال الاحتياطى ٢٩٨٧٩٥١ »

الجماعة التعاونية الاسكوتلاندية للتجار بالجملة :

عدد الأعضاء ٢٧٢

رأس المال المسهم والمقترض ٥٧٩٥٨٩٥ جنيه

تمن ما بيع أثناء السنة ٢٩٥٥٩٣١٤ »

ربح السنة ٣٩٧٤٨٩ »

المال الاحتياطى ١٣٧٠١٩٨ * »

(٢٠) كتاب التعاون الزراعى المذكور صفحة ٥٥

الفصل السابع

التعاون الصناعي (التعاون في الإنتاج)

الجماعة الصناعية التعاونية — التعاون في الإنتاج هو اتحاد جماعة من مهنة واحدة ليشتروا في الاكتاب لتدير المال اللازم للحصول على رأس مال يستغلونه في عمل مثمر لهم .

مثل ذلك أن يتحد جماعة من العمال لفتح مصنع نجارة (ورشة) لأخذ مقابلة الشبابيك والأبواب للعارات والمساكن، ويدير هذه الجماعة مجلس ادارة يُنتخب من بين الأعضاء، واختصاصاته وسلطته تماثل ما لادارة الشركة ذات رأس المال (التجارية) . فله حق العقوبة والمكافأة والجزاء كما أنه يمثل الجماعة أمام الغير في كتابة العقود على ما يقضى به قانون الجماعة ونظامها الذي يتفق على وضعه جميع الأعضاء . والجماعة تحدد لكل عضو أجرا يتقاضاه على حسب جدارته وكفاءته . وأما الفوائد التي يستفيدها جماعة التعاون في الإنتاج فهي ترجع إلى :

(١) أن يكون العامل صاحب رأس المال . فتعود عليه الفائدة التي يأخذها أصحاب المصانع .

- (٢) أن يعنى بانتخاب المكان والنظام الصحيين .
- (٣) أن تكون مدة العمل موافقة لمصلحة العمال .
- (٤) أن تساعد الجماعة العامل وأولاده فى حالة العجز والوفاة .
- (٥) العمل على رفع المستوى الأدبى للعمال بنشر التعليم وفتح النوادى الأدبية الخ .

أنشأ العمال لأنفسهم فى أواسط القرن الماضى وبمساعدة الاشتراكيين المسيحيين جماعات تعاونية صناعية سموها المصانع ذات الحكومة المستقلة وقد أخفقت هذه الجماعات وسبب ذلك يرجع الى ما يأتى :

(١) قلة رأس المال ، (٢) عدم دقة الادارة ، (٣) خطر النجاح .

فاذا كثر المال لدى الجماعة انتقلت الى جمعية رأسمالية واستحضرت صنعا من الخارج تشتغل لحسابها وان كان هذا النظام أخذ عن فرنسا إلا أن أساس نظام هذه الجماعات مقتبس من نظام روتشديل .

لأن رأس مالها مجموع من الأعضاء ويقسم الى أسهم قيمة كل سهم جنيه ، كما أن الادارة دستورية ديمقراطية اذ تتولى شؤون الجماعة لجنة ادارية تنتخبها الجمعية العمومية وتكون مسئولة أمامها عن أعمالها .

وطريقة توزيع الأرباح بعد خصم النفقات والاحتياطى تكون فى العادة كما يأتى :

- ٥ ٪ فوائد للأسهم ، و ١٠ ٪ للتعليم التعاونى والأعمال العامة .
- والباقي يوزع على الأعضاء العمال بنسبة أجورهم وعدد أيام شغلهم .

ويختلف نظام جماعة التعاون في الانتاج عن نظام جماعة روتشديل بأن عضوية الجماعات الصناعية مقيدة بحاجة المصنع الى العمال وليست مباحة للجميع كما هو الحال في جماعات روتشديل .

وقد مرت على المصانع المستقلة أزمت وعقبات نتجت عن قلة الخبرة والممارسة إلا أن المثابرة والجد كانا كفيين بأن تشق طريقها الى النجاح . وقد وفق أصحاب الرأي وزعماء الاصلاح أن يوجدوا الصلة المستقلة بين الجماعات التعاونية الاستهلاكية والجماعات الصناعية بمعنى أن تشارك جماعات الاستهلاك مع العمال في تكوين رأس المال اللازم لمصنع الجماعة التعاونية ، ما دام المنتجون والمستهلكون لا يستطيعون دفع كل المال اللازم .

وقد أخذ عدد هذه الجماعات ينمو ويتشرك كثيرا في انجلترا كما أنه كان وسيلة لاصلاح حال العمال من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية .

توزع أرباح الجماعة المشتركة السالفة الذكر بعد خصم النفقات وخصصات المكافآت عن المخترعات ودفع ٥ ٪ فوائد للأسهم وخصم الاحتياطي وهرش العلة والاستهلاك كما يأتي :

١٠ ٪ مكافأة اضافية لرأس المال .

٥ ٪ لوجوه الخير الثابتة .

٥ ٪ للتعليم .

والباقي يقسم بين الجماعات الاستهلاكية والانتاجية مناصفة .
 ولا حاجة بنا للاطالة في الفوائد التي تعود على العمال من اتحادهم
 فقد تكلمنا عن غاية التعاون ومزاياه فيما تقدم بما يحلنا في غنى عن
 اعادة الكلام فيه .

تحالف الجماعات الصناعية التعاونية

اتحدت الجماعات الصناعية التعاونية السالفة الذكر وألفوا فيما
 بينهم جماعة غرضها كما يأتي :

(١) عرض وتوزيع مصنوعاتهم على الجمهور وعلى جماعات
 الاستهلاك .

(٢) تسلم الطلبات من الخارج ومفاوضة أعضاء الجماعات
 في توريدها .

(٣) بث الفكرة بين العمال الذين يشتغلون في مصانع أصحاب رؤوس
 الأموال وتشجيعهم على أن يشتغلوا ويؤسسوا مصانع يديرونها بأنفسهم .

(٤) العمل على ايجاد رؤوس أموال لتحقيق الفكرة السابقة .

(٥) السعى لدى أصحاب المصانع في أن يشركوا العمال معهم
 في العمل .

(٦) تقوية عرى روابط المودة والألفة بين الجماعات المتعانة
 بوجع المنافسة بينهم .

- (٧) معاونة كل جماعة من العمال يريدون إنشاء مصنع خاص لهم .
 (٨) العمل على نشر الدعوة التعاونية والدفاع عما فيه مصلحة
 الجماعات المتعاونة لأنها بمثابة وكيل عام عن الجماعات المنضمة اليها .

الاتحاد التعاوني

كما أن الفرد لا يتيسر له الحصول على لوازمه من طريق سهل .
 في حال انفراده بخلاف ما اذا كان في جماعة . فكذلك الجماعة ليس .
 في وسعها الوصول الى غايتها بسهولة وسرعة في حال انفرادها بخلاف .
 ما اذا كانت متحدة مع زميلاتها . اذ ما يسرى على الفرد وحده
 يسرى على الجماعة منعزلة . فمن أجل ذلك اتفقت الجماعات فيما
 بينها على أن تكون اتحادا يعمل على ما فيه مصلحتهم ويدافع عن
 حقوقهم .

ويدير حركة هذا الاتحاد لجنة منتخبة من أعضاء الجماعات التعاونية
 المشتركة .

ويوجد في كل قسم من أقسام إنجلترا لجنة تنتخب أعضاء
 الجماعات التعاونية وتسمى لجنة (القسم) ومهمة هذه اللجنة إرشاد
 الجماعات وبث فكرة التعاون والعمل على نشرها بفتح مدارس ليلية
 ونهارية لتعليم مبادئ التعاون ، ومعاونة من يريدون إنشاء جماعات
 تعاونية .

وتنقسم بريطانيا وإيرلندا الى تسعة (أقسام) في كل منها لجنة مركزية . ومن هذه اللجان التسع تنتخب اللجنة المركزية للاتحاد التعاوني العام . ويبلغ عدد أعضائها حوالي سبعين عضواً ، وتجتمع ثلاث أو أربع مرات للنظر في المسائل الخاصة بالمبادئ التعاونية والإطلاع والمصادقة على التقارير السنوية قبل عرضها على المؤتمر السنوي ، كما أن من حقها وضع الخطط العملية للاتحاد .

واللجنة العامة تتيب عنها لجنة تسمى اللجنة المتحدة وهي اللجنة التنفيذية وتنقسم إلى عدة لجان لتوزيع العمل عليها ، فمنها لجنة التعليم ، والعاملين ، والبرلمان ، ونشر الدعوة ، والمعارض ، التجارة ورأس المال ، مؤتمر الصناعات والأعمال ، والإحصاء والنشر ، الاتحادات العملية والمتعاونين . ومقر هذا الاتحاد (منشستر) .

ويجتمع مؤتمر الجماعات كل سنة مرة في شهر يوليو من مندوبي أعضاء جميع الجماعات التعاونية المشتركة في الاتحاد التعاوني . وتدفع الجماعات اشتراكاً سنوياً يقرب من قرش عن كل عضو من أعضائها . وقد أنشأ الاتحاد كلية بمنشستر سماها "الكلية التعاونية" يدرس فيها : الاقتصاد السياسي والحالة التجارية والصناعية السائدة الآن في أنحاء العالم . وبيان حقيقة الحركة التعاونية لتحل محل النظام السائد والمبني على رؤوس الأموال . ويدرس فيها أيضاً كيفية إدارة الجماعات التعاونية .

الفصل الثامن

التعاون المالى (التسليف والاقتراض)

التعاون فى ألمانيا

جماعات شلس وريفيزن — التعاون المالى أو التعاون فى (التسليف والاقتراض) هو اتحاد جماعة مهنتهم واحدة على تدبير المسال اللازم الذى يحتاج اليه الأعضاء الفقراء سواء أكانوا من الزراع والصناع أم من صغار التجار حيث لا وسيلة للفرد منهم الى الاقتراض منفردا . مثال ذلك أن يقترض الفلاح أو الصانع مبلغا من الجماعة المشترك معهم بفائدة قليلة ٤ أو ٥ فى المائة لإصلاح شؤونه فى مهنته .

وتسمى جماعة التعاون التى تنشأ لهذا الغرض فى القرى بالمصارف أو الصناديق القروية وهى التى تسد حاجة الفلاحين من المال . أما التى تنشأ فى المدن لفائدة العمال وصغار التجار ومن ماثلهم فتسمى عادة بمصارف الشعب . وقد أنشئت مصارف شلس لتسد حاجة هؤلاء . كما أنشئت مصارف ريفيزن لتسد حاجة الفلاحين دون مساوهم .

المصارف التعاونية لتسليف صغار الصناع والتجار

حسب طريقة شلس ديلتش

كان شلس ديلتش رئيسا لمجلس القضاء ببلدة ديلتش وقد هيا له منصبه القضائى أن يطلع على ما يعاينه صغار الصناع والتجار من آلام الحياة وشفائها بسبب ما يلحقهم من ظلم المرايين الذين يرهقون الفقراء نشأة حاجتهم بلا شفقة ولا رحمة .

وأول فكرة خطرت له لتحسين حال العمال والصناع والتجار أن تكون منهم جماعة يكون غرضها اشتراء ما يلزمهم جميعا بالجملة بثمن أقل مما يشتري به كل واحد منفردا ثم أخرج هذه الفكرة إلى حيز العمل سنة ١٨٤٩ وكون جماعة للشراء بالجملة وكان نجاحه فى عمله مشجعا له على أن يقدم بخطوات واسعة فى طريق تحسين حال العمال يقدم ثابتة وبنظام حسن .

رأى شلس أن التسليف من أهم الأشياء لإحياء الصناعة والتجارة الصغيرة وإصلاح شؤون أهلها . فأنشأ سنة ١٨٥٠ أول مصرف (بنك) للتسليف .

وكانت مصارف شلس لا تقتصر على دائرة المدن التى تنشأ فيها بل كثيرا ما كانت تتجاوزها الى مقاطعة كاملة ، وقد يبلغ عدد الأعضاء مقدارا كبيرا جدا (١١٦٥٠) عضوا ، ولذلك قلما كانت توجد بين الأعضاء صلة أو تعارف .

ثم وضع شلس مبادئ عامة لتسير مصارف التعاون فى التسليف على مقتضاها . وأهم هذه المبادئ :

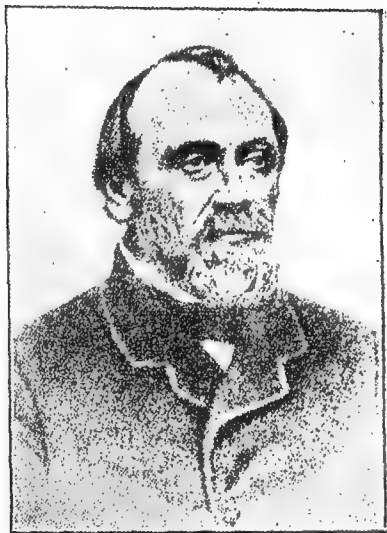
(١) مسئولية الأعضاء بالتضامن مسئولية غير محدودة ، بمعنى أنه إذا لم يقم رأس مال الجماعة بسداد ما عليهم من الديون ، فلدائن الجماعة مطالبة الأعضاء شخصيا متضامين بتسديد سائر الدين من أموالهم الخاصة .

وقد كان هذا المبدأ من أهم العوامل فى إنجاح مشروع شلس لأنه جعل الجماعة لا تقبل فى عضويتها إلا كل من أتصف بالأمانة والصدق والإخلاص .

ثم عدل فيما بعد المسئولية غير المحدودة إلى المسئولية المحدودة حينما أخذت الميول تنحجى إلى تحديد المسئولية لما شوهد من أن كثرة الأعضاء وتفترقهم لا يمكنهم جميعا من أداء حق الرقابة التى تتطلبها المسئولية المطلقة .

(٢) لا يجوز للصرف أن يقرض أو يسلف غير أعضائه بشرط أن يكون القرض بكفالة شخصية من ضامن واحد أو اثنين أو برهن كبيانات أو سندات أو أوراق مالية .

(٣) تعطى السلف لأجل قصير لا يجاوز فى الغالب ثلاثة أشهر مع جواز تجديد المدة إذا اقتضى الحال ذلك .



شلس

(٤) يتكوّن مال المصرف: (١) من رأس مال يدفعه الأعضاء .
لا تقل قيمة الحصة فيه عن خمسة عشر جنيهاً ، وقد تصل قيمتها إلى
مائة جنيه تدفع على أقساط لآجال طويلة . والغرض من ذلك تعويد
الأعضاء على الإقتصاد . وقد أطلق على هذه المصارف اسم (صناديق
التوفير الإجبارى) ، (ب) من جزء من ربح الجمعية ، (ج) قبول
الودائع من الأعضاء ومن سواهم .

(٥) يجب على الجماعة أن يحافظوا على نسبة معلومة بين ما يقترضونه ،
وبين رأس مالهم (بأن يجعلوا مثلاً المال الذى فى خزائهم لا يقل عن
٣٢ فى المائة من مجموع الأموال التى تحت تصرفهم) .

(٦) يجب على الأعضاء بذل المساعدة الأدبية والمادية للصرف .
الذى ينظمون فى سلكه .

وكدّن من رأى شلس أن يكون السير بقدر الطاقة فأخذ ينصح
مصارفه بأن تسير على مهل ولا تندفع فى الأعمال الكيرة التى تنوء
بها فتعرض نفسها للخيبة والفشل .

إدارة المصرف

(١) يدير المصرف لجنة إدارة تؤلف عادة من مدير وصرف
ومراقب تنتخبهم الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة بناء على ترشيح
مجلس المراقبة .

(٢) مجلس المراقبة ، وهو مجلس يؤلف أيضا بالانتخاب . ووظيفته الإشراف على أعمال لجنة الإدارة ومالية المصرف .

(٣) الجمعية العمومية ، وهي تتكون من جميع الأعضاء المساهمين ولها الإشراف العام على أعمال مجلس الإدارة ولجنة المراقبة ولها الكلمة الأخيرة فى المسائل الهامة . ويمنح أعضاء لجنة الإدارة على عملهم أجرا (مرتبات معينة) أو "بعمولة" نسبية . وكذلك شأن أعضاء مجلس المراقبة .

ثمار أعمال مصارف شلس

دأب شلس على عمله لا تشنيه عن عزيمته العقبات ولا تقعد به الصعاب وأنشأ سبعة مصارف أخرى للتسليف .

وفى سنة ١٨٥٩ اجتمعت مصارف التسليف التى أسسها شلس وأنضم إليها جماعات التعاون فى مؤتمر يسمى "مؤتمر الجماعات الألمانية" أخذ هذا المؤتمر يجمع كل سنة ليتداول فى المسائل الهامة التى تعود على جماعات (مصارف) التعاون بالفائدة ويضع الخطط العامة ويبدى النصائح فى كل ما يراه ضروريا .

أنشأت مصارف شلس فى سنة ١٨٦٤ مصرفا عاما لها جعلت مقره برلين برأس مال يبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيهه ليكون موقفا تستمد منه جميع المصارف المعونة عند الحاجة .

بلغ عدد مصارف التسليف التى أنشئت على مبادئ شلس
فى سنة ١٨٩٢ ما يقدر بـ ١٠٤٤ مصرفا وعدد أعضائها يقدر
بـ ٥١٤,٥٢٤ عضوا .

وبلغت قيمة المال الذى أقرضته هذه المصارف للأعضاء فى تلك
السنة حوالى ثمانين مليون جنيه .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد فإن أتباع شلس وأنصاره
قد كونوا جماعات التعاون للشراء بالجملة وبلغ عدد هذه الجماعات
فى تلك السنة ٣٤٥ جماعة وكذلك أنشؤا ٥٥ جماعة أخرى و١٧ مصرفا .

ذكر المسيورينيه المفتش بوزارة الزراعة الفرنسية فى إحدى
محاضراته التى ألقاها عن التعاون فى التسليف "أن عدد مصارف
التسليف القائمة على مبادئ شلس بألمانيا فى سنة ١٩٠٧ بلغت
٩٦٠ مصرفا تعاونا وعدد أعضائها ٥٤٢,٠٠٠ عضو، وبلغت حركة
أعمالها فى هذه السنة ١٢٤ مليون جنيه^(١)" .

(١) قلا عن مجلة مصر الحديثة عدد مارس سنة ١٩١٢ (ص ٢٤٩) .

الفصل التاسع

المصارف التعاونية لتسليف الزراعة على حسب طريقة ريفيزن

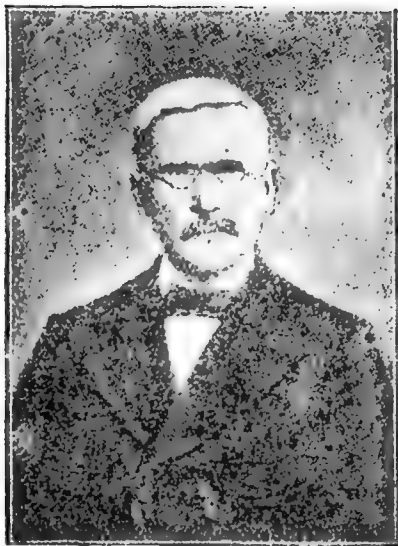
كان ريفيزن ابنا لشيخ بلد في بروسيا الغربية . وقد خلف والده في وظيفته . وكان على جانب كبير من التقوى والصلاح وحب الخير لمواطنيه .

رأى ريفيزن ما يصيب صغار الزراع من بلاء الحياة وشقائها وأنهم عرضة لأن يسلبهم المرابون ثمار جهودهم بما يتقاضونه من الربا الفاحش على ما يدينون به الفلاحين المساكين فكان بنفسه للربا من أهم العوامل التي دعت له للقيام بعمله الجليل .

أسس ريفيزن أول جماعة له سنة ١٨٤٩ بلا رأس مال على أن تكون مسئولية الأعضاء غير محدودة . وكان هذا النظام من الأسباب الداعية لانتفاء العضو الذي عرف بالاستقامة والجد في عمله والوفاء بوعده . ولندكر أهم المبادئ الأساسية التي وضعها ريفيزن على طريق الإجمال وهي :

المبادئ الرئيسية لمصارف ريفيزن

(١) تضامن الأعضاء تضامنا مطلقا أى أن تكون مسئوليتهم غير محدودة بمعنى أن يصبح كل عضو ضامنا للصرف بكل ما يملك . فإذا



ریفین

عجز المصرف عن السداد فللدائن الحق في المحجز على أملاك العضو وبيعها حتى يوفي دينه .

(٢) تؤسس المصارف من غير رأس مال ولا تأخذ رسماً عند الدخول ولا يوزع فيها ربح على الأعضاء .

ولكن قانون التعاون الألماني الذي صدر في سنة ١٨٨٩ وعُدل في سنة ١٨٩٦ فرض على أعضاء جماعات التعاون المختلفة الاكتاب برأس مال لتلك الجماعات بشرط أن لا يملك العضو في الجماعات ذات المسؤولية المطلقة الا حصة واحدة وأن يكون للعضو — مهما يكن شأنه — صوت واحد في مداورات الجماعة سواء كانت المسؤولية فيها مطلقة أم محدودة . فلهذا لم تجد مصارف ريفيزن مناصاً من العمل بهذا القانون ، ولكنها جعلت الحد الأعلى لقيمة الحصة الواحدة خمسين قرشاً حتى لا تحول هذه القيمة دون أنضام الفقراء اليها وقد أُنزلت بعض المصارف هذه القيمة الى خمسة قروش ثمناً للحصة .

(٣) أن يخصص الربح لتكوين أموال تجعل احتياطية .

(٤) ألا يتعدى عمل المصرف دائرة قرية أو قريتين أو ثلاث متجاورة ، وألا يقبل في عضويته إلا كل عضو عرف بالجد والاستقامة وحسن السيرة .

(٥) ألا تعطى السلف الا إذا تحقق وجه المنفعة التي تصرف فيها . وللمصرف حق مراقبة الصرف حتى إذا تبين له أن العضو أنفق

ما استلفه في غير وجهه كان له الحق في استرداد المبالغ قبل الميعاد المعين لدفعه .

(٦) ليس الغرض من تكوين مصارف التسليف الحصول على الفائدة المادية للأعضاء فحسب بل هنالك أغراض أهم من هذا يرمى الى تحقيقها أيضا وهي الأعمال الأدبية والاجتماعية التي تعود بالخير الكثير على القرية بنوع عام ، وعلى الأعضاء بنوع خاص : وعلى المصرف أن يقوم بالأعمال التعاونية والزراعية كالشراء والبيع بالجملة لحساب الأعضاء كلما دعت الحالة لذلك .

وتؤدى مصارف ريفيزن وظيفة صناديق التوفير أيضا وتعطى من يودع ماله خزائنها فائدة تتراوح بين ثلاثة وثلاثة وربع في المائة . ومن القواعد التي تسيّر عليها صناديق ريفيزن أنه إذا انحلت احداها لا يجوز تقسيم أموالها الاحتياطية . وانما يجب أن تودع لدى جهة الإدارة إلى أن ينشأ مصرف آخر على مثال مصرف ريفيزن . ويسلم اليه المال المتخز . وإذا لم ينشأ مصرف فللادارة الحق في أن تعطى الاموال المودعة لديها جمعية خيرية أخرى أو تنفقها في سبيل تحسين حال الناحية التي جمعت منها الأموال . وعلى الرغم من تشدد الجماعة وحرصها فانها لا تقبض يدها عن المعونة والمساعدة للعضو إذا حلت به كارثة فتبذل له مساعدتها المادية والأدبية حتى يقلبه من عثرته .

رأس مال المصرف التعاوني وأمواله الاحتياطية
من المبادئ التي وضعها ريفيزن أن تكون المصارف التعاونية بلا
رأس مال مستندا في ذلك الى الأسباب الآتية :

(١) الغرض من إنشاء مصارف التسليف الزراعي التعاوني إنما
هو تدير المال لصغار الفلاحين بطريق الاقتراض باشتراكهم في ضمان
هذا المال ومسئوليتهم غير المحدودة فلا معنى إذا لأن يفرض عليهم
الاكتساب برأس المال وهم في حاجة اليه لأن ذلك ربما يحول بين
فقراء الفلاحين وبين الانضمام الى الجماعة التعاونية في حين أنهم أحوج
الناس الى الدخول فيها والمساعدة، ولولا عجزهم عن الحصول على المال
من سبيله لما كان هناك داع لوجودها ، فكل ما يحول بينهم وبينها
مخالف للغرض الذي وضعت له .

(ب) اكتساب الأعضاء برأس مال للمصرف التعاوني يستلزم
توزيع ربح إن وجد، وبذلك يوجد تضارب بين مصلحة الدائن وبين
مصلحة المدين ، فالأول يريد زيادة (رفع) الفائدة ، وهذا ليس
من مصلحة المدين . ويخشى من أن الجشع وحب الاستثمار يدفع الى
رفع الفائدة لأن ذلك من مصلحة رأس المال . واذا غلبت هذه
المصلحة غيرها تصبح الجماعة أقرب شبيها بشركات الاستثمار . وهذا مما
يجعل لئال السيطرة على العمل فيصير له الشأن الأول في الإنتاج وهذا
ينافي الغرض من جماعات التعاون وهو استخدام المال لا خدمته .

وبما أن مصارف ريفيزن تؤسس بلا رأس مال فقد ترتب على ذلك ألا يوزع شيء من الربح على الأعضاء ولا تزال مصارف ريفيزن الملتزمة إلى الاتحاد العام بالمانيا تعمل بهذا المبدأ على الرغم من أنها تنشأ الآن برأس مال (صغير) بحكم قانون التعاون في تلك البلاد . وقد وضع ريفيزن قاعدة للتصرف في الربح وهي أن يعمل على تكوين أموال احتياطية دائمة وتكون جميعها ملكا للجماعة لا للأعضاء . وليس لأحد الحق في المطالبة بنصيب منها .

أما الغرض الذي يرمى إليه المال الاحتياطي فهو :

(١) كلما كثر الاحتياطي زادت الثقة بالمصرف ، والثقة من أكبر وسائل النجاح .

(٢) كلما زادت الأموال الاحتياطية ، قلت حاجة المصرف إلى الاقتراض .

(٣) اذا صارت الأموال الاحتياطية متوفرة لسد حاجات أعضاء المصرف كلهم أو أغلبهم أمكنه أن يخفض سعر الفائدة التي يأخذها من أعضائه .

(٤) وفرة الأموال الاحتياطية لا تعرض المصرف لزعزعة الثقة اذا ما أصابه خسارة ولا يقال من شأنه .

وقد أحصيت الأموال الاحتياطية في ١٢٧٩٧ مصرفا تعاونيا تابعا للاتحاد التعاوني الوطني العام في سنة ١٩١٠ فبلغت ٢,٨٥٨,٤٣٩ جنيتها

في حين أن رأس المال المكون من الحصص لم يكن إلا ١,٢٠٢,٣٦٧ جنيهًا فالنسبة إذا بين الأموال الاحتياطية ورأس المال كنسبة ١٠٠ إلى ٣٩^(١)

إدارة أعمال مصارف ريفيزن

يقوم بإدارة أعمال مصرف التسايف الزراعى ثلاث لجان وهى :
(١) اللجنة الإدارية ؛ (٢) لجنة المراقبة ؛ (٣) الجمعية العمومية .

اللجنة الإدارية

تتكون اللجنة الادارية من خمسة أعضاء منهم الرئيس ونائبه وتنتخبهم الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة بوساطة الاقتراع العلنى . ويجوز أن يكون الانتخاب سرىا اذا طلب ربع الأعضاء الموجودين ذلك . وينتخبون عادة لمدة أربع سنوات . ويتجدد انتخاب اثنين أو ثلاثة منهم بالتناوب مرة كل ستين بالاقتراع فى بادئ الامر ثم بالأقدمية .

ويجب أن يراعى فى انتخاب أعضاء مجلس الادارة أن يكونوا من أرباب الجاه والأخلاق والعلم والفلاحة وأن يكونوا محبوبين عند أهل القرية ذوى خبرة بأحوالهم وحاجاتهم عاملين على ما فيه مصلحتهم .

(١) قلا عن تقرير وزارة الزراعة الانجليزية عن التعاون فى ألمانيا ص ١٠١

ومهمة هذه اللجنة أن تتولى أعمال المصرف ضمن حدود معينة تحت إشراف مجلس المراقبة والجمعية العمومية . ولا يتقاضى الأعضاء أجرا على عملهم وكذلك أعضاء مجلس الإدارة .
وتلخص أعمالها فيما يأتي :

(١) السهر على تطبيق قانون المصرف ، وحفظ أوراقه ودفاته حسب النظم المتبعة .

(٢) قبول الأعضاء وفصلهم .

(٣) تدير المال اللازم لإدارة أعمال المصرف .

(٤) إعطاء السلف .

(٥) فتح الحسابات الجارية .

(٦) شراء وبيع المحاصيل الزراعية للأعضاء ، وتحديد الأجر لاستعمال العدد والآلات الزراعية .

(٧) شراء الأملاك للمصرف .

(٨) تحديد سعر الفائدة على الودائع والقروض والحسابات الجارية ... الخ .

(٩) تمثيل المصرف في العقود والاتفاقات .

(١٠) مراقبة تصرف الأعضاء في القروض والعمل بكل ما في وسعها

لقطع دابر المرابي من منطقة المصرف .

(١١) تقديم تقرير واف عن أعمالها للجمعية العمومية كل سنة .

لجنة المراقبة

تتألف لجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء أو ستة أو تسعة ينتخبون بواسطة الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنوات على أن يتجدد الثلث كل سنة . ويجوز إعادة انتخابهم ثانية ولا يجوز الجمع بين عضوية لجنة الادارة وعضوية لجنة المراقبة .

تجتمع لجنة المراقبة أربع أو خمس مرات كل سنة لفحص الحسابات السنوية . ولها حق الرقابة التامة على لجنة الإدارة وتكليفها في أى وقت بتقديم تقرير عن أعمالها ، وبذلك يكون لها الحق في أن تتوب عن المصرف في اتخاذ الاجراءات القضائية ضد لجنة الإدارة عند الحاجة . ولا يجوز الترخيص بمنح سلفة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو قبول ضمانته إلا بعد تصديق لجنة المراقبة .

وكذلك لا يجوز الترخيص بعقد السلف التي تتجاوز الحدود الموضوعة للجنة الإدارة وذلك ضمن الحدود التي تعينها الجمعية العمومية . وتقرير شراء العقارات والمتنقولات التي يراد شراؤها لتكون ملكا دائما للمصرف يكون بناء على اقتراح لجنة الإدارة .

الجمعية العمومية

تتكون من جميع أعضاء المصرف . وليس لعضوتا امتياز آخر في مداولات الجمعية فان لكل منهم صوتا واحدا . ولا يجوز للعضو

أن ينبع عنه عضوا آخر بل يجب أن يحضر بنفسه لإعطاء رأيه عملاً
بمبدأ "أن التعاون جماعات أشخاص تعتمد على آراء أعضائها وجهودهم
الشخصية مشتركة".

وتجتمع الجمعية العمومية مرتين في السنة ويجوز أن تجتمع أكثر
من ذلك إذا كان هناك داع . ويكون انعقادها بناء على دعوة اللجنة
الإدارية . ويجب أن يعلن الأعضاء قبل الميعاد المحدد بأسبوع على
الأقل ، كما يجب تحديد الموضوعات التي ستكون موضوع المناقشة.
في الجلسة . وبإلخص اختصاص الجمعية العمومية فيما يأتي :

- (١) النظر في قرارات اللجنة الإدارية ولجنة المراقبة .
- (٢) انتخاب أعضاء لجنتي الإدارة والمراقبة ومحاكمتهم ومقاضاتهم.
إذا اقتضى الحال .
- (٣) . تعيين الحد الأقصى لمجموع السلف التي يقترضها المصرف.
والأمانات التي يقبلها على ذمة التوفير .
- (٤) تعيين الحدود التي يجب أن تراعى في منح السلف للأعضاء..
- (٥) تعديل اللائحة الداخلية وتفسير مواد تلك اللائحة .
- (٦) فحص الشكاوى التي تقدم ضد مجلس الإدارة .
- (٧) التصديق على حسابات المصرف .
- (٨) تحديد ميعاد الجلسات .
- (٩) دخول المصرف في مصرف آخر .
- (١٠) حل المصرف وتصفيته .

الفصل العاشر

مصارف التعاون المركزية

تتألف مصارف التعاون المركزية من مصارف القرى المتجاورة لكي تقوى الصلة فيما بينها ويقوم التوازن بين الطلب والعرض فيما بينها أيضا وتكون واسطة اتصال بينها وبين السوق فتحصل لها على القروض اللازمة عند الضرورة كما أنها عند الحاجة تدبر الطريق المأمون لاستخدام الأموال الزائدة عن الحاجة المالية .

وتباح عضوية المصارف المركزية لجماعات التعاون الداخلية في نطاق أعمالها والجماعات الزراعية وما شاكلها . وللمصارف القروية التي تشترك في عضوية مصرف مركزي أن تنسب من أعضائها من يمثلها في الهيئات التي تدير أعمال ذلك المصرف .

وتختلف قيمة الحصة في رأس مال المصارف المركزية الألمانية ما بين ٥٠ قرشا و ٧٥ جنيا إذ القانون لم يحدد القيمة . ويجوز أن تستد الحصة على أقساط . وتشترك المصارف القروية في أرباح المصارف المركزية . وتراوح الفائدة في هذه المصارف فيما بين ثلاثة ونصف ونمسة في المائة من قيمة الحصة . ويضاف جانب عظيم منها الى المال الاحتياطي .

ولا يجوز لمصرف تعاوى أن يقوم بأعمال مالية مع غير المصرف المركزى الذى ينتمى اليه . وإدارة هذه المصارف تشبه إدارة المصارف التى تكلمنا عنها ولا داعى لتكرارها .

بلغ فى سنة ١٩١٢ عدد المصارف المركزية فى ألمانيا التابعة للاتحاد العام ٣٦ مصرفا تشتمل على ١٥٧٤٥ جماعة تعاون : منها ١٣٣٦٢ مصرفا قرويا أى (٩٨ فى المائة من مجموع تلك المصارف) والباقي جماعات تعاون زراعية مختلفة .

الاتحادات التعاونية المحلية والاتحادات العامة

قضت سنة التطور التعاوى أن يتدرج جماعات التعاون فى القرى الى تأليف الجماعات المركزية وقد سبق الكلام عليها ثم الى اتحادات محلية يضم كل اتحاد منها عدة جماعات مركزية . وقد تدرجت الاتحادات المحلية فى سلم الرقى ، ووجدت قواها تحت اتحادين عامين سعى الى تحقيقهما الزعيان الكبيران للنهضة التعاونية وهما ريفيزن وهاس . وأغراض هذين الاتحادين لا تختلف كثيرا عن أغراض الاتحادات المحلية غير أنهما أكبر دائرة وأوسع مجالا وأعم نفعا .

الاتحادات المحلية

الغرض منها ترقية شأن التعاون والسهر على مصلحة الجماعات التعاونية المتمية اليها حسب ما يأتى :

(أولا) العمل على ما فيه صالح الجماعات التعاونية ورقمها والدفاع عنها .

- (ثانيا) ترقية النظام الداخلى للجماعات بوساطة الانتفاع بخبرة الإخصائيين التقات الذين يوكل اليها الأمر فى اختيارهم وتعيينهم .
- (ثالثا) مراجعة حساب الجماعات التى فرضها القانون .
- (رابعا) العمل على إنشاء جماعات تعاون جديدة وضما الى الاتحاد .

(خامسا) العمل على إنشاء جماعات مركزية لتقوم بالعمل المشترك لمصلحة الجماعات المنضمة الى الاتحاد من الوجهتين المالية والتجارية .

وقد حظر القانون على هذه الاتحادات الاشتغال بالأعمال المالية والتجارية . حتى تستطيع أن تقوم بالمراجعة الحسابية .

ولا يترتب على الانضمام الى عضوية الاتحاد مسؤولية أى جماعة منها عن أعمال جماعة أخرى . ولا مسؤولية الاتحاد بصفة عامة عن أى جماعة من تلك الجماعات .

إدارة الاتحاد

يدير الاتحاد ثلاث لجان : لجنة الادارة، واللجنة العامة، والجمعية العمومية .

وعضوية الاتحاد مباحة لكل جماعة تعاون موجودة فى دائرة المنطقة التى يعمل فيها الاتحاد كما أن كل جماعة لها أن تباشر حقها فى ادارة الاتحاد بطريقة ندب من ينوب عنها فى الجمعية العمومية .

تتعدد هذه الجمعية مرة في كل سنة واختصاصها ما يأتي :

- (١) انتخاب لجنة الادارة واللجنة العامة ، (٢) تحديد قيمة الاشتراكات السنوية ، (٣) المصادقة على الحساب السنوى .
- فحص الشكاوى المتعلقة بإدارة الاتحاد . تعديل قانون الاتحاد الخ .
- وتتألف اللجنة العامة من مدير الاتحاد ووكيله والسكرير العام وستة أعضاء على الأقل ينتخبون من بين أعضاء الجماعات لمدة ثلاث سنوات . ومهمتها الإشراف العام على أعمال الاتحاد وفحص الحسابات . وتحضير الميزانية وتتعدد هذه اللجنة مرتين أو أربع مرات في السنة .
- وأما لجنة الادارة فتتألف من عضوين اثنين : أحدهما موظف يتقاضى مرتبا مقابل انقطاعه للقيام بأعمال الجماعة الاعتيادية وأعظم موظفي الاتحادات شأنهم موظفو الحسابات .

وقد بلغ عدد الاتحادات في ألمانيا سنة ١٩١١ نحو ٤٩ اتحادا منها ٣٩ اتحادا تدخل تحت إشراف جماعة الاتحاد الوطنى العام وبلغ ما انضم اليه من جماعة التعاون الزراعية لغاية سنة ١٩١٢ : ٩٢ ٪ من مجموع الجماعات ، وكذلك قد اشترك في ذلك الاتحاد ٩٥ في المائة من مصارف القرى .

وقد قامت هذه الاتحادات بكثير من الخدمات المادية والأدبية لجماعات التعاون المتمية اليها .

الفصل الحادى عشر

الاتحادات العامة

فى ألمانيا غير الاتحاد العام الذى يضم جماعات شلس ديلتش؛
اتحادان عامان : الأول الاتحاد العام لجماعات ريفيزن، ومركزه برلين.
وله اثنا عشر اتحادا محليا يضم بين جوانحه ٥١٤٦ جماعة تعاونية حسب
إحصاء سنة ١٩١٢ وقد انضم هذا الاتحاد بما يتبعه من الجماعات الى
الاتحاد الوطنى الألمانى العام فى سنة ١٩٠٥ ولكنه حدث خلاف
بين الزعيمين هاس وريفيزن فى سنة ١٩١٣ أدى الى أن جماعات
ريفيزن لا تزال متمسكة باستقلالها الداخلى ، محافظة على تنفيذ مبادئ
ريفيزن .

والاتحاد الوطنى الألمانى العام يشتمل على ٢٠٤٣٥ جماعة تعاونية
مقسمة الى ٤١ اتحادا محليا، ومركزه مدينة دارمستاد .
وغرض هذا الاتحاد هو ما يأتى :

- (١) العمل على ترقية التعاون الزراعى وتوسيع دائرته .
- (٢) السهر على المرافق العامة لجماعات التعاون المنضمة اليه
وخصوصا ما يختص بالادارة والتشريع فى المسائل الاقتصادية والتعاونية
والقانونية .

(٣) إجراء التفتيش الحسابي الدقيق على حساب الجماعات المركزية .

(٤) درس المسائل الاقتصادية والقانونية الخاصة بالتعاون .
وتنظيم المجهودات التي تبذل في جميع فروع التعاون .

ومعاونة الاتحادات المحلية للجماعات التعاونية لا تمس استقلالها
اتمام ولا إدارتها ولا نظامها الداخلي .

إدارة الاتحاد العام

تتكون إدارة الاتحاد العام من :

(١) مجلس الإدارة ويتألف من الرئيس ونائبه وسبعة أشخاص
ينتخبون من بين أعضاء اللجنة العامة لمدة خمس سنوات وينحصر عمل
اللجنة في إعداد الميزانية والحساب الختامي السنوي والتصديق على
الحقوق التي ترتبط بها الجماعة .

(٢) اللجنة العامة تتألف من الرئيس ومديري الاتحادات المحلية
وتسعة أعضاء يمثلون المصارف المركزية وجماعات البيع والشراء
المركزية . ومهمتها الإقرار على الميزانية والحساب الختامي السنوي
وتحديد قيمة اشتراك الاتحادات وتحديد قيمة مرتب الرئيس ووكيله
وتنفيذ قرارات المؤتمر .



ماس

(٣) المؤتمر هو صاحب السلطة العليا في أعمال الاتحاد وينعقد كل سنة مرة في مركز أحد الاتحادات المحلية المشتمية للاتحاد العام، بالدور والتعاقب . ولكل اتحاد وجماعة مركزية « مصرف قوى » . من المشتمية للاتحاد العام الحق في إرسال مندوب ينوب عنه في جلسات المؤتمر . وله رأى محدود والمؤتمر ينتخب الرئيس ونائبه بالأغلبية المطلقة لمدة خمس سنوات ، والرئيس يمثل الاتحاد العام أمام القضاء . وعليه مسئولية إدارة أعمالها بصفة عامة .

والمؤتمر حق تقرير المبادئ العامة وتعديل القانون والنظام للاتحاد ويستمد الاتحاد العام أمواله من الاتحادات المحلية والجماعات المركزية المشتمية اليه . والمعاد أن يدفع كل اتحاد محلي اشتراكا شهريا قدره عشرة جنيهات ورسمًا نسبيًا على مقدار أعمال الجماعات التابعة اليه . بحيث لا يتجاوز مجموع ما يؤدّيه الاتحاد المحلي الواحد للاتحاد العام مائتي جنيه وفوق ذلك فإن الحكومة تمنحه إعانة سنوية مكافئة له على ما يقوم به من جليل الأعمال .

لا يندر الاتحاد العام وسعا في عمل كل ما هو نافع ومفيد لتربية الجماعات المتعاونة من الوجهة المادية والأدبية . وكان له الفضل في إدخال كثير من قوانين الإصلاح في الشؤون الزراعية والتعاونية ، وفي ترقية نظم التعاون والتعليم الزراعي وطرق التأمين والإحصاء . وفي إدخال الرقي الأدبي والاجتماعي بالقرى بما أظهره من النشاط والغيرة .

واللاتحاد ثلاث هيئات مركزية للشراء : الأولى لشراء الآلات الزراعية بالجملة للجماعات التعاونية ، والثانية لشراء الأملح البوتاسية : والثالثة لشراء ملح فوسفاتي ، وهي عبارة عن أسمدة زراعية مهمة .

واللاتحاد مجلة نصف شهرية يطبع منها خمس وعشرون ألف نسخة توزع بلا مقابل تقطعى لكل جماعة من الجماعات المنتمة اليه نسخة وهذه المجلة تبحث في جميع المسائل الخاصة بالتعاون من الوجهة الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ولها أيضا مجلة شهرية أخرى ترسلها مجانا لجميع الجرائد والمجلات الزراعية (والاقتصادية والتعاونية) ولعدد عظيم من الجرائد الأخرى واللاتحاد أيضا مدرسة لتعليم التعاون ومبادئه وقوانينه ونظمه وتدرس موادها في ستة شهور وهي :

مبادئ التعاون القروي العامة ، قانون التعاون ، مسك الدفاتر لجماعات التعاون وإدارتها ومراسلاتها ، مراجعة حسابات جماعات التعاون ، نظام المصارف القروية وإدارتها ، نظام جماعات البيع والشراء وإدارتها ، نظام جماعات معامل اللبن والزبدة وإدارتها ، علاقة قانون التجارة بجماعات التعاون ، نظام أعمال المصارف ، المرافق الاجتماعية الريفية ... الخ

ويتولى إلقاء دروس التعاون فريق من كبار زعماء التعاون ويزور الطلبة مع مدرسيهم جماعات التعاون للاطلاع على نظامها بصورة عملية .

قال السر هوراس بلنكت : زعيم النهضة التعاونية في إيرلندا
”لو استطعت أن أعيد الزمن عشرين سنة الى الوراء وأن أبدأ بداية
جديدة للتنظيم الزراعى في إيرلندا لبدأت بإنشاء مضارف التعاون الزراعية
على طريقة ريفيزن في أفقر الأقاليم لاعتقادی أنها أرقى أشكال التعاون
وأنها خير من جميع أساليب التعاون الأخرى لتدريب أهل الزراعة
على مبادئ الاعتماد على النفس بصورة عملية منظمة“ .

.

الفصل الثاني عشر

(١١) التعاون الزراعى فى فرنسا — النقابات الزراعية

نشأة النقابات الزراعية — تعتبر فرنسا فى مقدمة الممالك التى اشتهرت بالتعاون الزراعى وتأسيس النقابات الزراعية التى لها الفضل الأكبر فى تحسين حالة الزراع الفرنسيين وتقديم الزراعة .

ويرجع تأسيس النقابات الزراعية الى قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ حيث كانت الجمعيات الزراعية قبل هذا التاريخ خاضعة لسلطة الحكومة التى تحرم اجتماع أكثر من عشرين شخصا .

قدم القانون السالف الذكر كثيرا من الخدمات الجلييلة للزراعة التى كانت تعاني كثيرا من الأزمات منذ سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٨٨٣ وكان الفلاحون فى حالة بؤس شديد .

حرر قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ النقابات الزراعية من القيود التى وضعها قانون الاجتماع من قبل فأصبحت غير مقيدة فى تكوينها

(١) اسم نقابة زراعية خطأ لأن النقابة تطلق على اتحاد أفراد من فرقة واحدة وتكون هيئة منهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تقدم حرقهم . فهى والحالة هذه مجرد اتحاد حركى فى نقابة الأطباء والمحامين وغيرهم ، والصحيح أنه يجب أن تسمى «جماعة تعاون» .

برضا الحكومة ولم يكن على أعضاء النقابة المكونة الا أن يعلنوا السلطة المختصة فى الجهة التى يراد تكوين النقابة فيها .

تعريف النقابة الزراعية — النقابة الزراعية هى اتحاد جماعة من الزراع وملاك الأراضى الزراعية ومستأجرىها وكل من يحترف بالزراعة وله علاقة بها لغرض ترقية مصالح أعضائها الاقتصادية والزراعية وحمايتها والدفاع عنها .

ومن أهم مميزات النقابة الزراعية المساواة بين جميع أفرادها. بلا فارق بين زارع بسيط ومالك ومؤجر وعامل أوراوع للغنم .

وصف امانبول جريه رئيس النقابة الزراعية للوتس بومية مميزات النقابة الزراعية فى مؤتمر الزراعة الذى انعقد فى مدينة ليون سنة ١٨٩٤ ، فقال : " لا يوجد فى الزراعة فارق بين صاحب الملك والعامل كما هو حاصل فى الصناعة . رأس المال والعمل متحدان اتحادا تاما ومصالحتهما مرتبطة بعضها ببعض حتى صار النزاع بينهما مستحيلا اذ أن جميع الجهود ترمى الى غاية واحدة " .

وقد أقر المؤتمر امانبول جريه على قوله .

كيفية تأسيس النقابة — لا توجد صعوبة فى تأسيس النقابة فيكفى أن يجتمع بضعة أشخاص من المزارعين يتفقون فيما بينهم على تحديد الغرض الذى من أجله تؤسس النقابة . فاذا اتفقوا يحررون

القانون الذى يسيرون عليه حسب مقتضاه فاذا وافقوا عليه يبدءون فى انتخاب اللجنة الادارية . ويشترط فى أعضاء اللجنة أن يكونوا فرنسى الجنس ويتمتعوا بجميع حقوقهم المدنية . ثم يجب أن توضع نسخة من قانون النقابة فى دار العمدة التى توجد فى الناحية التى فيها مقر النقابة ومع القانون كشف بأعضاء اللجنة الادارية للنقابة وتعطى دار العمدة اللجنة إيصالا بتأليف النقابة . وبذلك يصبح للنقابة شخصية معنوية .

أعضاء النقابة — يشترط فى أعضاء النقابة الزراعية أن يكونوا من المشتغلين بالزراعة أو ممن لهم علاقة بالأرض الزراعية فيكون من بين الأعضاء : ملاك الأراضى، والمستأجرون، والزراع، وعمال اليومية، ورعاة الأغنام، ومربو المواشى، وعلافو البهائم، وقطاعو الخشب فى الغابات، والبستانيون (من يشتغلون فى البساتين والحدائق)، ومن يشتغلون بالألبان سواء أكانوا يبيعونها أو يحولونها الى زبدة، ومن يشتغلون بزراعة العنب، ومربو النحل .

ويحوز قبول النساء غير المتزوجات، أما المتزوجات فيجب أن يحصلن على رضا أزواجهن وكذلك الصبية الذين دون سن البلوغ يجب أن يحصلوا على رضا أوليائهم لدخولهم أعضاء فى النقابة .

ويحوز قبول الأشخاص المعنويين مثل الجمعيات كأعضاء على شرط أن يمثلها وكلاؤها .

حقوق النقابة — النقابة لها شخصية معنوية وبذلك لها الحق فى أن تملك ملكا خاصا لها . ولكن يشترط فى ملكيتها للعقارات ألا تزيد عن المكان الذى يجتمع فيه وتضع فيه حاجياتها .

ولها فيما عدا ذلك حق السلف والتسليف، وإقامة الدواوى وقبول الهبات ويراعى فى العقارات الموهوبة الشرط المتقدم الذكر .

إدارة النقابة — ينص قانون التأسيس على النظام الداخلى للنقابة وفى العادة يتكون من ثلاث لجان :

(١) اللجنة التنفيذية ؛

(٢) اللجنة الادارية (الاستشارية) ؛

(٣) الجمعية العمومية .

(١) تتكون اللجنة التنفيذية فى العادة من الرئيس والوكيل والسكرتير وأمين الصندوق . وهى تمثل النقابة فى جميع أعمالها الخارجية وتسهر على تنفيذ قرارات اللجنة الادارية والجمعية العمومية، والقانون يحتد اختصاصها .

(٢) اللجنة الادارية (أو الاستشارية) وهى مكونة من خمسة أعضاء أو مايزيد على ذلك . ومن اختصاصها فى العادة مراقبة اللجنة التنفيذية والاشتراك معها فيما يلزم من الأعمال .

(٣) الجمعية العمومية، وهى مكونة من جميع الأعضاء ويعرض عليها جميع أعمال اللجنتين السالفتى الذكر — وتقرر ماتراه صالحا لها —

ثم تنتخب أعضاء اللجنة الادارية والتنفيذية وتجتمع مرة أو مرتين فى السنة .

الموارد المالية للنقابة — تتكون مالية النقابة مما يأتى :

(١) دفع قيمة الاشتراك وكثيرا ما تكون من فرنكين الى ثلاثة فرنكات وفى بعض الأحيان يكون دفع الاشتراك بنسبة ما يملكه العضو من الأراضى أو بنسبة ما يدفعه من الضرائب . وعلى كل حال فقيمة الاشتراك لم تكن مرهقة للعضو فى نظير المنافع العظيمة التى يجتنيها من خدمات النقابة له .

(٢) قيمة رسم القبول ، وهى قيمة زهيدة .

(٣) الهبات والتبرعات .

(٤) قيمة ما تأخذه النقابة على مشترواتها أو مبيعاتها للأعضاء . ويبلغ اثنين فى المائة .

(٥) الاعانات التى تستلمها من مجالس البلدية والجمعيات الزراعية .

أعمال النقابة — لقد قامت النقابات بأجل الخدم وأفيدها

للزراعة والزراعيين . فهى لم تقف جهودها على شراء البذرة والأسمدة . وما يلزم للزراعة من الآلات وخلافه بمن رخيص ومن نوع جيد . فحسب وانما تدرس أيضا حالات الأسواق لتنتخب أكثرها ربحا لبيع حاصلات الأعضاء . وكذلك تتولى تجربة الأسمدة والبذرة فى حقول .

أعنتها لذلك لتعرف أيها أفيد وأحسن للزراعة فإذا ما وقفت الى نجاح
أعلته لأعضائها ليشاركوا فى الفائدة .

يطول شرح أعمال النقابات العظيمة الفائدة ولتقتصر من ذلك على
ذكر أعمال نقابة لندر التي تأسست سنة ١٨٨٥ وهى تشمل مقاطعة
(مديرية) لندر ويبلغ عدد أعضائها ٤٠,٠٠٠ عضو لتأخذ فكرة
عما تقوم به النقابات من جليل الخدمات لأعضائها .

جاء فى قانون النقابة ما يأتى :

النقابة لها غاية عامة وهى الدرس والدفاع عن المصالح الاقتصادية
والزراعية، وغاية اجتماعية وهى :

(١) درس كل ما هو خاص بالتشريع وخلافه من التداوير
الاقتصادية وخصوصا ما يتعلق بالضرائب على الأملاك الزراعية ،
وتعريف السكك الحديدية ، والمعاهدات التجارية ، وتعريف الجمارك ،
والموائد الخاصة بالزراعة وتعزيد كل ما هو مفيد أمام السلطات العامة .
(٢) نشر التعاليم الزراعية والفنية بين الأعضاء والناس بوساطة
إلقاء محاضرات ، وتوزيع منشورات ، وإنشاء دور للكتب ، وبكل
طريقة أخرى .

(٣) عمل تجارب لأنواع الأسمدة والبذور ، وآلات الزراعة
الحديثة ودرس كل طريق يؤدى الى تحسين الزراعة ويسهل الأعمال
فيها حتى تقل تكاليفها وتحسن حاصلاتها .

(٤) التشجيع على إنشاء إدارة منشآت اقتصادية بجماعات التسليف الزراعى وتكوين جماعات الانتاج والبيع، وصناديق الاسعاف التعاونى ، وصناديق للعاشات وكذلك صناديق للتأمين ضد الحريق والخطر . وإنشاء مكاتب للاستعلامات لدرس الطلب والعرض للحصولات الزراعية والأسمدة والبهايم والبذرة وآلات العمل .

(٥) أن تكون وسيطا لبيع الحاصلات الزراعية ولشراء الأسمدة والبذرة والآلات والبهايم ، وكل المواد الأولية لصنعها ، والتابعة للزراعة بطريقة تعود على الأعضاء بالمنفعة .

انتشار النقابات فى فرنسا — رأى الفلاحون الفرنسيون ما يعود عليهم بالنفع والخير من تكوين النقابات فى بادئ أمرهم فأقبلوا عليها إقبالا عظيما وأصبحت النقابات منتشرة فى كل قرية وضاحية وبلدة ومدينة يقطنها الزراع . ومن الجدول الآتى يرى القارئ أن تقدم النقابات فى ازدياد، وهذا برهان قطعى على فوائدها الجليلة التى يجتنيها الفلاحون :

سنة	عدد النقابات	عدد أعضاء النقابات
١٨٨٥	٢٩	—
١٨٩٠	٦٤٨	٢٣٤٢٣٤
١٨٩٥	١٦٨٨	٤٠٣٢٦١
١٩٠٠	٢٠٦٩	٥١٢٧٩٤
١٩٠٥	٣١١٦	٦٥٩٩٥٣
١٩١٠	٤٩٤٨	٨١٣٠٣٨
١٩١٤	٦٦٦٧	١٠٢٩٧٢٧

اتحاد النقابات — نظرا لما رأته النقابات من فوائد اتحاد أعضائها وتضامنهم فى خدمة مصالحهم ألقت فيما بينها اتحادا متعدد الأنواع : (١) اتحاد نقابات المقاطعة (المديرية) ؛ (٢) واتحاد إقليمي ويشمل اتحاد جملة مقاطعات ؛ (٣) واتحاد عام ويشمل الجميع وهو بمثابة الهيئة الرئيسية لجميع النقابات فى فرنسا ومركزه فى باريس وإدارته تشابه إدارة النقابة، ويديره جماعة من أفاضل القوم المشهود بكفاءتهم فى المسائل الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية .

ومن اختصاص المكتب العام الرئيسى أن يمد اتحاد النقابات برأيه فى المسائل الخاصة بنجاحها ويجمع لها المعلومات المفيدة عن الأسواق سواء فى الداخل والخارج لشراء وبيع حاصلاتها، كما يساعد على نشر النقابات وتأسيسها .

وكان عدد اتحاد النقابات يبلغ ٢ فى سنة ١٨٨٤ ولكنه بلغ ٩٨ .

فى سنة ١٩١٤

الفصل الثالث عشر

التسليف الزراعى فى فرنسا

صناديق التسليف التعاونية — لا يخفى مالاهمية التسليف الزراعى، وإنشاء مصارف خصيصا لها لتمتد الزراعة بالمال اللازم لقضاء حاجتها والعمل على رقيها، فان المال روح الأعمال الاقتصادية التى لا حياة لها بدونه .

كان من أهم أعمال النقابات الزراعية فى فرنسا إنشاء كثير من صناديق التسليف الزراعية التعاونية لتمتد بها بالمال اللازم عند الحاجة اليه .

لاقت صناديق التسليف التعاونية أزمات متتابعة فى بدء أمرها . وثيرا ما لحقها الفشل . ولكن ذلك لم يثبط همة القائمين بأمرها . فما زالوا يعملون صابرين لا يحد الملل اليهم سبيلا حتى تم لهم الفوز، ونجحوا فى تكوين هذه الصناديق التى لها الفضل الكبير فى تحسين حالة الزراعة والزراع .

وأخرجت الحكومة مشروعا لنظام التسليف الزراعى لمعاونة النقابات سنة ١٨٩٠ وبعد إدخال كثير من الإصلاحات عليه أصبح قانونا

فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ثم عُدِّل بعدئذ بالقوانين التى صدرت فى ٢٠ يولييه سنة ١٩٠١ و ١٤ يناير سنة ١٩٠٨ و ١٩ مارس سنة ١٩١٠ وأهم هذه القوانين شأنًا بالنسبة للزراعة هو قانون ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤

تكوين صناديق التسليف

بمقتضى هذا القانون تنشأ صناديق التسليف المحلية وتؤلف إما من أعضاء عدّة نقابات زراعية وإما من أعضاء النقابة الزراعية كلهم أو بعضهم أو جماعة التأمين التعاونية الزراعية، والغرض الوحيد من إنشاء هذه المصارف هو أن تسهل وتضمن العمليات المتعلقة بالإنتاج الزراعى التى تقوم بها النقابات وجماعات التأمين أو أعضاء تلك النقابات والجماعات التى تقوم بها أيضا نقابات التعاون الزراعية .

وهذه المصارف لها الحق فيما يأتى :

- (١) قبول ودائع المال بالحساب الجارى بفائدة وبلا فائدة .
- (٢) دفع وتحصيل المبالغ لحساب النقابات أو أعضائها فيما يتعلق بالشؤون الزراعية .
- (٣) عقد القروض اللازمة لتدبير رأس مالها العملى .

رأس مال الصندوق — يتكوّن رأس مال الصندوق التعاونى الزراعى من الأسهم (الحصص) التى يدفعها الأعضاء دون غيرهم ويجوز أن تكون تلك الحصص غير متساوية وهى إسمية ولا

يجوز نقل ملكيتها إلا بالتنازل عنها لأحد أعضاء النقابات بموافقة إدارة الصندوق .

ولا يجوز تأسيس الصندوق التعاونى الزراعى إلا بعد دفع رأس المال الذى يراد أن يكتتب به على الأقل . فإن كان الصندوق ذا رأس مال متغير وجب ألا ينقص رأس المال فى أى وقت بسبب خروج بعض الأعضاء عما كان عليه وقت إنشاء المصرف .

وقد أباح القانون تأليف صناديق قروية من غير رأس مال على مثال صناديق ريفينز على أن تكون مسئولية الأعضاء مطلقة ولم يحدد القانون الحد الأعلى لمقدار ما يمتلكه العضو، ويكون لكل عضو عدد من الأصوات بقدر ماله من الأسهم بشرط ألا يتجاوز عدد الأصوات فى كل حال الحد الذى تعينه اللائحة الداخلية .

ولا يسمح القانون أن يأخذ الأعضاء ربحاً لتقودهم أكثر من أربعة فى المائة .

إدارة الصندوق — ترك القانون لأعضاء الصندوق الخيار فى تأليف اللجنة الإدارية واختصاصها، وكذلك الجمعية العمومية .

نظام اللجنة الإدارية لهذه الصناديق لا يختلف فى العادة عن نظم مثل هذه الجماعة فى البلدان الأخرى .

فالمجنة الإدارية تقوم بالأعمال الاعتيادية، والجمعية العمومية يرجع إليها فى المسائل الهامة .

وبعض المصارف يعين لجنة مراقبة بجانب لجنة الإدارة وتنتخب لجنة الإدارة فى العادة عضوا من بين أعضائها للقيام بأعمال السكرتارية وآخر يسمى بالمدير المنتدب ويتناولان مرتبا .

وتعين الجمعية العمومية اثنين من مراجعى الحسابات لفحص حسابات الصندوق سنويا .

صناديق التسليف المركزية — أباح قانون سنة ١٨٩٩ إنشاء صناديق إقليمية (مركزية) تجمع الصناديق المحلية التى فى القرى والعزب والبلاد الصغيرة التى لها رأس مال صغير لتمتد بها بالمعونة ولتكون واسطة لها فى الاقتراض من المبالغ المخصصة لإعانة التسليف .

قامت جماعات صناديق التسليف الزراعى التعاونى بأجل الخدمات للفلاحين ولا سيما من يملك منهم أرضا قليلة فإنها تكون مهتدة بضياعها عند عدم دفع الدين الذى يستدينه صاحبها .

فقد يضطر الفلاح الى شراء البذرة أو غيرها ولم يكن عنده تقود فيذهب إلى التاجر ويأخذ منه حاجته ويدفع ثمنها نسيئة بعد شهرين بسعر اثنين فى المائة، أى فيبلغ الربح فى السنة ١٢ فى المائة .

فأقتنت صناديق التسليف الزراعى التعاونى صغار الفلاحين من هذا الإرهاق الكبير، لأنها تقوم بشراء ما يلزم للفلاح، وتدفع الثمن

فورا ولا تطلب من الفلاح ربحا غير واحد فى المائة إذا دفع الثمن بعد ثلاثة أشهر . فبصنعها هذا وفرت على الفلاح ثمانية فى المائة .

معونة الحكومة — أمدت الحكومة الفرنسية صناديق التسليف المركزية هذه فاشتراطت فى تجديد عقد امتياز مصرف فرنسا سنة ١٨٩٦ أن يضع تحت تصرف صناديق التسليف المركزية مبلغ أربعين مليون فرنك (أى مليون وستمائة ألف جنيه) وجعلت الحكومة هذا المبلغ الكبير خصيصا لصناديق التسليف تقتضى منه ماتحتاج اليه من غير فائدة مدة امتياز المصرف ، ولم تقف معونة الحكومة عند هذا الحد بل جعلت كل نصيبها من أرباح مصرف فرنسا الذى كان يدفعه للحكومة من أرباحه نظير امتيازه تحت تصرف هذه الصناديق وهو يتراوح ما بين ٨٠,٠٠٠ جنيه و ٣٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا من غير فائدة إذ نصت فى القانون الذى أصدرته فى ٣١ مارس سنة ١٨٩٩ على إقراض هذا المال بلا فائدة لمصارف التعاون المركزية التى تنشأ طبقا لنحانون ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤

وقد حصر قانون سنة ١٨٩٩ أعمال تلك الصناديق المركزية فيما يأتى :

(١) أن تقرض تلك الصناديق القروية التابعة لها المال الذى يلزمها للقيام بأعمالها .

(٢) قطع الأوراق المالية المحولة لتلك المصارف القروية من أعضائها .

ولا يجوز للصندوق المركزى أن يقرض الصندوق المحلى أكثر من أربعة أمثال رأس المال اذا كان القرض لمدة طويلة والتسليف الزراعى ينقسم الى أربعة أقسام :

- (١) التسليف القروى لمدة قصيرة قدرها ثلاثة أشهر .
- (٢) التسليف القروى لمدة طويلة لا تزيد على عشرين سنة .
- (٣) تسليف الجماعة (التقابات، وجماعات التأمين) لمدة قصيرة .
- (٤) تسليف الجماعة لمدة طويلة .

ويوزع المبلغ السالف الذكر على الصناديق المركزية بوساطة لجنة تعينها الحكومة وقد خول قانون ١١ ابريل سنة ١٩٠٥ لوزارة الزراعة سلطة واسعة فى مراقبة أعمال الصناديق التعاونية المركزية القروية وكذلك أباح لصناديق التعاون المركزية أن تشرف على أعمال الصناديق القروية المشمية إليها وأن تراقبها مراقبة فعلية وقد بلغ عدد الصناديق القروية سنة ١٩١٢ : ٤٢٠٤ صناديق وعدد أعضائها ٢١٥٦٩٥ عضواً ورأس مالها المكتتب به ٢٠٧٠٥٩٣١ فرنكا، ومجموع السلف التى أقرضتها للاعضاء ٨٥,٤٩٢,١٩٠ فرنكا .

وعدد الصناديق المركزية ٩٨ صندوقاً ورأس مالها المكتتب به ٢٣,٣٣٠,٣٤٢ فرنكا، ومجموع اعانة الحكومة ٨٥,٨٨٨,٧٢٧ فرنكا، ومجموع السلف التى أقرضتها للمصارف القروية ١٤٥,٩٥٧,٧٥٤ فرنكا^(١) .

(١) المجلة الدولية للاقتصاد الزراعى عدد فبراير سنة ١٩١٤ ص ٢٥ و ٢٨

لفصل الرابع عشر

التأمين

تعريف التأمين — التأمين قوامه أن يبحث عن طائفة من الناس معرضة لنوع واحد من المخدورات، وأن يتعاقدوا على أدا. وزیعة (ضریة) یعین مقدارها، تبعاً لما یدل علیه سابق الاختبار من متوسط التلف الذى یخشى وقوعه . وأن یخص ما یجتمع من تلك الوزیعة بالتعویض التام على المتعاقد الذى یصاب بالمكروه المذكور فى الاتفاق .

أنواع التأمين — التأمين ضروب مختلفة ، أشهرها التأمين على الحیاة، التأمين من الحریق ، ومن الاصابات، ومن البرد، ومن نفآق الماشیة (هلاکها)، ومن الآفات البحریة أى الفرق الخ .

فإذا دل الاختبار على أن یتا من ألف بیت یمحرق فى برهة بعد برهة^(١) من السنین طلبت الشركة من كل واحد من متعاقديها فرنكا عن كل ألف فرنك من قیمة العقار المؤمن علیه ، وتطالبه علاوة على ذلك بخمسين سنتیاً فى مقابلة نفقاتها الاداریة .

(١) البرهة : الزمان الطویل خلافاً لما تفهمه العامة .

فالمالك الذى قيمة بيته خمسون ألف فرنك اذا دفع كل سنة
وزيعة تأمين قيمتها خمسون فرنكا حق له العوض من الشركة بقيمة
البيت كلها اذا دمرته النار .

ويدخل فى هذا الباب التأمين على نفاق الماشية أو على الفرق .

التأمين على نوعين

- (١) مقسمة (أى أن مشتركها يتشاطرون غنمها و غرمها) .
- (٢) أو رابطة (أى أن وزيعتها (ضريبتها) معينة لا تزداد لأن
مشتركها لهم من غرمها لا من غنمها) .

فالجماعات المقسمة ضروب من المتعاونات تتخذ من وزيعتها على
شركائها مال الكفالة ، وكفاية التعويضات ، وتجعل تلك الوزيعة
مقدرة على النفقة بالضبط ، إذ ليس لها رأس مال مجلوب بأسهم يتعين
له ريع على حدة ، فوزيعتها إذا لا تجاوز بقيمتها ما تحتاج اليه الجماعة
من النقود لأداء التعويضات عند نزول النوازل ، ولسد المصروفات
العامة وإيفاء حقوق السامرة والوسطاء ، ولإعداد ما تقتضيه الحكمة
من سلفة الحذر (المال الاحتياطى) لهذا كانت الوزيعة فى الجماعات
التأمينية المقسمة كثيرة التغير قابلة للزيادة فى السنوات التى تتعبد
فيها الاصابات الى أن تتخطى القدر المقدر لها .

والجماعات الرابطة ضرب من الشركات المحدودة التى يضع لها
جماعة من المساهمين أصل مال بقصد استغلاله والانتفاع به جهد

ما يتيسر له . وله مزايا : منها أن مقدار الوسيعة معلوم من قبل .
ولا تجوز زيادته في خلال العام ، ولا بعد انقضائه . ومنها أن أداء
التعويضات يكون في الغالب أسرع ^(١) .

جماعات التأمين الزراعى التعاونى فى فرنسا

يجانب ما تقدم ذكره من النقابات وجماعات صناديق التسليف توجد
جماعات أخرى لتقى الفلاحين شر الآفات الزراعية وموت المواشى وخطر
الحريق وهذه الجماعات تسمى «جماعات التأمين الزراعى التعاونى» .

ولا يخفى أهمية هذه الجماعات وفوائدها على الفلاحين وخصوصا
الفقراء منهم الذين يعانون الأمرين ويكونون عرضة لآلام الفقر اذا
ماتت مواشيهم أو أصيبت حاصلاتهم بالآفات الجوىة فحرمتهم ثمرة
جهودهم .

جماعات التأمين إذا هى جماعات حماية الفلاحين مما يتهتد بهم من
المصائب فى رأس مالهم فى الزرع أو الماشية .

تؤلف جماعات التأمين الزراعى التعاونى كما تؤلف النقابات .
وقد كانت هذه الجماعات خاضعة لقانون سنة ١٨٦٧ إلا أن الحكومة
أدخلت عليه كثيرا من التعديلات فى ٤ يولية سنة ١٨٩٨
وأهم هذه الجماعات جماعات التأمين على المواشى .

(١) كتاب الموجز فى الاقتصاد لروبوليه السابق الذكر .

وطريقتها في التأمين على نوعين :

(١) رابطة ، أى تتحدد الرسوم التى يدفعها الأعضاء بنسبة قيمة المواشى التى يؤمن عليها ويكون الدفع إما على قسط واحد أو عدة أقساط وإذا نفقت الماشية تدفع الجماعة ثمنها لصاحبها ويوجد كثير من الجماعات تتفق مع المؤمن ألا تدفع له إلا ثلثى أو ثلاثة أرباع قيمة الماشية المؤمن عليها . وبذلك تضمن عناية صاحبها بها .

(٢) مقسمة ، أى العضو لا يدفع رسماً محدوداً وإنما يدفع نصيبه إذا ما نفقت الماشية بنسبة قيمة المواشى المؤمن عليها فتلا إذا كانت المواشى التى نفقت تبلغ قيمتها مائة جنيه وقيمة المواشى المؤمن عليها عشرة آلاف جنيه فنسبة الخسارة إلى قيمة المواشى كلها هى واحد فى المائة ، فالعضو الذى آمن على مواشيه بمبلغ ٥٠ جنيهاً يدفع نصف جنيه فى الخسارة التى حلت بأحد الأعضاء وهكذا كل عضو يدفع بنسبة تأمينه على مواشيه . وقد سبق الكلام على ذلك .

إدارة الجماعة — إدارة هذه الجماعات كإدارة صناديق التسليف القروية التى تكلمنا عنها ويوجد بجانب الجماعات الصغيرة للتأمين جماعات كبيرة تساعد الجماعات التى لا يمكنها أن تقوم بنفساتها . فتؤمن الجماعة الصغيرة على أعمالها لدى الجماعة الكبيرة وتدفع لها فى مقابل التأمين رسماً سنوياً $\frac{1}{10}$ أو $\frac{1}{4}$ فى المائة من قيمة جميع المواشى المؤمن عليها عند الجماعة . وعلى ذلك فالجماعة الكبيرة تكون ملزمة بدفع ما تعجز عنه

الجماعة الصغيرة تعويضا لأعضائها وهذا لا يكون طبعاً إلا بعد أن ينفد ما لديها من المال .

كان يوجد في فرنسا سنة ١٩١٠ من جماعات التأمين الزراعي التعاوني ما يبلغ ١٠٧٣١ جماعة مختلفة النوع . منها :

٨٤٢٨	جماعة التأمين ضد موت المواشي .
٥٨	» كبيرة لتأمين الجماعات الصغيرة ضد موت المواشي .
٢٦	» ضد الحريق .
٢٥	» » إلتلاف الزرع بواسطة الجليد .
٧	» » الحوادث الجوية .

الاتحاد الوطني للتعاون الزراعي في فرنسا

نرى قبل أن نختم هذا البحث الموجز أن نشير بكلمة الى الاتحاد الوطني للتعاون في الزراعة ويتألف من جميع الجماعات الزراعية التعاونية على اختلاف أنواعها وقد تأسس سنة ١٩١٠ وهو مكون من :

(١) النقابات الزراعية .

(٢) جماعات صناديق التسليف الزراعي الإقليمي (المركزي) .

(٣) جماعات التأمين الزراعي التعاوني على اختلاف أنواعها ،

ومهمة هذا الاتحاد توثيق عرى المودة والألفة وتبادل المعونة بين جميع الجماعات التعاونية على اختلافها كما أن من غايته درس كل ما يهم

التعاون والسعى بكل الوسائل لإنجاح مهمته والدفاع عن مصالحهم، وتقديم كل ما يقف عليه من المعلومات سواء أكان من الوجهة الاقتصادية أم القانونية لرقى جماعات التعاون، وهذا الاتحاد مقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول — خاص بجماعات التعاون فى التأمين ومهمته :

(أ) التأمين ضد حوادث الزراعة، والمعاشات للعجزة من الفلاحين .

(ب) أن يسعى لتأسيس صناديق التسليف ويوطد العلاقات بينها وبين صناديق جماعات التأمين .

(ج) أن يسعى لضم الفلاحين الذين لم يؤمنوا على مواشيهم أو زرعهم إلى صناديق جماعات التأمين .

القسم الثانى — خاص بالتقابات الزراعية ومهمته :

(أ) أن يدرس مع إدارة السكة الحديدية مسائل أجور النقل والتخزين .

(ب) أن يجمع كل المعلومات التى تهم التقابات لشراء ما يلزمها .

(ج) تشجيع التقابات على صنع الأسمدة وآلات الحصاد .

(د) أن يوطد العلاقات المالية بين التقابات الزراعية وجماعات صناديق التسليف الزراعى .

القسم الثالث — خاص بجماعات التسليف التعاونى الإقليمية (المركزية) ومهمته :

(أ) أن يأخذ المال الزائد عن الحاجة ممن عنده من الجماعات.

وتسليفه للجماعات المحتاجة .

(ب) أن يبحث عن أنجح الطرق وأسهلها لتسليف الأعضاء .

القسم الرابع — خاص بالتعاون ومهمته :

(أ) تسهيل مهمة النقل وتخفيض الرسوم الجمركية لتتاج الزراعة .

(ب) العمل على تصريف محصولات الثقبات والجماعات .

التعاونية فى الأسواق .

ومركز هذا الإتحاد باريس ، وأعضاؤه من أكثر الناس علما

وفضلا وتجربة وإخلاصا وهمة .

كان لتأسيس هذه الجماعات على اختلاف غاياتها الفضل الأكبر .

فى ترقية الزراعة الفرنسية وتحسين حالة الزراع ، من الوجهة المادية

والأدبية مما جعل فرنسا فى مقدمة الممالك الزراعية ^(١) :

(١) كتاب الكونت روكنى فى الثقبات الزراعية وأعمالها وكتاب الثقبات

الصناعية والزراعية لست ليون ، وكتاب التشريع المبدئى للتشريع الصناعى لبول بيك ،

وكتاب التاريخ السياسى للثورة الفرنسية لاولارد ، وتقرير عن الزراعة سنة ١٨٥١ لادنكوا .

فرنسا الاقتصادية والإحصائية لاقونس فوفيل ، وكتاب الملكية الزراعية فى فرنسا

لقلورنسنت حنس ، وكتاب الطبقات الزراعية فى القرون الوسطى لهنرى سى ، وكتاب

تاريخ ومبادئ الاقتصاد لبيد ورست ، وكتاب التاريخ العام للأنيس والفردرامبو ، وكتاب

اناردوديلك — التطور الصناعى والزراعى منذ ١٥٠٠ ، وكتاب مبادئ التعاون فى التسليف

الزراعى لمورين وبرويه ، وتاريخ التسليف الزراعى فى عشر سنوات . وهو كتاب رسمى

الوزارة الزراعية الفرنسية والمجلة الدولية للاقتصاد الزراعى سنة ١٩١٤ ، تقرير وزير

الزراعة لفرنسا المرغوع لرئيس الجمهورية فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

الفصل الخامس عشر

التعاون في صناعة الزبدة وجمع البيض وبيعه

عم التعاون جميع فروع الحياة الصناعية والزراعية لما ظهر من
جليل فوائده وعظيم نفعه .

ومن الصناعات الزراعية مصانع الزبدة التعاونية التي انتشرت
في كثير من أنحاء أوروبا وكسويسرا وفرنسا والدانمرك والسويد وألمانيا
وهولندا .

يرجع الفضل في إنشاء مصانع الزبدة التعاونية بشكلها الحاضر الى
سويسرا فانه شيد فيها أول مصنع سنة ١٨١٥ في قرية تدعى كيزن
(Kiesin) وهي على مقربة من مدينة برن وقد بلغ عدد هذه المصانع
الى سنة ١٩١٢ ما يقرب من ألفى مصنع .

ثم هذا حنو سويسرا الدانمرك والسويد ثم فرنسا التي وان كانت
قديمة العهد بمصانع الجبن والزبدة إلا أنها أدخلت عليها التحسينات
الجديدة التي في سويسرا وتبعت ايرلندا بلدان القارة الأوروبية في هذا
الطريق بفضل مجهودات السير هوارس بلنكت وأعوانه فأصبح فيها
الآن نحو ٤٠٠ مصنع . وبما آمنتازت به ايرلندا إيجاد فراز لفرز القشدة
من اللبن . وإنشاؤها معامل القشدة وهي معامل صغيرة لفرز القشدة

من اللبن يقام الواحد منها في المنطقة الشاملة بضع قرى متجاورة ثم يشترك عدد منها في إنشاء مصنع كبير للزبدة فيسهل على الأعضاء توريد اللبن الى المعمل الصغير لقرب المسافة ومن ثم ترسل القشدة الى المصنع المركزي الكبير حيث تحوّل الى زبدة .

ويجب لنجاح هذه المصانع توفر الشروط الآتية :

- (١) إنشاء مصانع مجهزة بأجهزة علمية حديثة .
- (٢) توفر كمية اللبن وضمان استمرارها .
- (٣) حسن الإدارة .

مما يدلنا على نجاح هذه المصانع وتقدمها السريع أنه لم يكن موجود في الدانمرك إلا مصنع واحد تعاونا قبل سنة ١٨٨٢ ثم زاد عددها حتى أصبح في سنة ١٩٠٩ الى ١١٥٧ مصنعا، وبلغ عدد البقر الذي يورد منه اللبن لتلك المصانع ١٠٦٠٠٠٠ بقرة أو أكثر أى ٨٤٪ من مجموع البقر الذى في تلك البلاد .

وبلغ ثمن اللبن الذى وزده الأعضاء في سنة ١٩٠٩ نحو ١٤ مليون جنيه ويتراوح عدد البقر الذى يورد اللبن للمصنع الواحد ما بين ٤٠٠ و ١٤٠٠ بقرة ولكن في الغالب لا يقل عن ٨٠٠ بقرة .

الإدارة :

- (١) ومصنع الزبدة التعاوناى تديره لجنة إدارة تؤلف من أعضاء يبلغ عددهم عدد المناطق المشتركة . وهى تعين المدير الفنى الذى يدير

المصنع من الوجهة الإدارية والفنية ويوكل اليه استخدام مساعديه وعماله .

(٢) والجمعية العمومية لها الكلمة النافذة وتجتمع عادة كل ستة أشهر مرة، ولكل عضو صوت واحد مهما كان له من عدد البقر. وطريقة توزيع الربح هي أن يضرب عدد أرطال اللبن الذي يوزده كل عضو في نسبة المواد الدهنية التي يحتوى عليها ذلك اللبن ويصرف اليه الثمن على هذه القاعدة بعد خصم المصروفات .

ويوجد بجانب مصانع الزبدة التعاونية جماعات التعاون ومهمتها جمع البيض من أعضائها وبيعه وقد كانت هذه الجماعات سببا في إنشاء هذا المورد الزراعى الثانوى الى أن صار من أنواع التجارة الزراعية التي لها شأن كبير .

أسست هذه الجماعات في الدانمارك وإنجلترا وغيرها من البلدان الغربية ، وتعنى هذه الجماعات عناية كبيرة بنظافة البيض وجودته وحجمه . وقد حازت الدانمارك قَصَبَ السَّبْقِ حتى أصبح البيض من أهم موارد الثروة في تلك البلاد . فبعد أن كانت قيمة ما صدر منه في سنة ١٨٩٥ تبلغ ٣٨٠٠٠٠ جنيه . أصبحت في سنة ١٩٠٩ ، ١٣٥٠٠٠٠ جنيه، وكان عدد الدجاج حوالى ١٢ مليون دجاجة .

الفصل السادس عشر

جماعات المبررات^(١)

الغرض من هذه الجماعات الجارية كلها على نظام المقتسمة
إسعاف المرضى ودفن الموتى .

وأكثرها يكون شيوع هذه الجماعات بين العمال ، على أنها
لو انتشرت كذلك بين المستخدمين وصغار التجار وصغار الملاك لكان
لهم فيها الخير الكثير .

أما وزعتها (ضريتها) فزهيدة لا تربو على فرنك أو فرنكين في الشهر
. فإذا دفعها المتعاقد ضمنمت له في مرضه المعالجة المجانية والتعويض عن
. أجر يوميته بما يعادله أو يقرب منه .

أحصيت جماعات المبررات في فرنسا الى أول يناير سنة ١٩٠٦
فكانت ١٨١٧٦ جماعة ينتظم في ملكها ٣٦٣٤٠٠٠ من الأعضاء
المشاطرين و ٤٥٠٢٥٢ عضوا غريبا ، وهؤلاء يدفعون مرائبات بلا
عوض .

(١) أى بركل واحد للاثرونائة .

بلغ دخل هذه الجماعات في السنة الواحدة ٦١٥٠٠٠٠٠ فرنك
ونخرجها ٤٧٥١٦٠٠٠ فرنك فتحصل لديها من الفرق الى ذلك التاريخ
ما يبلغ مجموعه ٤٢٩٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات ^(١).

فما أحوجنا الى انتشار أمثال هذه الجماعات لتخفف وطأة الفقر
عن صغار العمال والزراع وأمثالهم كما تكون من أحسن الوسائل الى عدم
انتشار المرض المعدى لأنه ما دام يعلم المريض أنه لا يتكلف نفقات
المداواة يسرع الى المعالجة .

(١) كتاب الموجز في الاقتصاد .

الفصل السابع عشر

أسباب نجاح جماعات التعاون في أوروبا

إذا بحثنا عن الأسباب في نجاح جماعات التعاون في أوروبا عامة
وانجلترا وفرنسا وألمانيا خاصة نجدها ترجع الى أمور ثلاثة أساسية :

(١) الأخلاق .

(٢) العلم .

(٣) نشر الدعوة — « البروباغندا » — أى العمل على نشر الفكرة
التعاونية بكافة الوسائل الممكنة بين الطبقات الفقيرة .
ولتكم بإيجاز على كل منها لنين للقارئ أهميتها :

الأخلاق

الأخلاق هي التحلى بالفضيلة والبعد عن الرذيلة ، وعمل الخير
والبعد عن الشر . قال أرسطو : "ففيما يتعلق بالفضيلة لا يكفي أن
يعلم ما هي بل يلزم زيادة على ذلك رياضتها على حيازتها واستعمالها
أو إيجاد وسيلة أخرى لتصيرنا فضلاء وأخيارا . ولو كانت الخطب
والكتب قادرة وحدها على أن تجعلنا أخيارا لاستحقت ، كما كان
يقول بتوغنيس : أن يطلبها كل الناس وأن تشتري بأعلى الأثمان .

ولكن لسوء الحظ كل ما تستطيع المبادئ في هذا الصدد هو أن تشد عزم بعض فيان كرام على الثبات في الخير وتجعل القلب الشريف بالفطرة صديقا للفضيلة وفيما بعدها^(١) .

قوة الأخلاق عامل أساسي لنجاح المشروعات التعاونية بل لنجاح كل عمل آخر . فالأمانة والاستقامة والجدّ ضرورية لكل مشروع حيوي منتج ، ولذلك فالجماعات التعاونية لا تنتخب لعضويتها إلا كل عضو متحل بالأخلاق الفاضلة فإذا تهاونت الجماعة في انتقاء أعضائها كان ذلك من دواعي فشلها .

إذا كانت الأمانة شرطا من الشروط التي يتصف بها عضو الجماعة فلأنها تجتمع فيها صفات أخرى كصدق القول والوفاء بالوعد وكمثال السر . وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم صفات المؤمن التي تبنى عليها شخصيته فقال «المؤمن إذا قال صدق، وإذا وعد وفى، وإذا أؤتمن بسر خفى» .

وإن تجرد الإنسان من إحدى هذه الصفات هدم لأكبر أركان معاملة . قال عبد الله بن عمر : خلف الوعد ثلث النفاق .

العلم لا يكفي وحده بدور الأخلاق الفاضلة لاستمرار العمل طويلا . ونجاح المشروعات الاقتصادية التي من أكبر أسسها إيجاد

(١) كتاب عم الأخلاق لأرسطو ترجمة أحمد لغني السيد بك ج ٢ ص ٢٦٦

الثقة في القائمين بأمورها . ولن توجد هذه الثقة إلا فيمن حسنت أخلاقهم واستقامت أمورهم .

الاعتماد على النفس أيضا من أهم الأسباب في تقدم الجماعات التعاونية . فيجب على القائمين بأمور التعاون ألا يعتمدوا في التماس المعونة من الخارج وإنما يجب أن يقولوا دائما في كل أمورهم على أنفسهم وأن يذلوا الصعاب ، ويتخطوا العقبات بقوة إرادتهم والثقة بأنفسهم .

إن الاعتماد على النفس يوجد في الإنسان الشعور بالعزة والكرامة والترف عن مواقف الذلة والمهانة والاستجداء أو طلب المعونة من أى كائن كان مهما علت منزلته . ألم يكن الاعتماد على النفس هو الذى دعا أعضاء جماعة روتشديل أن يشيدوا دعائم مستقبلهم الباهر على أن يجتمع ثمانية وعشرون نفرا ولم يكن لهم رأس مال في سنة ١٨٤٤ إلا ثمانية وعشرون جنيه . ولم يقل من عزيمتهم ققرهم ولا ضعفهم وسلوكوا طريق الجِدِّ والاستقامة والأمانة في أعمالهم فخطوا الى النجاح بخطوات واسعة حتى أصبح عددهم ومن هذا حذوهم في سنة ١٩٠٤ يزيد على مليونى عضو ولم رأس مال يزيد على ثلاثين مليون جنيه . فهم قد قدّموا بعملهم هذا أصدق برهان محسوس على قوة الإرادة والاعتماد على النفس والتحمل بمكارم الأخلاق .

وقد تقرر حضرة صاحب العزة فضيلة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاویش بك مراقب التعليم الأولى بوزارة المعارف العمومية الحقيقة إذ يقول :

إن أهم ركن من أركان التربية هو الاعتماد على النفس . وأدلى بآرائه في مؤتمر التعليم الأولى في جلسة يوم الخميس ١٦ يولييه سنة ١٩٢٥ فقال : «إن أهم ركن في أركان التربية أن ندرّب الناشئ على أن يفهم دائماً أنه إنسان ذوكرامة وأنه يجب أن يحتفظ بكرامته فلا يعرضها للامتهان وأن يكون مستقل الرأي معتمداً بعد الله على نفسه غير متكل على معونة خارجية . لأن انتظار هذه المعونة ينفث فيه دائماً أنه لا يصلح أبداً أن يكون مستقلاً . أولسنا نرى الآثار السيئة لحالة بعض الناس من جهة نفسياتهم فهم أبداً من خوف الحاجة في حاجة ، ومن خشية الذل في ذل ، ومن توقي الضعف في ضعف يذلون أنفسهم ابتغاء درجة أو زيادة مرتب أو حظوة عند رئيس ، كأن الكفاءة وحدها لا تصلح مقياساً للمجدارة بذلك كله » .

وقد أصاب فضيلة الأستاذ أيضاً حينما فضل الأخلاق على العلم . وجعل الأولى أساساً للثاني حتى يثمر ثماره الطيبة لأن العلم لدى المفسد يصبح وسيلة لاشروور والعبث بالحق .

وأما العلم لدى صاحب الفضيلة فيكون من أكبر وسائل التقدم والفلاح . قال فضيلة الأستاذ : «يقولون : القراءة والكتابة : القراءة

والكتابة، كأن القراءة والكتابة هما وحدهما كل شيء، مع أنهما ليستا أكثر من وسيلتين . وأما الغاية فمعالجة الحياة والتغلب على صعابها .

والكتابة والقراءة لا تكونان أمة . وإنما الذى يكونها هو الخلق المتين . خلق العزة والرفعة والشعور بالكرامة الشخصية . وقد تكون هاتان الوسيلتان أشد خطرا من الأتمية . ولماذا؟ إنكم تعلمون أن العلوم كلها هى بمثابة الغذاء للنفس . والغذاء لا ينتفع به الا الجسم السليم من الأمراض . فاذا كان الجسم مريضا كان الغذاء له غذاء لمرضه . وإذا كان سليما زاده الغذاء قوة على قوة . ومتانة على متانة وكلما زدت المريض دسما زدته ضعفا وسقما .

العلم

العلم هو أيضا من أهم الشروط فى نجاح جماعات التعاون فى أوروبا، إذ به يهتدى القائمون بالأمر إلى أحسن الطرق وأقربها إلى النجاح، وإتخاذ الطبقة الفقيرة من المتعاونين من وحدة الفقر إلى مجبوحة اليسار بشراء البضائع وتصريف التساج، وبيع الحاصلات لأعضاء الجماعة المتعاونة يستلزم درس الأسواق والعلم بمجالاتها للمقارنة بينها وانتخاب أكثرها ربحا وأقلها نفقة .

كذلك تستلزم إدارة الجماعات أن يكون القائمون بشؤونها ذوى معرفة وتجارب حتى لا يتسرب اليها الفشل .

قال الدكتور كنج صاحب مجلة التعاون في العدد الثامن منها
عما يجب اتباعه من مبادئ التعاون ما يأتي :

”كما أنه لا يمكن لأنصار التعاون الحصول على غرضهم بدون
تعليم لا يتسنى لهم أيضا تحقيق أمانهم من غير حسن الإدارة . فإذا
كانت غايتهم القصوى هي العمل لمصلحتهم بأموالهم الخاصة وجب
عليهم الآن أن يستعملوا هذه الأموال في طريقة أنفع من وضعها
في صناديق التوفير . ولتحقيق ذلك لا بد لهم من صناعة يربو كسبها
على ما تأتي به الأموال المودعة في المصارف المالية من الأرباح .
ولكن المكسب المتوقع من التجارة سواء أكان من جهة النوع
أم الكمية موقوف على حسن إدارة عملية الشراء . إذ الشراء بالجملة
ذو فوائد عظيمة غير أنه قد ينتج مع سوء الإدارة خسائر فادحة . وسر
التجارة الرواج وسرعة تصريف البضاعة . وكثيرا ما يأتي رأس مال
صغير متداول بأرباح أكثر مما يأتي به رأس مال ثابت غير متداول“.

وقد شدد كنج في ضرورة الدقة في العمل ومسك الدفاتر لصحة
الأعمال الحسابية . وقال أيضا : لو استمر الحال على ما هم عليه من الجهل
أى خلوصهم من العلوم والمعارف وقوة التفكير لمجزوا عن تأدية أى
عمل مفيد للتعاون ... الى أن قال : مع اعترافنا بقوة العمال الجسيمة
يلزمنا أن نكرر ضرورة تعليمهم لأنه لا أمل لنا في نجاحهم بدون ذلك^(١)

وقد ذكر أحد الانجليز الذين لهم خبرة واسعة بمسائل التعاون أهم الأسباب في نجاح الجماعات التعاونية فتلخصها فيما يأتي :

(١) لا ينبغي ما يجب أن يعرف في سير الجماعة التي تسير بأمانة وإخلاص .

(٢) لا يظهر غير الأعضاء على دخائل الجماعة .

(٣) يجب ألا يتدخل الأعضاء في العقائد الدينية ولا في السياسة .

(٤) الاعتماد على النفس في كل شيء . وللعضو الحق في أن يختار المبادئ التي تروق لديه على شرط أن يتحمل مسئوليتها .

(٥) المحافظة على كرامة الأعضاء كما يجب أن يؤدي كل عضو واجبه نحو الجماعة بأمانة وإخلاص .

(٦) احترام الرأي واجب ولو كان مخالفاً لرأيك ويجب أن تكون المناقشة ودية وإذا أخطأ عضو يجب أن يرد إلى الصواب في رفق وهودة، ولا يجوز أن يعتبر المخطئ مجرماً .

(٧) يجب أن نذكر دائماً أنه لا يوجد أحد لا يريد أن يكون عاقلاً، وفي حال أحسن مما هو عليه إذا استطاع إلى ذلك سبيلاً . ولذلك يجب أن تعتبر الأشخاص الذين لهم أخلاق رديئة وعينين مرضى ويؤساء فلا تزدريهم ولا تبغضهم وإنما تقابلهم بالحكمة وترثي لحالهم ويجب ألا يهان المريض ويؤدي وإنما يجب أن يداوى ويعطف عليه .^(١)

نشر الدعوة (البروباجندا)

عمل البروباجندا أى العمل على نشر الفكرة التعاونية بكل الوسائل .
عنيت الأمم المتحدة بنشر الفكرة التعاونية بين طبقات الأمة
ولا سيما طبقة المزارعين والصناع للفوائد الجلييلة التى عادت عليهم
باليسر والرخاء .

فقد أنشأت جماعة التعاون فى مدينة دارمستاد مدرسة زراعية
تعاونية لتخريج أسانذة التعاون ومديرى الجمعيات التعاونية الكبيرة
والاتحادات الواسعة النطاق . وفى هذه المدرسة يدرس جميع الأنظمة
لجماعات التعاون على اختلاف أنواعها ومسك الدفاتر على العموم والتعاون
على الخصوص ونظام النقل فى السكة الحديدية ونظام البريد والتلغراف
والتليفون ، ونظام التسليف والقانون التجارى والمدنى .

وكذلك فى إنجلترا وفرنسا فالجماعات التعاونية فيها تبذل عناية
كبيرة فى نشر فكرة التعاون بين طبقات العمال ، فتفتح قاعات للطالعة
ويمجئها مكاتب عامة فيها كثير من المؤلفات التعاونية والإقتصادية ،
كما أن الجماعات تعنى كثيرا بإلقاء المحاضرات وطبع المؤلفات بمن
رخيص بفوائد التعاون .

يوجد بجانب الإتحاد التعاونى بإنجلترا التحالف النسوى التعاونى .
وغايته جذب النساء إلى الفكرة التعاونية .

بلغ عدد الجماعات النسوية التي تشغل لنشر فكرة التعاون في إنجلترا ٣٩٠ جماعة وعدد أعضائها ١٩٥٠٠ عضو وهذه الجماعات مهمتها أن تنشر فوائد التعاون ومزاياه في الطبقات الفقيرة البعيدة عن الحركة الاقتصادية والسياسية والغاية من هذا تخفيف ويلات الفقر بين هؤلاء الناس ورفع مستواهم المادى والأدبى .

ويوجد في معظم بلاد أوروبا نشرات أسبوعية وشهرية تعلن فيها أسعار الأشياء كما تعلن عن كل المبتكرات التي تفيد الزراعة والاتحاد التعاونى في إنجلترا مجلة أسبوعية تعاونية (The Cooperative News) يوزع منها في كل أسبوع ٦٩٠٠٠ نسخة .

إن من أكبر الوسائل في نشر الفكرة التعاونية هي العمل الصالح التي تقوم به جماعات التعاون من الإصلاحات الاجتماعية والإقتصادية كأنشاء مدارس لتعليم الطبقة الفقيرة وأولادهم ، وبناء مساكن صحية والإعتناء بشؤون القرى . فهذه أمثلة ناطقة تشهد بفضل التعاون وتدعو الناس إلى اعتناق مذهبه ونشره .

الكتاب الثاني

التعاون في مصر

الفصل الأول

حاجة مصر الى التعاون لإصلاح النظم الاقتصادية

إن أول ما تجده حين البحث في شؤوننا الاقتصادية هذا العيب الجوهري في توزيع قوى الإنتاج فانه يرجع اليه جل ما تشاهده من نقص في ثروة الأمة ومن عدم نمو مواردها الأصلية . فترى مثلا أن الزراعة شاغلة لأغلب سكان القطر بينما الصناعة والتجارة لا يشتغل بهما إلا القليل . ولذلك أصبحت البلاد تستورد كثيرا من حاجياتها من الخارج كالمصنوعات القعانية مثلا فلو أتيح لمصر أن تؤسس مصانع قطنية لاستغنت عما تستورده من البلاد الأجنبية ولكان ذلك عاملا من أكبر العوامل في طريق استقلالها الاقتصادي . قال الاستاذ أدون سلجيان : ” إن أتكال الأمة على نوع واحد من الإنتاج يعيق رقيها وهذا ما يشاهد في الأمة التي توقف حياتها على الزراعة المحضنة

أو التي نتخذ طريقة زراعة المحصول الفردى". وذكر الأستاذ المالى الكبير محمد بك طلعت حرب مدير بنك مصر وزعيم النهضة الاقتصادية فى إحدى خطبه: أن فى القطر المصرى عينا جوهريا فى تكوين طبقاته العاملة وتوزيع جهودها على مختلف نواحى الانتاج . وقد نشأ عن هذا العيب اختلال التوازن الاقتصادى والمالى، ويكفى للتدليل عليه أن تقارن بين العاملين فى الانتاج الصناعى ثم العاملين فى التجارة . عندئذ نرى أن العاملين بين مصريين وأجانب وذكرور وإناث يبلغون فى الأعمال الزراعية ٤,٠٠٨,٩٠٠ شخص فى حين أنهم لا يزيدون عن ٥٢٦,١٥٧ فى الأعمال الصناعية أى أن المشتغلين بالصناعات يبلغون ثمن العاملين فى الزراعة فى حين أن المشتغلين بالتجارة لا يزيدون عن ٢٧٦,٥١٠ أى نصف المشتغلين بالصناعات و $\frac{1}{11}$ من المشتغلين بالزراعة . هذه الأرقام الثلاثة تنطق صراحة باختلال التوازن فى توزيع الجهود الإنتاجى . والقاعدة التى دلت عليها التجارب أن الاستقلال يتكون من تنظيم جهود الإنتاج وتوجيهها بتناسق إلى جميع جهاته من زراعة وصناعة وتجارة . بحيث لا يكون الاهتمام بناحية من هذه النواحى أكثر مما تقتضيه طبيعة الأشياء ، ولا تكون ضرورة التوازن سببا فى تعطيل الاهتمام بناحية الإنتاج الأخرى . وهى اذا تعطلت وجدت الحاجة الى الغير فى زراعة أو صناعة ينقص الاستقلال الاقتصادى بما يوازى قيمة هذه الحاجة مهما كان لها من بدل فى المنتجات المحلية .

وتزداد التبعية الى هذا الغير، فيقلّ مقابلها شيء من رخاء البلاد يرحل الى بلاد هذا الغير^(١) .

ولو كان في مصر من الجماعات «التعاونيات» الزراعية التعاونية العدد الكافي لكان من أكبر الوسائل لسد هذا النقص . وذلك بفتح مصانع تعاونية كثيرة لصنع ما تستخرجه الأرض . كما هو الحال في كثير من البلاد الراقية وقد مر بنا أن جماعات روتشديل تدرجت في انشاء جماعات استهلاكية الى إيجاد مصانع تعاونية لتوفى حاجات أعضائها .

سوء النظام الزراعى فى مصر

لستنا فى حاجة الى شرح حالة الفلاحين الاقتصادية فهم يعيشون عيشة أهل القرون الأولى . إذ ليس عندهم من النظم الاقتصادية لرقى زراعتهم ما يقيم ضياع كدهم وتعبهم، على الرغم من أن الفلاح المصرى أكثر أهل الأرض عملاً وجداً، ولكنه أقلهم أجراً واستمئاعاً بالحياة .

يرجع سوء حالة الفلاح الى أسباب عدة أهمها سببان :

(١) عدم وجود مصارف زراعية تعاونية تمتد بالتسليف عند الحاجة .

(١) صحيفة الاقتصاد التجارى لنادى التجارة العليا الجزء الخامس أغسطس

(٢) عدم وجود جماعات (نقابات) زراعية تعاونية تتولى شراء وبيع محصول الفلاحين بأثمان متناسبة وما يذلولونه من مجهود ويتألم من تعب .

التسليف الزراعى التعاونى — التسليف الزراعى التعاونى من أكبر الوسائل وأنجحها فى حماية الفلاحين من عبث المرايين وجشعهم الوحشى الذى لا يقف عند حد . فئة المرايين هى الآفة الطفيلية الخطرة التى تمتص ثمار جهود الفلاحين ونتيجة أعمالهم دون شفقة ولا رحمة .

إذا اضطرت الحاجة الفلاح المصرى أن يستدين لتحسين أرضه أو لشراء بذرة أو خلافة من لوازم الزراعة لا يجد مصارف وطنية ولا جماعات تعاونية تقرضه ما يحتاج اليه من المال ، فيدفعه الاضطراب الى أن يلجأ الى المربى . فيسلفه مائة جنيه مثلا فيكتب المربى عليه إيصالا بمبلغ مائتى جنيه تستحق الدفع حين جنى المحصول . وكثيرا ما يكون المبلغ الذى يأخذه المربى هو مكسب المستدين فى السنة . فكأن الفلاح فى هذه الحالة يحبذ ليلا ونهارا الخدمة زرعه من أجل المربى الذى يحرمه ثمرة عمله وكده ويألت المربى كانوا من المصريين حتى لا يحرم البلد ثمرة أعمال أبنائه إذ المال ينتقل من يد الى يد فى داخل القطر . وكان من الممكن التغلب على سوء النظام بالعمل على إصلاحه ، ولكن لسوء الحظ كان أغلب هؤلاء المربى من

الأجنب الذين يتقنون ثمره أتعاب الفلاحين وأموال مصر الى الخارج. أى انى بلادهم . إذ بعد أن يأتى المرابى الأجنبى وليس معه إلا قليل من المال ينجى به كثيرا من الأرباح الهائلة التى يأخذها من الفلاح المضطر . ثم يعود بعد ذلك الى بلاده مثرى من أموال أبناء مصر . وبذلك تنفخى الثروة المصرية . وإذا استمرت الحالة على هذا المتوال افتقرت البلاد وأصبحت فى حالة من الفقر والبؤس تهدد أهلها بالويل والشقاء . على أن المصارف الأجنبية ليست أقل خطرا من المرايين على ثروة الفلاح خاصة والثروة العمومية عامة . فهذه المصارف تعين الفلاح بفائدة وإن كانت فى الظاهر ليست بفاحشة كرها المرابى إلا أنها مثقلة لكاهل الفلاحين .

أغرّت هذه المصارف الزراع والناس على الاستدانة بأن سهلت لهم طرقها فتوزطوا فى الديون . وأثقلت كاهلهم بفاحش الربا . وتراكت الديون على أصحاب الأملاك الزراعية وغير الزراعية . وانتقلت ملكية كثير منها الى الدائنين وجلهم من الأجانب . جاء فى تقرير اللورد دفرين سنة ١٨٨٣ ما يأتى :

” يتبين من سجلات المحاكم المختلطة أن قيمة رهون المسجلة من ست سنين أى من عام ١٨٧٦ (وهو الذى أنشئت فيه تلك المحاكم) الى الآن (سنة ١٨٨٣) قد بلغت من خمسمائة ألف جنيه الى سبعة ملايين جنيه تقريبا وأن جانبنا عظيما من هذا المبلغ يشتمل فضلا

عن قيمة السلف على قيمة الفوائد المتجمعة التي معدّها الاعتيادي
٣ في المائة شهريا أو ستة وثلاثون في المائة سنويا .

أما الفائدة الآن فعدّها ١٥ في المائة . ولكنّ المسلفين يقترحون
في الغالب فوائد معدّها أزيد بكثير والفلاح المصرى لا يهتم بالمستقبل
وانما هو كالطفل يميل الى إرضاء شهواته الحاضرة بأى وجه كان .
فمن أجل ذلك تراه ينقاد بحكم الجهل الى موافقات تفضى به الى
الخراب وانتراع ما يمتلكه من يده . فان المحاكم المختلطة تؤيد من غير
حق مصالح الدائن المرتين . فترى هذا الدائن في غالب الأحيان يتمكن
بوساطة الترخيص له من المحاكم في البيع من المحصول على أملاك
بنصف قيمتها^(١) .

وقد أحصى الكونت جرساقى الديون العقارية لبعض المصارف
فبلغت ٥١,٦٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى في سنة ١٩١٢ أغلبيتها للأجانب^(٢) .
فالمصارف المالية الأجنبية أنشئت لتستغل بلادنا كيف شاءت .
وما كانت وسائلها في الإقراض الا طرق منظمة لأسوأ النظم المالية .
والأفاى بلد في العالم يكاد يكون فيه سعر القسط بمثل ما نشاهده
في مصر . وأى بلد يتحكم فيه صاحب المصرف في محاصيل المودعين
فتباع في أى وقت .

(١) كتاب مصر للصيرين جزء ٦ ص ٨٥ وما بعدها .

(٢) كتاب مصر اليوم للكونت جرساقى ص ١٨٩ طبع باريس سنة ١٩١٢

إن المصارف الأجنبية لا تهتم أبدا بدراسة حالة المقترض ولا تبحث عما إذا كان المبلغ المطلوب كافيا لسد حاجته (كما يفعل بعض المصارف الوطنية وجماعات التعاون) فلتصور إذا ما يكون عليه أمر التاجر أو الزارع والصانع لو احتاج لألف جنيه فأبى المصرف أن يعطيه إلا نصف هذا المبلغ .

إن هذا المال القليل يكون خطرا في يده لانفع له منه . وقد أمتازت عقود القروض المصرية بخواص هي أشدّ المعاول هدمًا لحياتنا الإقتصادية . إنها تجعل نسبة قيمة القرض صغيرة جدا بالنسبة لقيمة الضمان . ويكاد يكون سعر الفائدة ثابتا لا يتغير . وللمصارف مطلق التصرف في بيع الضمان إذا حل ميعاد الدفع بغير نظر الى الظروف والأحوال .

ومما يثبت هذا أن مصرفا واحدا في مصر باع في خمس سنوات ٥٣,٥١٨ فدانا حصل منها على ١,٥٣١,٩١١ جنيه مصرى أى بسعر يقرب من ٢٨ جنيها للفدان الواحد . وترك تقدير ما يكون لذلك من الأثر في السوق حين نتكس عليها كميات وافرة مرة واحدة .^(١)

(١) صحيفة الاقتصاد والتجارة لنادى التجارة العليا أبريل سنة ١٩٢٥

بنك مصر يسد فراغا ولذلك يجب تعظيمه
يسرنا كما يسر كل مصرى محب لبلاده أن يقوم بنك مصر
مؤسسا بأموال مصرية ويعمل بأيد مصرية ليسد فراغا كانت البلاد
فى أشد الحاجة إليه . وأن تقدمه السريع بخطوات ثابتة لبشر
بمستقبل اقتصادى باهر . وليست فائدة بنك مصر قاصرة على
الإحتفاظ بتنمية الثروة الأهلية وبقائها فى البلاد . وإنما هو مدرسة
تدرس السياسة الاقتصادية الأهلية الرشيدة التى تقوم على تقدير
الحاجات القومية تقديرا علميا صحيحا مبني على المشاهدات والاستقراءات
العديدة الصحيحة المتنوعة .

” اشترك بنك مصر فى تأسيس « مطبعة مصر » وفى رأس
المال الأولى للشركة المساهمة المصرية لتجارة وخليج الأفطان وهذه
الشركة التى وجدت فى السنة الماضية بوابور خليج لها فى مغافة .
وفى هذا العام بوابور خليج آخر فى المحلة الكبرى . وستلحق باحد
الوابورين معاصر للزيت والصابون ويلحق بالآخر مصنع للقطن
الصحىء النظيف . ويهتم مصرف مصر بدراسة وتحضير الأعمال
التمهيدية لتأسيس شركة جديدة للغزل والنسيج “^(١)

ويمكن للجاعات التعاونية أن يستفيدوا منه فوائد لا تهدر بواسطة
السلف وأن يودعوا أموالهم اياه لحين تأسيس مصارف تعاونية مستقلة

(١) تقرير بنك مصر الذى تلى فى الجمعية العمومية يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٢٥

فواجب على كل مصرى يقتدر الأمور قدرها أن يعمل ما استطاع على مساعدة بنك مصر بنشر الدعوة الى معاملته والاكتساب فى رأس ماله ومساعدته .

(٢) عدم وجود جماعات (تقابات) زراعية تعاونية لتولى شراء حاجيات الفلاحين وبيع محصولاتهم .

إن عدم وجود جماعات (تقابات) زراعية تعاونية تعجز الفلاحين من شراء الوسطاء أو السماسرة لشراء وبيع حاصلاتهم أو اختيار السوق والوقت المناسب عرض الفلاحين لخسائر فادحة وحرمانهم ثمرة أعمالهم . لأن الفلاحين — وأغلبهم مديونون ولا يعرفون ما ينتج اليه حالة السوق — تضطربهم حالتهم المالية والرغبة فى سداد ديونهم من جهة وجهلهم بالسوق من جهة أخرى الى بيع محصولاتهم بأرخص الأثمان . وكثيرا ما يخسر الفلاحون خسائر كبيرة . وهذا ما يحصل لهم فى الشراء أيضا، لأن الذين يتحكمون فى السوق أجنبى . ولا يبيعون إلا بالثمن الذى يريدونه غير مراعين إلا مصلحتهم الخاصة فى ابتزاز الأموال .

قال الأستاذ لجران : "إذا أردنا أن نقدر ما يفوت الفلاح من الربح فى شراء الجمهور لحاصلاته من الحبوب بواسطة الوسطاء وتجار الجملة وجب ألا يقل هذا التقدير عن ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف

ما يخسره بسبب شرائه لنفسه ما باعه من تلك الحاصلات ، هذا مع الاحتياط الكلي في التقدير .

ومما يثير الألم أن ما يصيب الفلاح من الخسائر وما يفوته من الربح بسبب هذه الطريقة إنما هو نقص في ثروة البلاد العامة ولو أن مغنم تلك الطريقة كانت تعود على التجار من أبناء البلاد لكانت النتيجة قاصرة على وجود عيب في نظام توزيع الثروة بين أهل البلاد ولكن الأمر على خلاف ذلك لأن معظم حاصلات الحبوب والفلال من ساعة حصادها ومن وقت بيعها الى أن يشتريها الفلاح ثانية أو يشتريها الجمهور للاستهلاك لا تمر إلا بأيدي أجنبية تعرف أنساب التجارة وطرائقها فتغنم من تداول تلك الحاصلات مغنم كبيرة . والأجانب الذين ينالون تلك المغنم لم يأتوا مصر إلا للثراء وجمع المال ثم يذهبون الى بلادهم بما يكسبونه ويدخرونه من مصر^(١) .

سوء النظام الصناعي في مصر

النظام الصناعي في مصر سيئ جدًا ويرجع تهقره وانحطاطه الى الأسباب الآتية :

(١) الأمية المنتشرة بين الأهالي وإهمالهم أمر الصناعة .

(١) كتاب لجران في تقلبات الأسعار في مصر سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٨ وكتاب

الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك المحامي في قضايات التعاون الزراعية ص ١٨٥

(٢) عدم تشجيع الحكومة للصناعة الوطنية .

(٣) منافسة الصناعة الأجنبية لاسيما (الأوروبية والأمريكية) .

والبلد يتحمل الآن نتائج هذا التأخر . وهذه الكارثة الاقتصادية ، فكل ما تستهلكه الأهالي في حياتهم اليومية يستجلب من الخارج . مما جعل جيشا عظيما من الشبان الأصحاء عاطلين بلا عمل وفي هذا ما فيه من الخطر على أمن البلاد .

ذكر اللورد كرومر في تقريره (سنة ١٩٠٥) ما يأتي :

” اذا وازن الانسان حالة مصر الصناعية الحالية بمحالتها منذ خمسة عشر عاما ظهر له فرق شاسع . وذلك أن شوارع القاهرة التي كانت ملائى بالصناعات العديدة ومحال النسيج والحياكة والصناعة . وعمل الأحذية والخيام والمجوهرات وصناعة القصدير والبراذع والمناخل . والقرب والأقفال وغيرها تراها الآن ملائى بالقهاوى وحوانيت الخمر ومحلات أخرى وكل ما بها من البضائع يستجلب من الخارج “

ونحن نزيد على ما تقدم أن حالة الصانع المصرى لا تقل عن حالة الفلاح سواء من الوجهة المادية أو الأدبية . فهو متأخر في وسائل صناعته إذ لا يجد من الجماعات (التقابات) التعاونية ولا غيرها من يمدّه بالمعونة ويساعده على ترقية حاله أو صلاح شأنه . وأفضل طريقة لتلافى هذا النقص سواء كان في الصناعة نفسها أو أساليبها الفنية .

أو في العمال أنفسهم هي أن ينضم عمال كل صناعة بعضهم مع بعض في شكل جماعة تعاونية ويكون من واجبات كل جماعة أن تجتهد في تعليم أعضائها القراءة والكتابة وأساليب الصناعة التي تختص بمقرتهم أيضا وترشدهم الى التغييرات التي قد تحدث بين آونة وأخرى وأن تعمل على ما فيه رقيهم الأدبي والاجتماعي والمادى بجميع الوسائل المشروعة، وكذلك يجب على الحكومة أن تسن لهم قانونا خاصا لتعترف بهياتهم رسميا .

سوء النظام التجارى في مصر

إذا تأملنا في تجارة مصر الخارجية والداخلية نجد فيها كثيرا من العيوب التي يجب تلافئها .

تجارة مصر الخارجية قائمة على أساس ضعيف لانحصارها في محصول واحد هو القطن . وهذا من حيث مقداره وثمنه عرضة لكثير من الأخطار . وقد أصبحت حياة البلاد معلقة على الواردات الخارجية، وهذا على عكس ما كانت عليه أيام استغنائها بنفسها . وإن إحياء الصناعات الوطنية كالمنسوجات القطنية وغيرها من أكبر الوسائل في إنعاش التجارة واستقلال البلاد من الوجهة الاقتصادية .

أما تجارة مصر الداخلية فالقايض على زمامها جماعة من الأجانب، إذ المصريون لا يعنون الا بالزراعة ويفضلون استثمار أموالهم في شراء

الأطيان، وأما أصحاب المشروعات التجارية من المصريين فيعوزهم المال . اذا أضفنا الى هذا تفوق الأجنبي على المصرى بعلمه وخبرته وامتيازاته التى يتمتع بها وضحت لنا الأسباب فى تأخر تجارتنا . فتجار الجملة والقطاعى أغلبهم من الأجانب ونستطيع أن نقول بوجه عام : إن البقالة احتكار يونانى . والمنسوجات الحريرية والدنلات احتكار فرنسى . والمنسوجات الصوفية والقطنية واللباضات والفحم انجليزى . والسجائر أرمنية وأن باعة المشروبات الروحية من اليونانيين والايطاليين . أما تجار الغلال فأكثرهم من المصريين ^(١) .

وان من خير الوسائل لاصلاح تجارتنا الخارجية والداخلية أن تؤلف جماعات تعاونية تعمل على ما فيه رقى طبقة صغار التجار من الوجهة الأدبية والمادية .

ذكر فردريك لست أحد كبار علماء الاقتصاد الألمانين وواضع مذهب "الاقتصاد الأهل" أن أسى غرض ترمى اليه الأمم هو ترقية جميع القوى المستجة فيها والنهوض بها الى مرتبة الكمال . وأن كل أمة وبالأخص أم المناطق المعتدلة بعد أن تمر بعهدى القنص والرعى وتخلص من البداوة الأولى "تنتزج الى المدنية الحقة بعد أن تقطع ثلاث مراحل : (١) مرحلة الزراعة ، (٢) مرحلة الزراعة المرتبطة

(١) كتاب مركز مصر الاقتصادى تأليف مليكة عريان ص ١١٢

بالصناعة، (٣) مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة . والمرحلة الثالثة تعد أثرًا من آثار نهوض الأمم الى مستوى رفيع في نشوئها . وهي خير المراحل لما لها من الأثر الصالح في المدنية الانسانية . ووصول أى مجتمع انسانى الى هذه المرحلة يدل على كمال استعدادة للحضارة . وواجب الحكومة أن تذلل الطريق أثناء تطورها الطبيعى بأن تتخذ كل ما تستطيع من الوسائل الاقتصادية حتى تسهل لنا الوصول الى هذه الغاية “ .

الفصل الثانى

موجز تاريخ الحركة التعاونية فى مصر

إزاء حالة مصر الاقتصادية السيئة التى سبق شرحها قام نقر من أخلص أبناء مصر وأبرهم بها وعلى رأسهم الأستاذ عمر لطفى بك يعمل على نشر الدعوة التعاونية بمجد ونشاط وعزيمة لا تعرف الملل .

عمر بك لطفى من رجال مصر الأفاض الذين عرف عنهم الحب الخائض لبلادهم والسعى المتوالى لاصلاح حالها ، ولم يكن حبه من نوع التهويش والاعلان عن النفس كلا ! بل كان ذلك الحب الدفين الثمات الذى لا يرضى صاحبه الا بالعمل لما فيه الخير للناس جميعا .

قام المرحوم عمر بك بالقاء عدة محاضرات فى القاهرة والاسكندرية والمنصورة وغيرها من البلاد مينا مزايا التعاون وفوائده حاضا على تأليف نقابات التعاون الزراعية .

كان من رأى المرحوم عمر بك أن خير دواء لعلاج الآفات التى تصيب الفلاح من نقص المحصول ودودة القطن وعدم وجود المصارف الكافية فى بعض الجهات وغير ذلك مما يضطر الفلاح الى بيع محصولات قبل أوانها بأثمان بخسة هى النقابات الزراعية .

وكانت عناية عمر بك موجهة على الخصوص لايجاد تقانات
لتسليف الزراعى لأنه أنجع وسيلة لحفظ ثروة الفلاح ويتقاذها من
يد المربين .

لقى عمر بك من الجمعية الزراعية وعلى رأسها المرحوم
«السلطان حسين كامل» أذنا صاغية ومساعدة . فاهتمت بالأمر لادخال
النظام الزراعى التعاونى وانعقدت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية
فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ وعينت لجنة من الإخصائيين وكان من بين
أعضائها المرحوم عمر بك لطفى لدراسة التقانات الزراعية واختيار
أحسن النظم وأكثرها ملاءمة لمصر وتقديم تقرير عنها .

وقد اختارت اللجنة نوعين من نظم التعاون :

النوع الأول — التقانات الزراعية لشراء حاجات الزراع وبيع
حاصلاتهم .

النوع الثانى — صناديق التسليف لتقترض الفلاحين ما يحتاجون
اليه من النقود حتى لا يضطروا الى بيع حاصلاتهم بثمن بخس لشدة
حاجتهم الى المال .

كذلك اقترحت اللجنة قانونا خاصا لنظام التعاون فى مصر أسوة
بالبلاد الغربية ، واقترحت أيضا إنشاء لجنة مستديمة لتنشيط حركة
التعاون فى مصر .



عمر بك لطفى

قدمت اللجنة تقريرها الى الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٩ بمشروعى القانون واللائحة العمومية ثم سمعت الجمعية لدى الحكومة لقبول هذين المشروعين . وبذل المرحوم « السلطان حسين كامل » رئيس الجمعية جهدا عظيما فى استصدار القانون . ولكن الحكومة جعلت هذين المشروعين فى زوايا النسيان .

لم يفت ذلك فى عضد رجل التعاون عمر بك لطفى . ولم يقل من عزمته الماضية . بل والى سعيه فى نشر الدعوة بجد واجتهاد واتخذ من ايطاليا بعض النماذج التعاونية وحور فيها بما يطابق حالة المصريين وبدأ يؤسس النقابات والشركات التعاونية بنفسه .

وأنواع الجمعيات التعاونية التى كانت يرمى الى تأميمها المرحوم عمر بك لطفى هى :

(١) شركات التعاون المالى فى المدن لتكون مصدر التسليف للتجار والصناع .

(٢) النقابات الزراعية فى القرى والأرياف لتسهيل للفلاحين الحصول على شراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم ، وتكون أيضا مصدرا للتسليف .

(٣) شركات التعاون المتزلى لضمان جودة الصنف ومهاودة الفتن للأعضاء .

(١) كانت أول شركة أسسها المرحوم عمر بك شركة التعاون المالى فى القاهرة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ على مثال بنك التعاون فى ايطاليا وهى شركة مساهمة لأجل تسليف أعضائها المال بواسطة التعاون، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ وقد خطت هذه الشركة نحو التقدم والفلاح على الرغم من كثير من العقبات التى صادفتها فى طريقها .

(٢) النقابات الزراعية : اذا تتبعنا النظام الغربى للنقابات الزراعية نجد أن لكل نقابة غرضاً أساسياً: فمنها ما يؤسس للبيع، ومنها ما يؤسس للشراء، ومنها ما يؤسس للتأمين، ومنها ما غايته التسليف إلا أنه لعدم وجود قانون مصرى فى ذلك الوقت ولحدائثة عهد مصر بالنظم التعاونية جعل المرحوم عمر بك لطفى غرض النقابة ينحصر فى شراء البذرة والسماد وما يلزم من أدوات الزراعة . وكذلك بيع الحاصلات للأعضاء والتسليف .

وقد لى دعوة المرحوم عمر بك لطفى كثير من الناس فتم على يده تأسيس عدة نقابات زراعية، ثم عاجلته المنية وهو يسعى سعياً متواصلاً لنجاح مشروعه . وكانت وفاته فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ رحمه الله رحمة واسعة، وكان يسعى لتأسيس نقابة عامة للتعاون المتربى والزراعى ولكنه لم يتم هذا المشروع فاتمه شقيقه الأستاذ أحمد بك لطفى المحامى . وتأسست النقابة العامة فى أوائل سنة ١٩١٢ وكان الغرض منها



السلطان حسين كامل

توحيد التعاون بالبلاد وإيجاد مكان مركزي له بمدينة القاهرة ليتمكن بواسطته من نشر الدعوة التعاونية في أنحاء البلاد . وتوثيق العلاقات بين الشركات التعاونية .

وأول نقابة زراعية تأسست في شبرا الخملة سنة ١٩١٠ برأس مال قدره ٣٠٩ جنيهات وستمائة مليم ، وبلغ عدد النقابات التي تأسست على النظام الذي وضعه المرحوم عمر بك لطفى ١٠٢ لغاية الآن ، ولم يكن في البلاد قبل الحرب سوى خمس عشرة نقابة زراعية بلغ عدد أعضائها ١٧٢٥ وبلغت جملة رأس مالها ٨٨٢١ جنيها مصريا . وفي نهاية سنة ١٩١٩ كان عدد النقابات الزراعية ١١ نقابة وعدد أعضائها ١٨٦٨ ورأس مالها بلغ ٩٣٥٠ جنيها مصريا . وتحتاج هذه النقابات الى عناية كبيرة من الأمة والحكومة معا .^(١)

شركات التعاون المنزلى

هى شركات القصد منها التعاون والاقتصاد وذلك بشراء الحاجات المنزلية بالجملة لتوزيعها على الأعضاء كل حسب طلبه ليضمن لهم جودة الصنف ومهاودة الثمن . وهذه الشركات مدنية الشكل ومسئولية الأعضاء فيها محدودة برأس المال .

(١) كتاب مركز مصر الاقتصادى ص ٤١ و ٤٢

وقد تأسست ١٧ شركة تعاونية في القاهرة والاسكندرية وعواصم القطر . وقد نجحت هذه الشركات وأدت كثيرا من الخدمات لأعضائها .

أعدت الحكومة مشروعا جديدا للتعاون وعرضته على الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ ولكن عطلته الحرب العالمية الكبرى .^(١)

(١) من أراد التفصيل فليرجع الى كتاب الأستاذ الفاضل عبد الرحمن بك الرافعي الحامي « نقابات التعاون الزراعية » المطبوع سنة ١٩١٤



جلالة الملك فؤاد الأول

الفصل الثالث

قانون التعاون لسنة ١٩٢٣

أصدرت الحكومة المصرية الملكية قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣
خاصا بالتعاون الزراعى بعناية جلالة مولانا الملك فؤاد الأول، وهو من
غير شك خطوة الى الأمام، على أن هذا القانون يعوزه كثير من التقويم
والاصلاح . وقد أصبح للزراع وكل من له علاقة بمهنة الزراعة الحق
فى أن يؤسسوا شركة^(١) زراعية تعاونية للعمل على ما فيه صلاحهم وترقية
شؤونهم المادية والأدبية والدفاع عن حقوقهم الزراعية بشرط ألا يقل
عدد أعضائها عن عشرة وأن يدفعوا خمس الاكتاب بشرط ألا يقل
عن خمسين جنيها فى خزينة المديرية يستردونها بعد تكوين الشركة .
وقد اعترف القانون بشخصية الشركة التعاونية فأصبح لها حق الملكية
ورفع الدعاوى الخ .

واشترط القانون فى أعضاء الشركة أن يكونوا مصريين بالغين،
لم تصدر ضلتهم أحكام تخل بشرفهم، وأن يكون العضو مالكا لبعض

(١) اسم شركة تعاونية غير صحيح لأن معنى الشركة يقصد بها التجارة وعمادها رأس
المال وغرضها الكسب والصحيح اسم جماعة تعاونية لأن عمادها الأشخاص وتساندهم ،
وغايتها الكمال المادى والأدبى ما استلاع الى ذلك سيلا .

الأسهم ، ولا يقل ما يملكه عن سهم واحد ، ولا يزيد عن عشر عدد الأسهم بحيث لا تزيد قيمتها عن مائتي جنيه . وحدد القانون ثمن السهم من جنيه الى أربعة وهو إسمي لا يتجزأ ولا يجوز التنازل عنه الا برضا مجلس الادارة . وتتولى لجنة المؤسسين تحضير العقد الابتدائي للتأسيس ومشروع نظام الشركة وعمل المساعي اللازمة لتسجيلها في قسم التعاون بوزارة الزراعة .

ومسئولية الأعضاء محدودة اذا كان للشركة رأس مال ، وغير محدودة اذا لم يكن لها رأس مال ويجب أن يشتمل العقد الابتدائي على تاريخ ومكان تحريره وعلى أسماء أعضاء لجنة المؤسسين ومحل اقامتهم ، وكذلك أسماء المكتتبين الآخرين ومحل اقامتهم وعلى اسم الشركة ويشترط ألا نسعى باسم شخص ، وعلى مركزها ، والغرض من أعمالها ، ومدتها ، وعلى قيمة الأسهم الإسمية لما اكتسب به أو دفع من الحصص ، وكذلك على قيمة الأنصبة والهبات ان وجدت .

يحظر عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ، ويجب أن يوقع عليهما بامضاءات أعضاء لجنة المؤسسين أو بأختامهم مع التصديق عليهما من محكمة الجهة المؤسسة فيها الشركة .

رأس مال الشركة — يتكون رأس مال الشركة من الأسهم ، والإشتراكات ، والهبات والتبرعات ، والإعانات .
إدارة الشركة — يتولى إدارة الشركة :

- (١) مجلس إدارة تنتخبه الجمعية العمومية من جميع الشركاء ويكون عدده من ثلاثة أو أكثر ويختار المجلس من أعضائه رئيساً يمثل الشركة، ولا يتقاضى أجراً على عمله وسكرتيراً دائماً للصندوق .
- (٢) مراقب تنتخبه الجمعية العمومية ويجب أن تقره وزارة المالية .
- (٣) الجمعية العمومية وهي مكوّنة من جميع الشركاء ، وليس لكل شريك إلا صوت واحد مهما كان له من الأسهم .
- (٤) يشترط القانون أن تكون للجمعية دفاتر خاصة نص عليها في المادة ٤

انحلال الشركة وتصفيتها — تحل الشركة اذا انقضت مدتها ولم تجتدد ، أو قضت الغرض الذي تأسست من أجله ، أو صادفها من العقبات ما يجعل مسيرها متعذراً . وإذا نقص عدد الشركاء الى أقل من عشرة ، أو انضمت الشركة الى شركة أخرى أو خرجت الشركة عن الأغراض التعاونية بأن اشتغلت بالدين أو السياسة أو اضطرب عملها وعجزت عن السير لحلوث منازعات بين الشركاء ، أو ثبت أنها في حالة إعسار لسبب تكرر إخلالها بتعهداتها .

ويتولى تصفية الشركة من تعيينهم الجمعية العمومية ان كان الانحلال اختيارياً أو تعيينهم المحكمة ان كان الانحلال صلباً بحكم من المحكمة وليس للأعضاء الحق إلا في أخذ قيمة أسهمهم الاسمية أو ما هو بنسبتها من الباقي بعد التصفية وما بقي يوزع على الشركات الزراعية في الناحية الموجودة فيها الشركة المتحلة أو يوزع على أعمال خيرية ^(١) .

(١) نكلمنا على نظام الشركة بالتفصيل في الفصلين السابع والثامن .

الفصل الرابع

الحكومة وتنظيم الحركة التعاونية،
الأسباب التي دعت لذلك

إن مبادئ التعاون الأساسية تقضى بأن يقوم الأفراد بنهضة التعاون إذ الاعتماد على النفس من أهم وسائل النجاح . فإذا أريد أن النهضة تكون شعبية حقا كان من الواجب أن نحافظ على مبادئها ، وقد تحقق ذلك في كثير من البلدان كإنجلترا .

قال جورج الفيلسوف الأيرلندي الاقتصادي : "أظن أننا محقون في توقع الجليل من الحكومة ، ولكنه ينبغي أن نتوقع الأجل من أنفسنا . ينبغي أن نعلم كل العلم أنه لو فعلت الحكومة ضعف ما تفعله ما نهضنا أبدا من توسط الحال بين الأمم إلا أن يحملنا الايمان المطلق بقوة مجهوداتنا الشخصية على النهوض بإيرلندا وتبويتها مكانا رفيعا وأن قرن هذا الايمان بالأفعال . إنه في استطاعة الحكومة أن توجد للرجل كفايه الاقتصادي . ولكن الرجل وحده هو الذي يحيل هذا الكفاف نعيما أرضيا . ومن الجود المزرى بأشرف المخلوقات أن يدأب على عمل لا يخدم فيه غرضا نبيلًا ولا يسعى فيه الى تحقيق مثل أعلى " .

على أن المطلع على نهضة الحركة التعاونية يجد أن كثيرا من الحكومات مدت يد المعونة الفعالة الى الحركة التعاونية حتى اشتد ساعدها ، وحققت كثيرا من أغراضها ، كما هو الحال في إيطاليا وفرنسا مثلا .

إننا وإن كنا من أنصار أن تقوم الحركة التعاونية بمحض جهود الأفراد مستقلين بأنفسهم عن كل سلطة خارجية ، إلا أنه نظرا للظروف وحالة الأمة الحاضرة وانتشار الأمية ، نرى من واجب الحكومة أن تمتد يد المعونة الى التعاون الزراعي والصناعي والتجاري وذلك لا يكون إلا بنشر التعليم بين جميع الطبقات وجعله إجباريا ، حتى يعرف الأفراد واجباتهم فيؤدونها ، وحقوقهم فيحفظون بها . قال الرئيس ولسن : ” تعليم الشعب من واجب الحكومة وهو ضروري للحفاظ على فرائض الحرية السياسية والاجتماعية التي لا بد منها لتقدم الفرد ^(١) “ . كذلك يجب أن تبذل الحكومة معونتها في نشر الدعوة التعاونية في أنحاء البلاد ومساعدة الأعمال التنظيمية لانشاء الشركات حتى اذا قويت نهضة التعاون وانتشرت وعرف الأفراد أن يسيروا وحدهم أو يديروا شؤونهم بأنفسهم تركتهم أحرارا .

(١) كتاب الحكومة لولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الجزء الثاني ص ٤٤١ .

الفصل الخامس

كيفية نشر الدعوة التعاونية وضرورة إنشاء جماعات تنظيمية

من أهم العوامل أثرا في النجاح نشر الدعوة وبيان مزايا الشيء الذى يراد جذب الناس اليه . لهذا كان نشر الدعوة التعاونية فى أنحاء القطر من أقوى الأشياء لنجاح فكرة التعاون . فان النفوس لا تتوجه الى الشيء إلا بعد معرفته ومعرفته ثماره التى تجنى منه حتى اذا اقتنع الناس بنفعه واطمأنوا الى نتيجته أصبح ذلك لديهم فكرة ثابتة وعقيدة راسخة . والعقيدة هى القوة التى تدفع الناس الى تحقيق ما يعتقدون فيه خيرا لهم .

وقد قيل فى الأمثال : "العقيدة تزلزل الجبال" . وقال الأستاذ الدكتور جستاف لوبون . "العقيدة سيد لا يقاوم يظهر (سلطانته) كلما قرب من دائرة عمله^(١)" .

من أهم وسائل نشر الدعوة ما يأتى :

(١) إن أول خطوة فى كيفية نشر الدعوة التعاونية هى إنشاء جماعة تنظيمية من الرجال الأكفاء الذين يعتقدون صحة الفكرة ويرغبون

(١) كتاب الأفكار والعقائد للدكتور جستاف لوبون ص ٢٦٨ طبع باريس

فى خدمتها، يدفعهم الى هذا الميل الحب لها لا المنفعة الذاتية . ولا يكفى أن يكون الدعاة يؤمنون بالفكرة التعاونية فقط وإنما يجب أن يكونوا أيضا خبيرين بالموضوع وملمين بمزاياه من الوجهة الفنية، وعلى الخصوص من الوجهة الاجتماعية والأدبية ، وأن يكونوا على جانب كبير من حسن الخلق وقوة الارادة وسعة الصدر وحب الخير للجميع . قال النبي عليه الصلاة والسلام : « يا أبا هريرة عليك بحسن الخلق . قال أبو هريرة رضى الله عنه : وما حسن الخلق يا رسول الله ؟ قال : تصل من قطعك ، وتعفو عمن ظلمك ، وتعطى من حرمك » . وقال أيضا : « ان أحبك الى الله الذين يألون ويؤلفون ، وان أبغضكم الى الله المشاءون بالنميمة والمفترون بين الاخوان^(١) » .

(٢) فتح مدارس ليلية ونهارية لتعليم الراغبين من الزراع مبادئ التعاون وطرق ادارة جماعاته ومسك الدفاتر التعاونية ومبادئ الاقتصاد . وما يلزم الجماعة لرفهم الاجتماعى والأدبى .

(٣) نشر الكتب والمجلات والنشرات التعاونية بثمن رخيص حتى يقبل عليها الجمهور، وكذلك كتابة المقالات وترجمة ما فى الكتب الأجنبية عن التعاون وتقديم سيره وكثرة فوائده ونشر هذا بين الناس ، لأنه على قدر معرفة الناس للأشياء تكون مسئوليتهم عنها .

وقد قيل : يتوقف كل النجاح في التعاون على معرفة كل عضو من أعضاء الحركة التعاونية تبعاته الشخصية . وعلى قدرة كل عضو على كسب الربح واستعداده للتضحية بكل ما يملك حتى بنفسه . وإعطاء مصالح رفقاءه الأعضاء من العناية ما يعطيه لمصلحته . ولكي تكون تعاونيا بالمعنى الصحيح يجب أن تكون مستقلا . ونتيجة ذلك أن الحركة التعاونية علاوة على كونها وسيلة لإخراج جمعيات تجارية مالية إلى حيز الوجود تصبح مشروعا عظيما لتعليم المراهقين في كل من المنطقتين التجارية المالية والأدبية . وبهذه الطريقة يتوقف نجاحها على شيئين : التعليم الكفاء ، والتفتيش الكفاء^(١) .

(٤) انتقاء الأكفاء من الفنين ذوي الخبرة والدراية لاقامة المصانع التعاونية وإدارة الآلات وشراؤها وتركيبها كاقامة مصانع الزبد وغيرها .

(٥) التفتيش من أهم العوامل في نجاح جماعات التعاون ، إذ على قدر ضبط الحسابات وصحة مراجعتها يكون ثبات الجماعة في عملهم وتوفر ثقة الأعضاء بهم ، ولذلك يجب أن ينتخب القائمون بأعمال التفتيش من الأكفاء وأن يعطوا سلطة واسعة لفحص دفاتر الجمعية وأعمالها حتى يتبينوا مواضع الضعف فيصلحونها .

(١) مذكرة عن الأحوال الراية لجماعات التعاون في مصر للدكتور ابراهيم رشاد

الفضل السابغ

كيفية إنشاء شركات التعاون وتسييرها والاشراف عليها

كيف تؤسس الشركة التعاونية^(١) — بعد التمهيد
لفكرة إنشاء الشركة التعاونية بشرح فوائدها ومزاياها وتحديد غرضها
وظهور الرغبة من كثيرين في انشائها .

- ١ — يجب على متولى تنفيذها أن يضع كشفا يبين فيه :
(أ) أسماء أعيان وأهالى الناحية الراغبين فى تأسيس
الشركة : الرجال منهم والنساء على حدّ سواء .
(ب) عدد الحصص التى يريد كل منهم حيازتها فى رأس
مال الشركة .
(ج) مقدار ما يريد كل منهم دفعه .

٢ — يتفق مع هؤلاء الراغبين على اختيار عشرة أسماء من
الكشف ليؤلفوا لجنة التأسيس المؤقتة . وعلى هؤلاء العشرة أن يختاروا
من بينهم واحدا ليكون سكرتيرا مكاتبا مؤقتا وآخر ليكون أمينا للصندوق
مؤقتا ويجوز أن ينتخب واحد لهذا وذلك معا .

(١) نشرة رقم ٢ قسم التعاون بوزارة الزراعة .

٣ - يشرع أمين الصندوق في أن يجمع من كل مؤسس قيمة الحصص التي يريد حيازتها . وعليه أن يعطى عن كل مبلغ يسلم اليه ايصالا يستخرجه من دفتر مفرم مطبوع ذى قسمتين : واحدة برانية هى التي تعطى وواحدة جوائية تبقى في كعب الدفتر . وتسهلا للاستخراج تخزم مسافة ما بين القسمتين .

٤ - قيمة الحصص في العادة جنيه مصرى واحد يحسن تحصيلها كلها ساعة الاشتراك لتنشأ الشركة قوية . فاذا لم يتيسر هذا فالقانون يبيع قبول خمس قيمتها أى عشرين قرشا وتقسيط الباقي على دُفع .

٥ - يجب ألا يكون عدد الحصص المكونة لرأس المال أقل من ٢٥٠ حصص ، ولكن يحسن أن تعمل الجمعية التأسيسية على زيادة رأس المال لأن الشركة التعاونية التي تريد أن تستفيد حقيقة وتعمل عمل الرجال في البيع والشراء وفيما هو وراء ذلك من أعمال الصناعات الكثيرة والتسليف الزراعى لا يكفيها هذا المبلغ الضئيل بل لا بد من زيادته ومضاعفته حتى يتناسب مع الأعمال التي ستتناولها الشركة ويحسن أن تكون البداية وجيهة ؛ فيجب على المؤسسين أن يعملوا على ذلك ويتباروا في سبيل هذا الخير العميم بزيادة رأس المال بالطرق المعروفة من غير إجبار ولا إرهاق ويدعو الى الانضمام اليهم جميع من تتوافر فيهم شروط العضوية من الأهالى الصغار منهم وال كبار الرجال منهم والنساء . وحث الكبار أن يكونوا قدوة للصغار في حيازة حصص

الشركة . ولعلموا أن القانون يبيع أن يشترك الانسان في الشركة ولو بحصة واحدة ولا يحتم أن يدفع الانسان قيمتها كلها بل يصح أن يدفع نصفها الآن كما قلنا والباقي يدفعه أقساطا . والقانون يبيع أن يحوز الانسان عشر عدد الحصص بشرط ألا تزيد قيمتها عن مائتي جنيهه فاذا أراد أن يكون له في رأس المال مبلغ أكثر من هذا جاز له أن يسلمه للشركة وديعة مضمونة يأخذ عليها أجرا معلوما .

٦ — بعد جمع الاكتابات يلزم ايداع خمس قيمة الحصص على الأقل في خزانة المديرية بايصال يعطيه صراف الناحية فان كان عدد الحصص ١٥٠٠ مثلا وجب ايداع ٣٠٠ جنيه، وان كان ١٠٠٠ وجب ايداع ٢٠٠ جنيه ، وان كان ٥٠٠ وجب ايداع ١٠٠ جنيه، وان كان ٢٥٠ وهو أقل ما يبيحه القانون وجب ايداع ٥٠ جنيه؛ أما باقي المبلغ فيبقى مؤقتا طرف أمين الصندوق حتى تجتمع الجمعية العمومية بصفة رسمية وتقرر ايداعه في البنك الذي تريده وهو عادة بنك مصر .

٧ — بعد ايداع المبلغ عند الصراف يرسل السكرتير الكاتب الى قسم التعاون بوزارة الزراعة بمصر خطابا بهذا المعنى :
صاحب العزة مدير قسم التعاون بمصر

بعد التحية نخبركم أن فريقا من أهالي ناحيتنا قد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة تعاون زراعية يحميها قانون التعاون رقم ٢٧

لسنة ١٩٢٣ وغايتنا منها غاية التعاون ألا وهي تنظيم أحوالنا الزراعية وأعمالنا التجارية وتدير شؤوننا المعاشية . وقد ألفوا من جمعيتهم لجنة تأسيس لتتولى الأعمال الابتدائية اللازمة حتى تسجل الشركة في دفاتر قسم التعاون عملا بنص القانون المشار اليه .

مليم جنيه
وقد أودعنا في خزانة المديرية مبلغ التأمين المقرر وقدره
بموجب ايصال التوريد المرسل لحضرتكم مع هذا .

فالرجاء التفضل بموافاتنا بنماذج عقود التأسيس التي وضعتها مع مندوب من القسم لمساعدة اللجنة التأسيسية على تحرير العقود المذكورة وإرشادنا الى ما يجب علينا عمله لتسير أعمالنا طبقا لقواعد التعاون ومبادئه العالية . وقد حددنا يوم الموافق شهر ... سنة ١٩٢٢ لاجتماع الاخوان أعضاء الجمعية التأسيسية جميعا بحضرته وسماع كلمة منه في موضوع التعاون وضرورته لحياتنا الزراعية . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

امضاء السكرتير وعنوانه

(بخط واضح جدا)

٨ — في أثناء انتظار رد قسم التعاون يشرع سكرتير اللجنة في إعداد صورة^(١) الطلب الذي يقدمه الانسان عادة عند رغبته في الالتحاق

(١) طبع قسم التعاون بوزارة الزراعة كراسات من هذه الطلبات تصرف للشركات .

بالاشتراك مع أمين الصندوق ويدعو كل عضو الى التوقيع عليها .
ويجب أن يعطى لكل طلب التحاق رقم يكون متسلسلا . وهذه
الطلبات تقدم بعد استيفائها الى مجلس الادارة بعد تعيينه للنظر فيها .
وهي صورة من طلب الاكتاب :

طلب الاكتاب

حضرة المحترم رئيس شركة التعاون الزراعية المصرية للتوريد والتسليف
بناحية

أرجو أن تقبلوني مكتبا في الشركة بحصص عددها
قيمة الحصص الواحدة جنيه مصري واحد وقد دفعت اليوم لحضرة
أمين صندوق الشركة مبلغ جنيه (... ..)
على حساب هذه الحصص ومستعد لتسديد باقي الثمن في المواعيد
المحددة ؛

هذا وأقرر أنى مصرى التبعية وقابل لنصوص عقد تأسيس الشركة
المذكورة ونظامها وكل ما يطرأ عليه من التعديل ، واذا رفضت الشركة
طلب اكتسابى هذا فليس لى اعتراض على ذلك ولا يكون لى من الحقوق
إلا أن أسترّد المبلغ الذى دفعته ؛ وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما
(امضاء الطالب) .

تحريرا بناحية ... في ... سنة ١٩٢ ...
 اسم الطالب ولقبه ...
 محل اقامته ... صناعته ...
 عنوانه ...

البيانات الآتية يملؤها سكرتير الشركة

رقم الطلب ... رقم المشترك ...
 عرض هذا الطلب على مجلس الادارة في ... سنة ١٩٢ ...
 وقرر ... قبوله شريكا بحصص عددها ... في رأس المال
 سكرتير الشركة

٩ - بعد حضور مقننات التعاون وتحرير العقود يذهب أعضاء
 لجنة التأسيس جميعهم الى محكمة المركز أو محكمة الخط ليقعوا بامضاءاتهم
 أو أختامهم أو بصمة ايهااتهم، على صورتى عقدى التأسيس والنظام.
 لداخلى فى الفراغ المتروك لذلك فى آخر كل منهما ويكون التوقيع أمام
 كاتب المحكمة وهذا يصدق على الامضاءات فى كل مرة مجانا وذلك
 بموجب القانون .

وبما أن العقد يكتب من صورتين فلا بد من التوقيع أربع مرات
 والتصديق أربع مرات .

١٠ - بعد التصديق على الامضاءات ترسل العقود بخطاب
مسجل الى قسم التعاون هذا نصه :

صاحب العزة مدير قسم التعاون بمصر

نرسل الى حضرتكم مع هذا صورتى عقود شركة التعاون الزراعية
المصرية بناحية فالرجاء الأمر بتسجيلها مجاناً وإرسال الشهادة
القانونية الدالة على تمام هذا التسجيل وحصول النشر عنها فى الجريدة
الرسمية مع احدى صورتى العقود لتبقى عندنا .

ونرجو من حضرتكم أيضاً أن توافونا بالدفتر المنصوص عنها
فى المادة ١٨ من القانون ونحن مستعدون لدفع ثمنها المقرر كما نرجو
أن تكتبوا المديرية برّد قيمة التأمين الذى دفعناه عند شروعا
فى التأسيس .

والله نسأل أن يوفقنا وإياكم الى ما فيه الخير لوطننا العزيز
سكرتير لجنة التأسيس

ملاحظة — يجب على جميع الأعضاء ولا سيما أعضاء مجلس الادارة ولجنة
الملاحظة والمراقبة وكل من قبل أمانة القيام بوظيفة فى الشركة أن يدرس قانون التعاون
ومواد قانون النظام الداخلى ونشرات قسم التعاون ويدرس التعاون أصوله ومبادئه
ونمايته ، وطرق عقد الجلسات والجمعية العمومية ، حتى يكون صالحاً تمام الصلاحية
للقيام بالأعمال العظيمة التى يقوم بها التعاون لخير المتعاونين .

تعليمات إدارية وحسابية لتنظيم أعمال الشركة التعاونية^(١) تعليمات إدارية

١ - عند ما يتم تسجيل شركة تعاونية تتخذ لجنة المؤسسين الإجراءات اللازمة لعقد الجمعية العمومية لأجل انتخاب مجلس إدارتها إذا لم يكن قد جرى انتخابه وقت التأسيس وكذلك لأجل انتخاب المراقب .

٢ - يعقد مجلس الإدارة للنظر فيما يأتي :

- (أ) تعيين المصرف الذى تودع فيه أموال الشركة .
- (ب) تعيين عضوى المجلس المتدينين للتوقيع مع أمين الصندوق .
- (ج) تعيين عضوى المجلس المتدينين للتوقيع على سندات المحصص .
- (د) تحديد أقصى مبلغ يكون فى عهدة أمين الصندوق .
- (هـ) انتخاب رئيس المجلس وتعيين أمين الصندوق والسكترير وتحديد المكافأة لكل منهما إذا اقتضى الحال ذلك .
- (و) التصديق على المصاريف الأولية التى صرفتها لجنة التأسيس .
- (ز) دعوة الجمعية العمومية لانتخاب المراقب إذا لم تكن قد انتخبته ولعرض ما يكون لدى المجلس من الأعمال الداخلة فى اختصاصها .

(١) نشرة رقم ٥ قسم التعاون بوزارة الزراعة .

٣ — تخطر الشركات دائماً قسم التعاون في الوقت المناسب عن مواعيد انعقاد مجلس الإدارة والجمعية العمومية مع بيان ما سيعرض عليهما من المسائل ليحضرهما مندوب القسم للإرشاد .

٤ — يعهد مجلس الإدارة الى سكرتير الشركة وأمين صندوقها مسك السجلات والدفاتر التعاونية موزعة بينهما حسب النظام الذي يراه المجلس .

ويناط بالسكرتير بصفة خاصة كتابة الاستدعاءات لانعقاد مجلس الإدارة والجمعية العمومية وتحرير محاضر جلساتها .

ويناط بأمين الصندوق بصفة خاصة إيداع المبالغ والمستندات والأوراق المالية المملوكة للشركة والمودعة لديها في المصرف الذي يعينه المجلس وذلك بعد أن يحجز طرفه لأجل المصاريف العادية المبالغ التي يعين المجلس حدّها الأعلى .

٥ — يراعى كل من سكرتير الشركة وأمين صندوقها التعليمات الواردة في الورقة الملونة الملتصقة في أول صفحة من صفحات الدفاتر والسجلات التي يعهدها ويتبع نظام الحسابات الرئيسية الميمنة في التعليمات رقم ٣ عند إجراء تقييدات معاملات الشركة في وقت حدوثها .

٦ — جميع المبالغ التي تصرفها الشركة يجب أن تكون مؤيدة بمستندات وهذه المستندات يجب أن ترقم بأرقام متسلسلة يؤشر عليها بما يفيد قيدها وتاريخ هذا التقييد .

- ٧ - جميع المبالغ التي تدخل خزانة الشركة يجب أن يعطى بها إيصال من دفتر قسيمة مرقوم بأرقام متتابعة ومختم بختم الشركة وموقع عليه بامضاء أمين الصندوق ويؤشر على القسيمة الباقية بالدفتر بما يفيد حصول تقييد مبلغها في الدفاتر وتاريخ هذا القيد .
- ٨ - المصاريف الأولية التي صرفتها لجنة التأسيس تتميد في الدفاتر على أثار اعتمادها من مجلس الإدارة .
- ٩ - يجب أن تكون دفاتر ومستندات الشركة معدة في كل وقت لاطلاع مفتش التعاون ومراقب الشركة عليها .
- ١٠ - تحفظ جميع دفاتر الشركة ومستنداتها في خزانة محكمة .

تعليمات حسابية

- (أولاً) تمسك الدفاتر الحسابية لشركات التعاون الزراعية المصرية على طريقة الدوبيا أى طريقة التقييد المزدوج .
- (ثانياً) تقييد الشركات معاملاتها تحت الحسابات الرئيسية الآتية :
 - ١ - حساب رأس المال : يكون دائماً بمبلغ حصص الشركاء المكتتب بها .
 - ٢ - حساب الاحتياطي : يكون دائماً بما يخصص له من حساب الأرباح والخسائر في آخر كل سنة ويكون مديناً بما يسحب منه للأغراض المختلفة بقرار من الجمعية العمومية .

٣ — حساب الحصص : يكون مدينا يحمل مبلغ قيم الحصص .
ودائنا يحمل ما يدفع من ثمن الحصص مع ذكر أسماء الشركاء في الحالين .
ومبلغ ما اكتبوا به وما دفعوه ليسهل بذلك نقل الأسماء مدينة ودائنة
الى دفتر الشركاء في حينها مع ذكر مواعيد الدفع الى غير ذلك من
البيانات المبينة في تعليمات دفتر الشركاء .

٤ — حساب الصندوق : يكون مدينا يحمل ما يدخله من
النقود ودائنا بما يصرف منه وهذا يكون تقلا عن دفتر الصندوق
في نهاية كل أسبوع بمعنى أن إيرادات ومصروفات الشركة تقيد يوميا
في دفتر الصندوق على التفصيل وينقل مجموع مبلغها مجملا في «حساب
الصندوق» في نهاية الأسبوع .

٥ — حساب البنك : يكون مدينا بما يودع فيه من أموال
الشركة ودائنا بما يسحب منه .

٦ — حساب بذرة القطن : يكون مدينا بمبلغ ثمنها ودائنا بثن
ما يوزع منها سواء كان تقدا أو على الحساب .

٧ — حساب التقاوى : يشمل جميع أنواع التقاوى عدا بذرة
القطن ويكون مدينا بمبلغ ثمنها ودائنا بثن ما يوزع منها سواء كان تقدا
أو على الحساب .

٨ — حساب الأسهمدة : يكون مدينا بمبلغ ثمنها ودائنا بثن
ما يوزع منها سواء كان تقدا أو على الحساب .

٩ — حساب الاستمرار: يكون مدينا بمبلغ ما يستجوه الأعضاء من بذرة القطن والتقوى والأسمدة وما إليها ودائنا بما يستند من هذه المبالغ .

وتذكر أسماء الشركاء في الحالين ومبلغ ما يوزع عليهم من المواد والأصناف المتقدمة وما يدفعونه منها ليسهل بذلك نقل الأسماء مدينة ودائنة الى دفتر الشركاء في حينها مع ذكر مواعيد الدفع الى غير ذلك من البيانات المبينة في تعليمات دفتر الشركاء .

١٠ — حساب الأثانات: يكون مدينا بمن المكتاب والخزانات وأدوات المكتب الثابتة ودائنا بما يستهلك من قيمتها في كل سنة .

١١ — حساب مصاريف التأسيس : تكون مدينة بما يصرف من المصاريف الأولية في تكوين الشركة مثل ثمن المطبوعات وما إلى ذلك ودائنة بما يستهلك من قيمتها في كل سنة .

١٢ — حساب المصاريف العمومية : يكون مدينا بما يصرف من المصاريف العامة ودائنا بمجموع مبلغها خصما من حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة .

١٣ — حساب الأجر والمرتبات : تكون مدينة بما يصرف من الأجر والمرتبات الخاصة بموظفي وعمال الشركة ودائنة بمجموع مبلغها خصما من حساب الأرباح والخسائر في نهاية السنة .

١٤ — حساب الودائع : يكون دائماً بما يودعه الأعضاء .
أو غيرهم في الشركة وما يستحق عليه من فائدة ويكون لدينا بما
يسحب منها .

١٥ — حساب الأرباح والخسائر : يكون لدينا برصيد .
حسابات المصاريف العمومية والأجر والمرتبات والمبلغ الذي يخصص
للاستهلاك والاحتياطي وفوائد رأس المال وفوائد القروض والودائع
وما يخصص للمواساة والتعليم التعاوني وتحسين القرى ونحو ذلك .

ودائماً بالأرباح التي تأتي من بذرة القطن والتقوى والأسمدة
وفوائد السلفيات ومودعات الشركة في المصاريف ونحو ذلك .

١٦ — حساب القرض : عند الاقرار على طريقة القرض .
لشركات التعاون يصدر القسم بيانا مفصلا لكيفية قيد عمليات
القرض .

١٧ — حساب المواساة والتعليم والتحسين : يشمل هذا
الحساب مواساة الفقراء والتعليم التعاوني وتحسين حالة القرى
ويكون الحساب المذكور لدينا بما ينفق في هذا السبيل ودائماً بما يقرر
له خصما من الأرباح والخسائر .

تعاليمات

لاستخراج سندات الحصص والتنازل عنها^(١)

تنفيذا لنص المادة ١٢ من النظام الداخلى لشركات التعاون الزراعية المصرية يتبع فى استخراج سندات حصصها النظام الآتى :

١ — عند اقرار مجلس الشركة قبول أحد المكتتبين ترسل الشركة اليه شهادة مؤقتة بما اختص به من الحصص مع بيان عددها وأرقامها وقيمها ومواعيد تسديدها .

وتستخرج هذه الشهادة من دفتر قسائم بأرقام سلسلة ويوقع على قسمى هذه الشهادة بالامضاء أو بالختم رئيس الشركة وأمين الصندوق ويوقع أيضا على القسم الداخلى منها صاحب الشهادة . وها هي صورة الشهادة :

(١) نشرة نمرة ٤ قسم التعاون .

شركة التعاون الزراعية المصرية للتوريد	
والسليف بنساجية ...	
المسجلة بقسم التعاون بوزارة الزراعة	
تحت رقم ... سنة ١٩٢	
اسم العضو ...	
رقم العضوية ...	
تاريخ طلب العضوية ...	
تاريخ قرار مجلس الإدارة بقبوله ...	
عدد الحصص المشترك فيها ...	
قيمة الحصة ...	
أرقام الحصص من ... إلى ...	
رئيس الشركة أمين الصندوق	
كتب في ... سنة ١٩٢	
أعضاء صاحب الشهادة	

شركة التعاون الزراعية المصرية للتوريد والسليف	
بنساجية ...	
المسجلة بقسم التعاون بوزارة الزراعة تحت رقم ... سنة ١٩٢	
شهادة مؤقّتة	
بناء على طلب ...	
المؤرخ ... سنة ١٩٢ المقيد في الشركة	
تحت رقم ...	
قرر مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ... سنة ١٩٢	
قبول ...	
عضوا بالشركة في حصص من رأس مالها عددها ...	
من رقم ...	
إلى رقم ... قيمة الحصة ...	
وهذه الشهادة ترد إلى الشركة عند استلام المشترك سندات حصصه وذلك	
بعد تحام تسديد قيمتها تطبيقاً للمادتين ١١ و ١٢ من نظام الشركة ^(*)	
كتب في ... سنة ١٩٢	
رئيس الشركة أمين الصندوق	
(*) أنظر البيان في ظهر هذه الشهادة .	

رقم —

وثيقة التأسيس

بيننا نحن

مؤسسي

شركة ————— قد سجلت بمجال الشركات باسم المسجلين في

سجل ————— بأن ملخص عقد تأسيسها ونظامها قد نشر في

نعت رقم ————— وأنها أصبحت الآن شركة مسجلة التأسيس

فأصبحت الشركة البراءة لها مؤسسيها جميعا لها حق التصويت والتحكم

والتوقيع

مسودة شهادة تسجيل الشركة ————— مستندة من صاحب العزة محود بك خاطر

رقم —

وثيقة التأسيس

قسم التأسيس

اسم الشركة

تم التأسيس

تاريخ التأسيس

تاريخ التأسيس

الغرض من

الغرض من

الغرض من

الغرض من

٢ - تعتبر القسيمة الداخلة من دفتر الشهادات المؤقتة دفترا
مساعدًا لدفتر الحصص .

٣ - عند إتمام دفع قيم الحصص تسلم الشركة للشرك سند
امتلاك حصصه بعد إعادة الشهادة المؤقتة التي تحفظ بالشركة ويستخرج
هذا السند من دفاتر قسائم بأرقام متسلسلة ويوقع على قسمي هذا السند
بالامضاء أو الختم العضوان المنتدبان من مجلس الإدارة بقرار منه وإلى
الجانب الأيسر من امضائيهما خاتم الشركة .

ويسجل هذا السند في دفتر الحصص ويوضع عليها رقم صفحة
التسجيل ويسلم بعد ذلك إلى صاحبه بتوقيعه على القسم الداخلي من
القسيمة وهذا التسليم يكون بعد قيام صاحب السند بإسداد قيمته
بالكامل ورد الشهادة المؤقتة . وهاك صورة السند :

شركة الطائر الزوا

بأحذية الجوارح

سنة

قائمة

رقم

اسم صاحب السند

رقم صفحة دفتر المحاسبة

مدير مجلس الإدارة للتصديق

مدير مجلس الإدارة للتصديق

امضاء أو وقع صاحب السند

انقل



شركة الطائر الزوا

بأحذية الجوارح - مصر - مطبوع - مطبعة أسبوط

تأسست في سنة ١٣٢٤ هـ - ١٩٢٥ م

ورجلت بقسم الطائر الزوازة الزوازة تحت رقم ٣٧

هذه الشركة الزوازة الزوازة الزوازة الزوازة الزوازة

قائمة جبهة مصرى واحد

سنة ١٩٢

مدير مجلس الإدارة للتصديق

مدير مجلس الإدارة للتصديق

رسم السند

سنة ١٩٢



مصورة السند المستقيم - استمرانه من صاحب النيرة محمود حامد باشا

مفتی محمد رفیع

مسلم

«تغلبت على عكبة هذا السد قريبا»

أعضاء رئيس الشركة -

تاريخ قرار مجلس الإدارة بقبول الكابل -

برای اطلاع بیشتر

5

Case	Age	Sex	Occupation	Duration of illness	Site of lesion	Pathological changes	Microscopic findings	Diagnosis
1	45	Male	Farmer	10 years	Right lung	Chronic inflammation	Granuloma formation	Tuberculosis
2	35	Female	Teacher	5 years	Left lung	Acute inflammation	Neutrophilic infiltration	Pneumonia
3	60	Male	Retired	2 years	Right lung	Chronic inflammation	Fibrosis	Chronic bronchitis
4	25	Female	Student	1 year	Left lung	Acute inflammation	Alveolar damage	Acute bronchitis
5	70	Male	Retired	15 years	Right lung	Chronic inflammation	Emphysema	Chronic obstructive pulmonary disease
6	40	Female	Homemaker	8 years	Left lung	Chronic inflammation	Granuloma formation	Tuberculosis
7	55	Male	Engineer	3 years	Right lung	Acute inflammation	Neutrophilic infiltration	Pneumonia
8	30	Female	Teacher	6 years	Left lung	Chronic inflammation	Fibrosis	Chronic bronchitis
9	65	Male	Retired	12 years	Right lung	Chronic inflammation	Emphysema	Chronic obstructive pulmonary disease
10	20	Female	Student	1 year	Left lung	Acute inflammation	Alveolar damage	Acute bronchitis

يحيى الأرباب التي صرنا من هذه الطبقة

[illegible]

٤ — في حالة التنازل عن الحصص سواء أكان ذلك قبل أم بعد استخراج سندات الحصص النهائية يتبع ما يأتي :

(١) اذا أراد أحد الشركاء أن يتنازل عن كل أو بعض الحصص التي يمتلكها فعليه أن يطلب ذلك من سكرتير الشركة ليقوم بالاجراءات اللازمة على صورة التنازل .

وبعد تصديق مجلس الادارة على هذا التنازل يجب أن يثبت هذا التصديق على ظهر الشهادة المؤقتة ان كان صدر قرار مجلس الادارة بقبول التنازل قبل سداد قيمة الحصصة وعلى ظهر سند الحصصة ان كان صدر هذا القرار بعد تمام التسديد مع ذكر تاريخ القرار في الحاشيتين .

(ب) اذا تنازل أحد الشركاء لغيره عن بعض حصصه قبل إتمام تسديد قيمتها يجب أن تلغى الشهادة المؤقتة بأن يكتب عليها كلمة "ملغى" بخط واضح كبير وتحفظ في ملف يعتبر جزءاً متماً لدفتر الشركاء والحصص وينص في الشهادة الملغاة على تاريخ اعتماد هذا التنازل من مجلس الادارة . وتستخرج بدل الشهادة الملغاة شهادتان بما أصبح في ملكية المتنازل والمتنازل اليه بالطريقة السابقة ويقيدان بالدفتريين المذكورين .

(ج) اذا أراد أحد الشركاء أن يتنازل عن بعض الحصص التي يمتلكها وكان ذلك بعد تمام تسديد قيمتها واستخراج سندات الحصص يثبت ذلك على ظهر سند الحصص المتنازل عنها وينص على تاريخ اعتماد هذا التنازل من مجلس الادارة في سند الحصصة وفي دفتر الشركاء والحصص .

٥ — اذا فقد أحد الشركاء شيئا من الشهادات المؤقتة أو سندات الحصص يعلن عنها الشركة والشركة تحظر قسم التعاون لارشادها على ما يجب اتباعه . وهالك صورة التنازل :

شركة التعاون الزراعية المصرية للتوريد والتسليف بناحية

المسجلة بقسم التعاون بوزارة الزراعة تحت رقم في سنة ١٩٢

(١) اقرار تنازل عن حصص

أنا... .. المصروف... .. قد تنازلت الى

المصرية التابعة المقيم في... .. عن حصص عددها... .. أرقامها... ..

وقبضت منه مبلغ فأرجو اعتماد هذا التنازل وتحويل هذه الحصص

من اسمي لاسمه نهائيا .

تحريري... .. سنة ١٩٢ امضاء أو ختم المتنازل

(٢) اقرار قبول تنازل عن حصص

أنا قبلت التنازل المذكور أعلاه وأقر أني مصري التبعية وقابل

جميع نصوص عقد تأسيس الشركة ونظامها والقوانين والأوامر التي صدرت والتي تصدر

في شأن التعاون . امضاء أو ختم المتنازل اليه

صناعته

محل اقامته عنوانه

(٣) الشهادة بصحة التوقيعين

شهد بصحة توقيع المتنازل والمتنازل اليه

عضو مجلس الادارة عضو مجلس الادارة

(٤) اجراءات التنفيذ

المتنازل اليه	المتنازل
تاريخ اقرار مجلس الادارة بقبول التنازل...	عدد الحصص وأرقامها
رقم حسابه الجارى	رقم حسابه الجارى
رقم العضوية... ..	رصيد حسابه الجارى... ..
أمين الصندوق سكرتير الشركة	أمين الصندوق سكرتير الشركة

الفصل السابع

عقد التأسيس^(١)

انه في سنة ١٩٢ بتاريخ بناحية
مركز بمديرية
فيما بين الموقعين على هذا وهم :

الاسم واللقب	الوظيفة	العنوان
...
...
...
...

قد تم الاتفاق على ما يأتي :

مادة ١ — يكون المذكورون قبلا لجنة المؤسسين لشركة تعاون
زراعية مصرية باسم :

(شركة التعاون الزراعية المصرية)

(١) قسم التعاون (نشره ٥) .

مادة ٢ - الغرض من هذه الشركة تحسين حالة أعضائها اقتصاديا واجتماعيا بالسير على المبادئ التعاونية .

وتحقيقا لهذا الغرض يجوز للشركة أن تقوم بجميع الأعمال المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ على أن يكون غرضها الأساسي .

هو
... ..

مادة ٣ - الأصل المرسوم في تكوين الشركة أن تتعامل مع أعضائها فقط ولكن يجوز لها على سبيل الاستثناء أن تتعامل مع الغير في المسائل الآتية :

(أ) قبول الودائع المالية بحيث أن ما يعطى للغير من الأرباح يجب أن يكون أقل سعرا مما يعطى للأعضاء .

(ب) تأجير الآلات والأدوات والعدد . وذلك بشرطين :
الأول : تقديم العضو على غيره دائما ، والثاني تأجيرها للغير بقيمة أكبر من القيمة المحدودة للأعضاء .

(ج) أن تبيع للغير بسعر السوق ما يزيد عن حاجة الأعضاء من بضائعها المخزونة .

مادة ٤ - مدّة هذه الشركة خمسون عاما تبدأ من تاريخ النشر المنصوص عنه في المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ٥ - رأس مال الشركة غير محدود ويتكوّن من عدد من الحصص يقبل الزيادة والتقصان ثمن الحصة الواحدة

... (... ..) كما أنه يتكوّن من المبالغ
الاحتياطية التي يمكن أن تجمع، وما يحتمل أن يقدّم الى الشركة من
الأنصبة أو الهبات أو الوصايا .

وقد تمّ الاكتساب منذ الآن في عدد حصة حسب
البيان الملحق بهذا العقد وأودع من قيمة الحصص المذكورة
... .. في خزانه (١)

مادة ٦ — يتألف مجلس إدارة هذه الشركة لأوّل مرة من
حضرّات المذكورين بعد :

... ..
مادة ٧ — يقرّ أعضاء لجنة المؤسسين أنفسهم مسؤولون بطريق
التضامن عما يستلزمه تأليف الشركة من نفقات وعمّا يتفرّع عنه من
تعهدات وعن وجود وصحة الاكتابات الواردة في هذا العقد وعن
الأنصبة العينية والهبات الموضحة به والقيمة التي قدّرت لهذه الأنصبة
أو الهبات ويقضرون أنهم يقبلون أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣
وكذا أحكام قرار الإقراض والودائع اللذين يعتبران جزءاً متما لهذا
الاتفاق ويتعهدون بإجراء كل ما يلزم لتسجيل الشركة .

امضاءات أعضاء لجنة المؤسسين
التصديق على الامضاءات

(١) المبلغ المدفوع عن كل حصة يجب ألا يقل عن خمس قيمتها .

بيان ائكتاب الأعضاء المؤسسين

الاسم واللقب		المهنة		العنوان		الاختصاص	

بيان اكتاب الأعضاء المشتركين

الاسم واللقب	المناطة	العنوان	الكتاب			
			المدفوع		جانبه	
			علم	جنيه	علم	جنيه

الفصل الثامن

النظام الداخلى للشركة

الباب الأول — اسم الشركة، مركزها، مَدَّتها، غرضها
مادة ١ — تسمى شركة التعاون المشكلة بالشروط الواردة فى هذا
النظام الداخلى :

«شركة التعاون الزراعية المصرية»
مادة ٢ — مركز الشركة فى ناحية ومنطقة
أعمالها

مادة ٣ — مدة هذه الشركة خمسون عاما تبتدى من تاريخ النشر
المنصوص عنه فى المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ هذا
إذا لم تحل قبل نهاية أجلها أو تمتد مدتها .

مادة ٤ — الغرض من هذه الشركة تحسين حالة أعضائها
اقتصاديا واجتماعيا بالسير على المبادئ التعاونية .

وتحقيقا لهذا الغرض يجوز للشركة أن تقوم بجميع الأعمال المنصوص
عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ على أن يكون
غرضها الأساسى هو

٥ - الأصل المرسوم فى تكوين الشركة أن تتعامل مع أعضائها فقط ولكن يجوز لها على سبيل الاستثناء أن تتعامل مع الغير فى المسائل الآتية :

- (أ) قبول الودائع المسالية بحيث أن ما يعطى للغير من الأرباح يجب أن يكون أقل سعرا مما يعطى للأعضاء ؛
- (ب) تأجير الآلات والأدوات والعدد وذلك بشرطين : فالأول منهما تقديم العضو على غيره دائماً ، وثانيهما تأجيرها للغير بقيمة أكبر من القيمة المحددة للأعضاء ؛
- (ج) أن تباع للغير بسعر السوق ما يزيد عن حاجة الأعضاء من بضائعها المخزونة .

الباب الثانى - رأس مال الشركة ، الشركاء ،

شروط القبول والاستقالة والفصل من الشركة

مادة ٦ - رأس مال الشركة غير محدود ويتكون من :

- (١) قيمة الحصص التى يكتب بها الأعضاء .
 - (٢) الأموال الاحتياطية .
 - (٣) ما يكتب به للشركة من أنصبة أو وصايا أو هبات .
- وقيمة الحصة الواحدة فى الشركة ... ملزم ... جنيه ...

ورأس مال التأسيس المكتتب به من المؤسسين والمكتتبين
الأولين يبلغ عدد حصة قيمتها ملزم جنيه
بلغ المدفوع منها ملزم جنيه .

مادة ٧ — مؤسسو الشركة والمكتتبون في حصصها هم الواردة
أسمائهم وصناعاتهم وعنواناتهم في البيان الملحق بعقد التأسيس وجميعهم
مصريون ومستوفون للشروط المشار إليها في المادتين ٥ و ٢٦ من
القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ٨ — يجب أن يتوفر في الشخص الذى يقبل في الشركة
الشروط المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٢٦ من القانون رقم ٢٧
لسنة ١٩٢٣ وأن يكون حسن السير والسلوك وألا يكون محجورا
عليه أو أعلن إفلاسه أو شريكا في شركة تعاون زراعية أخرى غرضها
الأصلى هو نفس غرض هذه الشركة ولأن توفرت فيه الشروط
المتقدمة حق طلب الالتحاق بالشركة مع الاكتاب بحصة واحدة على
الأقل ويجب تقديم طلب الاشتراك والاكتاب الى مجلس ادارة
الشركة مشفوعا بمبلغ قرشا عن كل حصة مكتتب بها
ويبين في هذا الطلب اسم الطالب ولقبه وسنه وحرفته أو صناعته
ومحل اقامته ومركز عمله وعنوانه العادى .

ويبت مجلس الادارة في هذا الطلب فى مدى ١٥ يوما على
الأكثر من تاريخ تقديمه .

وإذا قبل الطلب يثبت ذلك فى دفتر الشركاء بتوقيع الطالب بامضائه أو ختمه .

وإذا رفض الطلب يردّ لصاحبه فوراً المبلغ الذى دفعه .

وللطالب الحق فى استئناف قرار رفض طلبه أمام الجمعية العمومية السنوية وله على كل حال أن يحدد طلبه بعد مضي عامين من تاريخ تقديمه لأول مرة .

مادة ٩ — لمجلس الادارة أن ينظم اصدار الحصص بحسب عدد الشركاء المستجدين وبحسب حاجة الشركة .

مادة ١٠ — لكل عضو حق الاكتتاب بمحصر جديدة غير أنه لا يجوز أن يمتلك العضو الواحد أكثر من عشر مجموع الحصص التى أصدرتها الشركة ولم تبطل قيمتها كما أنه لا يجوز له بحال من الأحوال أن يمتلك عددا من الحصص جملة ثمنها تتجاوز المائتين من الجنيهات .

مادة ١١ — يدفع الشركاء قيمة الحصص التى يكتتبون بها على الوجه الآتى ^(١) :

... ..

(١) يذكر ان كان التسديد على دفعة واحدة أو على دفعات وفى هذه الحالة الأخيرة

يبين عدد ومبلغ وموعد تسديد الدفعات .

وللشركاء الحق فى تسديد جميع القيمة أو أى دفعة منها قبل مواعيدها وللمجلس الادارة أن يؤجل بقرار خاص مواعيد التسديد بصفة عامة أو أن يطيل مهلة التسديد لبعض الشركاء .

وللمجلس الادارة أن يقرر فصل الشريك الذى يتأخر فى تسديد قسطين متاليين وذلك بعد شهر من تاريخ اذاره بالدفع بموجب خطاب موصى عليه يرسل اليه بعنوانه العادى المبين فى طلب الاكتاب . وللشريك المفضول أن يقدم طلبا كتابيا للجمعية العمومية مستأنفا قرار فصله وللجمعية الحكم النهائى فيه .

مادة ١٢ — الحصص اسمية وغير قابلة للتجزئة وهى تستخرج من دفاتر قسائم تتبع بمخصوصه القواعد التى يعينها قسم التعاون بوزارة الزراعة .

وهذه القسائم ذات رقم مسلسل ويوقع عليها بالامضاء أو الختم عضوان من مجلس الادارة وكل ما يسدّد من قيمة الحصة يذكر أولا فأولا من شهادة مؤقتة ولا تستخرج قسائم الحصص النهائية إلا بعد سداد مبلغ قيمتها .

مادة ١٣ — اذا أراد أحد الأعضاء التنازل عن ملكية حصة أو حصص سواء كان ذلك قبل أو بعد استخراج قسائم الحصص النهائية فيجب أن يخطر بذلك مجلس الادارة مع بيان اسم الشخص المتنازل اليه ولا يتم هذا التنازل إلا بموافقة المجلس ويثبت ذلك باقرار كتابى

يقيد في دفتر الشركاء ويوقع عليه بالامضاء أو بالختم كل من المتنازل والمتنازل اليه وعلى مكتب الشركة تدوين ذلك في الحال بظاهر الشهادة المؤقتة أو قسيمة الحصة النهائية المحولة ملكيتها .

مادة ١٤ - تسقط العضوية في الشركة في الحالات الآتية :

(١) استقالة العضو أو وفاته . (ب) فصله .

وفصل العضو من الشركة بقرار من مجلس الإدارة وذلك :

(١) اذا فقد توفّر شرط من الشروط المنصوص عنها في المادة .

الثامنة من هذا النظام الداخلي .

(٢) اذا لم يستد ما عليه من الدين للشركة .

(٣) اذا ارتكب أعمالا من شأنها أن تلحق بالشركة ضررا يذكر

أدبيا أو ماديا .

ويجب أن يكون الفصل بمصادقة الجمعية العمومية وذلك في جميع

الحالات إلا الحالة المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من هذا

النظام ويسرى هذا الفصل من تاريخ قرار مجلس الإدارة بذلك .

أما الاستقالة فانها لا تسرى إلا في نهاية السنة المالية وعلاوة على

ذلك فانها اذا قدمت بعد ابتداء الثلاثة الأشهر الأخيرة من السنة

المالية فسر يانها يكون في آخر السنة التالية .

مادة ١٥ - في أحوال الوفاة والاستقالة والفصل ليس للعضو

المستقل أو المفصول أو لورثة العضو المتوفى حق في مطالبة الشركة

بما لم بموجب المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ إلا بعد.
مضى سنتين من تاريخ الوفاة أو من تاريخ سريان الاستقالة أو الفصل .
وعلى العضو المستقيل أو المفصول أو ورثة العضو المتوفى أن
يردوا الى الشركة ما لديهم من الحصص لالغائها فوراً مع اثبات ذلك.
في كعب الحصص الملقاة في دفتر القسائم المشار اليه في المادة الثانية.
عشرة من هذا النظام .

الباب الثالث — الادارة

مادة ١٦ — يدير الشركة مجلس ادارة مكون من ثلاثة الى سبعة.
أعضاء تختارهم الجمعية العمومية من بين الشركاء .

ومدة العضوية في مجلس الادارة ثلاث سنوات ويتجدد من
أعضائه واحد كل سنة اذا كان المجلس من ثلاثة أعضاء فقط واثنان
اذا كان المجلس من أكثر من ثلاثة أعضاء .

وبصفة استثنائية يستمر مجلس الادارة الأول للشركة لمدة ثلاث
سنوات وفي نهاية هذه المدة يقترح على الأعضاء الذين تسقط عضويتهم
على التوالى ثم يتبع بعد ذلك نظام الأقدمية في إسقاط الأعضاء سنوياً .
ويجوز تجديد انتخاب أعضاء مجلس الادارة الذين يسقطون .

مادة ١٧ — اذا خلت محلات في مجلس الادارة في الفترة التي
بين جمعية عمومية وأخرى وقص بذلك عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة

فان للجلس أن يشغل المحلات الخالية حسب ما تدعو اليه الحاجة القصوى ويستمر هؤلاء الأعضاء المعينون في مراكزهم حتى تنعقد الجمعية العمومية وتقوم بالانتخاب النهای .

مادة ١٨ — يؤدى أعضاء مجلس الادارة أعمالهم بدون أجر ولم حق فقط في استرداد مصاريف الانتقال وغيرها من المصاريف التي يصرفونها في شؤون الشركة .

مادة ١٩ — يجب أن يمتلك أعضاء مجلس الادارة في مجموعهم خمسين حصة على الأقل تودع في خزانة الشركة كتأمين وليس لعضو منهم أن يبيع ما يمتلك منها طول مدة عضويته وحتى تصلى الجمعية العمومية على حساب المدة التي كان فيها عضوا بمجلس الادارة .

مادة ٢٠ — ينتخب مجلس الادارة كل عام في أول انعقاد له بعد الجمعية العمومية رئيسا من بين أعضائه يمثل الشركة أمام القضاء وفى علاقتها مع الجمهور والحكومة وكذلك يعين المجلس عضوا آخر من أعضائه ليحل محل الرئيس بصفة مؤقتة فى حالة غيابه أو عدم امكانه الحضور .

مادة ٢١ — يخول مجلس الادارة لأجل ادارة أعمال الشركة جميع السلطات التي لم يحتفظ بها للجمعية العمومية بمقتضى القانون أو اللوائح .

غير أنه يتعين على المجلس أن يحصل مقدما على موافقة الجمعية العمومية فى حالة شراء العقارات الضرورية لأعمال الشركة وكذلك فى حالة التعاقد على أى تعهد أو قرض يزيد على نصف رأس مال الشركة .

والمجلس أن يتب عنه فى بعض سلطته أو كلها عضوا واحدا أو أكثر من أعضائه وعلى هذا العضو النائب أو الأعضاء النائبين أن يقدموا الى المجلس بيانا عن أعمالهم .

ولا يجوز سحب مبالغ ملك الشركة من المصارف المودعة فيها إلا بتوقيع عضوين من مجلس الادارة يعتمدهما المجلس لذلك وبتوقيع أمين الصندوق معهما .

مادة ٢٢ — يعين مجلس الادارة سكرتيرا للشركة وأميناً لصندوقها ويجوز تعيين شخص واحد لتأدية الوظائفين .

ويعهد المجلس الى سكرتير الشركة وأمين صندوقها إمسالك السجلات والدفاتر المشار اليها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ وفى المادة الحادية عشرة والمواد التى تليها من قانون التجارة الأهلى موزعة بينهما حسب النظام الذى يراه المجلس تنفيذا لمادة ٣٥ من القانون المشار اليه .

ويناط بالسكرتير بصفة خاصة كتابة الاستدعاءات بانعقاد مجلس الادارة والجمعية العمومية وتحرير محاضر جلساتها .

ويناط بأمين الصندوق بصفة خاصة بإيداع المبالغ والمستندات والأوراق المالية المملوكة للشركة والمودعة لديها في المصرف الذي يعينه المجلس وذلك بعد أن يحجز طرفه لأجل المصاريف العادية المبالغ التي يعين المجلس حدتها الأعلى .

وإذا تعين أمين الصندوق من غير أعضاء المجلس فعليه أن يقدم ضماناً عن الأموال والوثائق التي تعهد إليه ويعين مجلس الإدارة قيمة ونوع الضمانة المطلوبة .

ويختد المجلس المكافأة التي تصرف للسكرتير ولأمين الصندوق فإذا أسندت هاتان الوظيفتان أو إحداهما إلى عضوين أو عضو من أعضاء المجلس كان للعضو المعين أن يأخذ هذه المكافأة عن عمله .

مادة ٢٣ — يعقد مجلس الإدارة في مركز الشركة بناء على دعوة الرئيس أو من يقوم مقامه كلما كان لديه عمل يدعو لانعقاده وعلى كل حال فلا بد من انعقاده مرة في الشهر على الأقل .

ويكون الانعقاد قانونياً إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس المجلس أو من يقوم مقامه وأما إذا كان المجلس مكوناً من ثلاثة أعضاء فقط فيجب لصحة انعقاده أن يحضره عضوان على الأقل من بينهما الرئيس أو من يقوم مقامه .

ويصح انعقاد المجلس في غير مركز الشركة بشرط حضور جميع الأعضاء .

- مادة ٢٤ — تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وللرئيس أو من يقوم مقامه أن يرجح أحد الرأيين عند تساوى الأصوات .
- وتثبت القرارات فى محاضر بدقتر خاص ويجب أن يبين فيها أسماء أعضاء المجلس الحاضرين والقرارات الصادرة .
- وتمضى محاضر الجلسات من الرئيس وهو كذلك يصتق على صور المحاضر ومستخرجاتها .

الباب الرابع — المراقب

- مادة ٢٥ — يشرف على أعمال المجلس مراقب يناط به الرقابة على العمل باللوائح وأحكام القانون وانتظام مسك الدفاتر والتحريرات .
- مادة ٢٦ — يراجع المراقب الحسابات السنوية قبل عرضها على الجمعية العمومية وكذلك يراجع قائمة الجرد ومجلات الشركة ويقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العمومية .
- وله فى كل وقت حق جرد خزانة الشركة وأوراقها المالية ومخازنها وأن يفحص جميع سجلاتها وتحريراتها ومستنداتها ويجب تقديمها اليه فوراً بمجرد طلبه إياها .
- وله حق دعوة الجمعية العمومية بصفة غير عادية فى جميع الحالات المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ٢٧ - تنتخب الجمعية العمومية المراقب من بين أعضائها أو من غير الأعضاء ثم يعرض مجلس الادارة فى الحال هذا الترشيح على وزارة المالية بواسطة قسم التعاون للواقعة عليه فاذا لم توافق على الشخص المرشح فيجب دعوة جمعية عمومية أخرى فى بحر ثمانية أيام لتجرى انتخاباً جديداً .

ويعين المراقب لمدة ثلاث سنوات ويموز اعادة انتخابه واذا خلا منصبه فى أثناء هذه المدة فعلى مجلس الادارة فى مدة الثمانية الأيام التالية أن يدعو الجمعية العمومية لانتخاب مراقب آخر .

مادة ٢٨ - يستولى المراقب على مكافأة سنوية تحددتها الجمعية العمومية .

الباب الخامس - الجمعية العمومية

مادة ٢٩ - تتألف الجمعية العمومية من جميع أعضاء الشركة الذين يمتلكون حصة واحدة فأكثر ولا يقل عهد امتلاكهم هذا عن ستة أشهر .

وتجتمع مرة على الأقل فى السنة وذلك أثناء شهر مارس بناء على دعوة رئيس مجلس الادارة لفحص الحسابات السنوية وتقارير مجلس الادارة والمراقب والمناقشة فيها والمصادقة عليها اذا لزم الأمر كذلك لتجديد الانتخابات والمناقشة فى المواضيع الأخرى التى تدخل فى جدول أعمال الجلسة .

وتتخذ الجمعية العمومية أيضا بصفة جلسة فوق العادة بناء على دعوة مجلس الإدارة كلما اقتضت الضرورة ذلك أو بناء على طلب المراقب حسب الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

وليس للجمعية العمومية المنعقدة بصفة جلسة عادية أو فوق العادة أن تنظر إلا في المواضيع الواردة بجدول أعمال الجلسة المبين في إعلان الدعوة .

مادة ٣٠ — الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية تكون بإعلان يرسل الى كل عضوله حق الاشتراك فيها وإذا زاد هؤلاء الأعضاء عن الخمسين عضوا فتكون دعوتهم بالإعلان العام مرتين في بحر ثمانية أيام ويلصق هذا الإعلان على دار عمدة الناحية التي فيها مركز الشركة ودار رئيس مجلس إدارة الشركة .

ويجب أن يرسل إعلان الدعوة أو يلصق قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل الا في الحالات المستعجلة جدًا ويجب في جميع الحالات أن يبين في الإعلان جدول أعمال الجلسة .

مادة ٣١ — الجمعيات العمومية يرأسها رئيس مجلس الإدارة فان غاب رأسها عضو مجلس الإدارة الذى يقوم مقامه ويعين الرئيس ملاحظين لمراقبة التصويت بموافقة الجمعية العمومية .

مادة ٣٢ — لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إلا اذا اجتمع العدد المنصوص عنه فى مادتي ٤٤ و ٤٥ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ويجب أن تصدر القرارات طبقا لأحكام المادتين المشار اليهما .

مادة ٣٣ — تدون قرارات الجمعية العمومية فى دفتر محاضر الجلسات ويوقع عليها أو يختمها الرئيس والسكترير وأحد ملاحظي التصويت على الأقل ويذكر فى محضر الجلسة أسماء أعضاء الشركة الحاضرين والرئيس والسكترير وملاحظي التصويت والقرارات الصادرة وعدد الأصوات التى حازتها .

الباب السادس — الحسابات السنوية، توزيع

الأرباح، المال الاحتياطى

مادة ٣٤ — السنة المالية للشركة تتبدئ من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجب إعداد الحسابات الختامية وعرضها طبقا لنصوص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

وفضلا عما تقدم فإن مجلس الإدارة يعد كل ستة أشهر بيانا عن حالة الشركة من وجهة مالها وما عليها وهذا البيان يقدم فى الحال الى المراقب للوافقة عليه .

مادة ٣٥ — بعد تسديد جميع المصروفات على اختلاف أنواعها واستهلاك نفقات التأسيس وثمان العقارات والأثاث يضاف ما يتبقى

بعد ذلك من الأرباح الصافية بأكمله الى المال الاحتياطى حتى يصير هذا المال مساويا لربح رأس المال المكوّن من الحصص .

ومتى بلغ الاحتياطى هذا القدر يكون توزيع صافى الأرباح كالاتى :

تضاف خمسة وعشرون فى المائة الى المال الاحتياطى الى أن يبلغ نصف رأس المال المكوّن من الحصص ومتى بلغ هذا القدر يكون ما يضاف اليه اثني عشر ونصفا فى المائة من صافى الأرباح ثم يخصص بعد ذلك مبلغ يوزع على الأعضاء فائدة على القيمة الاسمية للخصص التى لديهم بعد استئزال المبالغ التى لم تدفع من ثمنها وهذه الفائدة يجب ألا تتعدى ستة فى المائة بأى حال من الأحوال .

والباقي من صافى الأرباح يوزع على الأعضاء بصفة عائد بنسبة معاملاتهم للشركة .

وللمجموعة العمومية علاوة على ذلك أن تقرر فى أى وقت صرف جزء من صافى الأرباح بعد اضافة ما يلزم اضافته الى الاحتياطى فى سبيل تحسين ناحية اقتصاديا واجتماعيا .

مادة ٣٦ — يحدّد مجلس الادارة كل سنة تاريخ وكيفية دفع القوائم والأرباح العائدة وكل فائدة أرباح عائد لا يطالب به قبل ختام السنة المالية التالية بشهر يعتبر متنازلا عنه ويضاف الى المال الاحتياطى .

الباب السابع — حل الشركة وتصفيتها

مادة ٣٧ — تحل الشركة في جميع الحالات المنصوص عليها
في القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ٣٨ — يحصل الحل والتصفية طبقاً لأحكام القانون
المشار إليه آنفاً .

الناتج الصافي من التصفية بعد ردّ القيمة الاسمية للحصص مخصوصاً
منها الأقساط الغير المدفوعة يجب توزيعه بمعرفة وزارة الزراعة
بالتساوى بين شركات التعاون الزراعية الكائنة بمديرية... ..

مادة ٣٩ — جميع أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ والقرار
الوزارى الخاص بالاقتراض والودائع تعتبر جزءاً متماً لهذا النظام .

وفي حالة ما اذا سنت في المستقبل أحكام تشريعية أو تنظيمية
تستلزم تعديل هذا النظام الداخلى يجب على مجلس الادارة في بحر شهر
من صدورها أن يدعو جمعية عمومية لجلسة فوق العادة ليؤخذ رأياً
في قبول التعديلات التي تقضى بها الضرورة أو تقرير حل الشركة .

امضاءات لجنة المؤسسين

... ..

التصديق على الامضاءات

... ..

الفصل التاسع

حالة الجماعات التعاونية في الوقت الحاضر

إذا ألقينا نظرة عامة على حالة الشركات التعاونية الحاضرة، نرى أنه تأسس منها على حسب القانون الجديد لسنة ١٩٢٣ الى الان نحو مائة وواحد وأربعين شركة موزعة على المديرات كالاتى :

المديرية	عدد الشركات	عدد الاعضاء	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع
البحيرة	١٠	٦٤٥	٤٣٤٣ جنيـه	٥٣٠ مليم ١٤٦٩
الغربية	٢١	١٤١٠	١٣٦٧٦ جنيـه	٥٠٠ مليم ٢٩٣١
الدقهلية	١٥	٧٣١	٨٩٤٩ جنيـه	٦٥٠ مليم ٢٥٤٤
الشرقية	١٣	١٣٢١	١٤٦٩٩ جنيـه	٣٠٠ مليم ٢٩٥١
المنوفية	١٦	٩٧٠	٨٦٩٤ جنيـه	٥٥٠ مليم ٣٤١٤
القليوبية	١٢	١٥١٩	١٢٤١٣ جنيـه	٢٠٠ مليم ٢٥١١
الجيزة	٦	٨٢٩	٤٣٦٧ جنيـه	٥٠ مليم ١٣٢٥
بنى سويف	٦	٧٤٧	٤٨١٤ جنيـه	٩٠٠ مليم ١٤٤١
الفيوم	٣	١٧٨	٣٣٨٠ جنيـه	— مليم ٦٧٦
المنيا	١٨	١١١٩	١٠٤٤٤ جنيـه	٩٥٠ مليم ٢١٥٠
أسيوط	١٢	١٠٥٧	١٠٣٣٧ جنيـه	٣٠٠ مليم ٤٤٥٢
جرجا	٥	١٤٩	١٧٨٦ جنيـه	٥٠٠ مليم ٨٥٦
قنا	٣	١٠٨	١٠٣٨ جنيـه	٥٠٠ مليم ٩٤٦
أسوان	١	٢٤	٢٥٤ جنيـه	— مليم ٢٤٩
الجملة	١٤١	١٠٨٠٧	٩٩١٩٤ جنيـه	٩٣٠ مليم ٢٧٨٢٠

وعدد الأعضاء في كل شركة يتراوح ما بين ١٠ ٦ ٤٠٠ عضو
وقيمة رأس المال للشركة يتراوح ما بين ٢٥٠ جنيها مصريا الى
٢٥٠٥ جنيهاً مصرياً^(١).

نحن لا نزال في الدور الأول من النهضة التعاونية وهو بلا شك
من أشق الأدوار وأصعبها في العمل والتنظيم أو نشر الدعوة وإعداد
الرجال الأكفاء لإدارة الشركات، ويرجع بطء سير الحركة التعاونية
الى كثير من الأسباب أهمها ما يأتي :

(١) "إن أغلب جمعيات (الشركات) التعاون عمادها رجل
واحد . فالجمعية مآله الانحلال . ولما كانت هذه هي حاطها ، فان
الأعضاء لا يعنون بها عناية اجتماعية ولا يقومون في إدارة أعمالها بدور
فعلي . وكل ما يعملونه هو أنهم يستخدمونها لمصلحتهم حين يشترون
منها بالنسيئة . أما اجتماعاتها فانه لا يحضرها إلا عدد ضئيل . وليس
للعضو صوت ما في إجراءاتها وقد يقول هذا (الرجل الواحد) أو تقول
اللجنة إنه لا حيلة لأى منهما في هذا ولكن اللوم في اعتقادي واقع كله
على عاتقهما معا لأن المفروض فيهما أن يعملوا على رفع شأن العضو
وحمله بكل الوسائل الممكنة على أن يكون عضوا حيا في جمعيته . ولقد
علمت من الجمعيات المختلفة ورأيت من اجتماعاتها العامة ما يجعلني
أعتقد أن اللجنة تأمر والأعضاء يطيعون والظاهر أن هؤلاء الأعضاء

(١) احصاء أخذ من قسم التعاون بوزارة الزراعة .

لا يستطيعون أن يفوهوا بكلمة في اجتماعاتهم، إما لجهلهم أو لنقص في شجاعتهم أو لقلة اكتراثهم .

(٢) ليس رجال اللجنة أنفسهم على خبرة حسنة بتعاليم الحركة وأعمالها أو مبادئها . وفي أكثر الحالات لا يفوقهم الرئيس ذاته علما . وإنماهم ليجهلون حتى عناصر الاجتماعات العامة والخطابة . فانك ترى اجتماعاتهم مختلة النظام ليس لأجراءاتها برنامج ولا هي تؤدي من العمل الا قدرا ضئيلا .

(٣) يلوح على بعض الجمعيات أنها تتوق الى زيادة المنطقة التي تستخدمها ليكون لها غنم الاتجار . والى هذا بالتأكيد يرجع عدم ضبط الإدارة من جراء اتساع دائرة لجانها .

(٤) كثير من الجمعيات (الشركات) تتبع طريقة سقيمة هي برفع ثمن سهومها كلما زاد المال الاحتياطي من عام لآخر . وهذا لا يتفق ومبادئ التعاون لأنه بمثابة حائل يقوم في وجه الرجل الصغير .

(٥) هنالك ميل بين من جانب أغلب الجمعيات (الشركات) الى رفع أسعار بضاعتها لتتفح أعضائها (بائدا) وفي النهاية، وفي هذا سنة لما يثار الربح تلك السنة العتيقة .

إذ كان ينبغي أن يكون الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع من العلوبحيث يكفي لسد النفقات ودفع الاعتمادات المختلفة ثم ما يبقى بعد ذلك يوزع على سبيل (العائد) ويجب ألا يعزب عن بالنا أن

الجمعية ليست شركة لتكسب وأنه ينبغي ألا يسمح للوقوف الرأسمالي بأن يتغلب .

(٦) يجب تفهيم المصريين أن القيمة الحقيقية للجمعية ليست في عظم رأس مالها ولكن في الخدمات الفعلية التي تؤديها لأعضائها ، خدمات اقتصادية واجتماعية فان هذا يضع حدا أرجو أن يكون نهائيا لمباهاة بعض الجمعيات بأنها تملك رأس مال كبير ويجعلها تدرك أنه قد تفعل الجمعية المتواضعة لأعضائها برأس مالها الصغير خيرا مما تفعله جمعية كبيرة ذات رأس مال جسيم .

(٧) يجب تعليم الجمعيات (الشركات) أن تباعد عن الموضوعات الدينية والسياسية . فان النسيئة سنة اقتصادية لازمة لجميع الأعمال الاقتصادية ، وهذه قاعدة ثابتة في العالم الاقصادى للتعليم فان لم يحسب للجمعية أكثر من تحسين الحالة المادية لأعضائها ولم تكن تعمل على ترقية كفاءتهم وتكوين أخلاقهم ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية فليس لها من الأهمية الحقيقية إلا النزر اليسير .

هذا هو مركز الحركة في مصر . وواضح منه أنها تعاني عدم وجود رقابة أو جمعية رئيسية على رأسها تقيم مبادئ الحركة وتعمل لأغراض تناول التعليم والتفتيش وصيانة المصالح التعاونية وتوثيق الصلات بين الجمعيات المختلفة وتحقيق الرق وتكون معها على الجملية بمثابة الحارس للروح الحقيقي للحركة التعاون .

(٨) دائرة العمل في الجمعيات الحاضرة محدودة جدا في مصر فينبغي الشروع في توسيع نطاقها وزيادة حركة أعمالها في مختلف الجهات حتى لا تقتصر على شراء الأسمدة والعلف والبذور .

(٩) يجب تدريب الأعضاء على الاتجار تقدا ما أمكن وإلا وجب أن يلاحظوا منتهى الدقة في مواعيد التسديد .

(١٠) يجب أن تكون القروض لأغراض منتجة ما أمكن فإذا كان محب القروض لغير تلك الأغراض فلتجتهد اللجنة بالتأثير الودى في تخفيض المبلغ الى أدنى حد .

(١١) يرجع السبب في تسرب الفساد الى الجمعيات والتعجيل بجماعة كثير منها الى انتفاء المراجعة القويمة المنتظمة للمسابات وعدم التفتيش الدقيق على الأعمال .

(١٢) الجانب التعليمى والاجتماعى للحركة قد أهمل إهمالا مبيها جدا ولم يعد يعتبر إلا فى جمعية أو جمعيتين ليس غير وانما يرجع فيها الفضل الى شخص واحد ذى نفوذ اجتماعى كبير فى قومه . ولا شك أن خير مسبار لأية جماعة تعمل للتغيير الاجتماعى انما هو قيمة ما تقوم به .^(١)

(١) مذكرة عن الأحوال الراهنة لجمعيات التعاون فى مصر للدكتور ابراهيم رشاد .

كتب الدكتور رشاد هذا التقرير فى سنة ١٩٢٢ قبل صدور قانون سنة ١٩٢٣ وقبل تنظيم الحركة التعاونية بواسطة قسم التعاون . فهو اذا يكتب عن الجمعيات القديمة إلا أن أغلب ما ذكر يصح أن ينطبق على الحالة الحاضرة .

الفضل العائش

دور المرأة في الحركة التعاونية في الخارج وما يرجى.
أن يكون في بلادنا منه

إذا أجلنا النظر في أسباب تقدم الأمم وتأخرها من جهة إصلاح
الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى نراها ترجع
إلى نظام البيت ويرجع نظام البيت كله إلى المرأة .

فنحن معشر الرجال صنع أيدي النساء ويرجع ما فينا من قوة
وضعف اليهن لأنهن أول من يغرس في نفوسنا حينما تخرج إلى هذا
العالم نقية لا شائبة فيها ، كل ما في نفوسهن من فضائل وذنابل .
فالويل للأمة التي تكون نساؤها جاهلات ، إذ لا يكون رجالها إلا مثالا
صادقا لأمهماتهم من ضعف وسقم في الأخلاق مهما أوتوا من العلم
والذكاء .

قال نابليون بونابرت في أثناء حديث له مع السيدة (كبن) : إني
أرى طرق التربية قليلة الجدوى فما الذي ينقص الناس لتصبح تربيتهم ؟
فأجابته : "الأمهات" فقال هذا الجواب استحسان الامبراطور وإعجابه .
ثم قال : أجل ! هذا نظام تربية في كلمة واحدة فليكن همك إذا
تدريب أمهات خيرات على تربية أبنائهن .

”البيت : حسن أوقبح ، طهر أودنس . منبع للأصول والتواميس .
التي يخضع لها المجتمع الانساني ، لأن ما يعلق من الآراء في أذهان
الأطفال قبل أن يخوضوا غمار الحياة ، ويدخلوا في معركتها يظهر
للعالم فيما بعد ثم يصير رأيا عاما ، لأن الأمم مجمع من أهل البيوت ولربما
كان القابضون على أزمة الأطفال أقوى سلطانا وأعظم نفوذا من .
القابضين على أزمة الحكومات “ .

قال جول سميون : ان الفضائل العامة ان لم يكن أساسها الفضائل .
الخاصة البيئية فهو شبه شيء بالفضائل في دور التمثيل ، وليس بحجب .
للانسانية من لم يك محبا لابنه .

قضت سنة الكون أن تكون الحياة البيئية مقدمة الحياة الاجتماعية .
وأن تكون التربية الأولى للعقل والأخلاق في البيت حيث ينظر
في شؤون الأفراد الذين سيكون منهم المجتمع الانساني كل على حدته
وحيث يكون طباعهم فردا فردا ... ومن هنا يصبح أن يعتبر البيت أعظم
معاهد الحضارة أثرا وهذه حقيقة قد أدركها الناس قديما .

قال يوناني قديم : ادفع ابنك الى عبد يعلمه يكن لك بدل العبد .
عبدان .

وقال رشت : أخطر أدوار الحياة ” الطفولية ” ففيه يبدأ الطفل .
يتشكل بأشكال من يخاطهم . وكل مرب أقل أثرا من المربي الذي .

قبله . فاذا اعتبرنا الحياة كلها معهد تربية كان تأثير الأم فيمن يطوف الأرض بأجمعها أقل من تأثير مريض ^(١) فيه .

ان للمرأة أثرا كبيرا في الحياة الاقتصادية فان كانت مدبرة ومقتصدة في نفقات البيت استطاع الزوج أن يدخر من كسبه ويظهر هذا الادخار في الأعمال العامة كتأسيس الشركات وإقامة المصانع والقيام بالمشروعات النافعة فتجد المكتبتين يقبلون على الاكتاب في هذه الأعمال النافعة واستثمار ما أدخروه . فتنمو الثروة العامة ويم الرخاء . ويكون الأمر على عكس هذا ان كانت النساء مفرقات بمبذرات لا يبقين على شيء من كسب أزواجهن . ويقبلن على الملاهي والملاذات فيمكن من أكبر العوامل في انحلال الأمة وتقهقرها لذلك اعتنت الأمم الغربية بتربية النساء وتثقيفهن لأنهن ذوات أثر فعال في الحياة الاجتماعية والانسانية اذ كلما تقدمت المرأة وارتقت من الوجهة الأدبية والعلمية وأخذت نصيبها في الحياة وشاطرت الرجل المسئولية نهضت الأمة وأسرعت الى تحقيق غايتها من السعادة .

أنظر الى البلاد التي حررت المرأة من ربة العبودية والاستكانة والخنوع ترها قد خطت خطوات واسعة في مسيل الإصلاح الاجتماعي . فالسويد مثلا لما أباحت للمرأة حرية الانتخاب في المجالس البلدية ،

(١) جول سيمون : الواجب . الأخلاق لصبول ميميز — تريب محمد الصادق

كان أول عمل للنساء فيها تحريم الخمر . ومثل هذا حصل في أمريكا وكان من أثر ذلك تقليل الجرائم .

وللنساء أثر كبير في جماعات التعاون . فهن حين يدخلن في هذه الجماعات ويشعرن بالواجب يسعين للقيام به . فبدلا من أن تشتري سيدة المنزل حاجياتها من غير الحوانيت التعاونية تقبل لتعضيد جماعات التعاون المشتركة فيها وبذلك تريح عائلتها من الوفر التي تحصل عليه من جهة وتعضد الجماعة في مشروعاتها الأدبية والاجتماعية من جهة أخرى .

فاشترك النساء في المشروعات العامة والتعاون خاصة مما يساعد على نجاح هذه المشروعات وخصوصا اذا علمنا أن الرجل يتأثر كثيرا بالمرأة منذ نشأته حتى آخر يوم في حياته فكلما كان المؤثر حسنا كانت النتيجة حسنة أيضا "المرأة بفطرتها مربية الرضيع ، ومعلمة اليافع ، ودليل الشاب وناصحته ، ورفيق الرجل ، وموضع سره ، تبعا لعلاقتها به من أمومة وأخوة ، وحب ، وزواج . فتأثيرها قل أو كثر ، حسن أو سوء ، يتناول كل مصير للرجل " .

ولقد كان دخول النساء في الحركة التعاونية من أسباب نجاحها . وكثيرا ما كانت النساء يثبتن أمام العواصف الاقتصادية التي تتأب الجماعات التعاونية ولا يتزعزعن عن مواقفهن ، واليهن يرجع الفضل في إعادة الجماعة الى سيرتها الأولى وكذلك لمن الفضل في نشر الدعوة التعاونية ونجاحها .

قال هليوك أحد أقطاب النهضة التعاونية الانجليزية : "تقدمت نهضة التعاون كثيرا بواسطة النساء ... وكثيرا ما أقضت النساء حوائيت (جماعة) كننت على وشك الافلاس والزوال ، حينما تنقص الأرباح يبدأ الرجال في الخروج من (الجماعة) ولكن النساء لا يفعلن ذلك مطلقا فقد وقع في كثير من الأحيان أن يفتر الرجل عند اشتداد العاصفة كفرار الفيران على ظهر المركب عند غرقها وأبى النساء إلا المحافظة على الجماعة فكان لهن الفضل في بقائها الى النهاية^(١) .

وقد ذكرنا أن في إنجلترا نحو ٣٩٠ جمعية وعدد أعضائها ١٩٥٠٠ عضو ومهمة هذه الجماعات أن تنشر فوائد التعاون ومزاياه في الطبقات الفقيرة واليهن يرجع جزء كبير من الفضل في انتشار الحركة التعاونية .

دور المرأة في مصر

ان ما نحن عليه من ضعف أخلاقى، وفقر علمى واقتصادى يرجع كما قدمنا الى سوء التربية الأولى أى التربية المنزلية .

ليفكر الانسان فيما عليه البيوت من سوء النظام وإهمال تربية الأطفال حتى أصبحت الوفيات فيهم بكثرة مرعبة وكذلك انتشرت الأمراض المعدية، ولولا جودة المناخ وحرارة الشمس لكنت مصرنا اليوم مسيرة من سير الغابرين .

فالفوضى التي عليها منازلنا هي المؤثر الفعال في فوضى أخلاقنا وحالتنا الاجتماعية والاقتصادية .

فاذا أردنا الإصلاح الحقيقي رأيناه ينحصر في جملة واحدة: "حرية المرأة" . وإذا قلنا حرية فأنما نعني الفضيلة ، لأن الحرية شرط الفضيلة الأساسي ، ولا فضيلة لمستبعد والفضيلة لا تكون إلا بالعلم . فالإنسان الفاضل هو الإنسان الحر حقاً ولن يتأتى له ذلك إلا إذا عرف واجباته فأدّاها وحقوقه فطلبها واحتفظ بها . ولا يصل الإنسان الى معرفة حقوقه وواجباته إلا من طريق العلم الصحيح .

تعليم المرأة التعليم الصحيح هو أول الواجبات في إنقاذ أمتنا مما هي فيه من الشقاء والبلاء المهتدين لكانها .

أما قول بعض قصار النظر : إن تعليم المرأة يخرجها عن وظيفتها الأصلية ، وظيفه الأمومة والزوجية فهو قول مردود "لقد بينت الفطرة ما لكل من الرجل والمرأة من الوظائف وما على كل من واجب في المجتمع فلقد خلق الله الرجل ، وخلق المرأة ليؤدى كل ما يصلح له . وليسد الفراغ الذي من أجله خلق . فلا يتسنى لأحدهما أن يحمل محل الآخر أو يؤدى وظيفته ، فان وظائفهما مختلفة بينة ، منفصل بعضها عن بعض . فلهذا كانها كالرجل كانه . وبينهما على استقلال كل منهما عن صاحبه صلات ، ومقتضيات الجنس البشرى تستدعي وجودهما معا . ولا بد من دخولهما في كل اعتبار لرق المجتمع" .

العلم الصحيح يتبسه المرأة لوظائفها فيحملها على تأديتها بأمانة وإخلاص فإذا كنا من أنصار حرية المرأة فمطلبنا الأول هو تثقيفها التثقيف الحق وتوسيع معارفها وإحاطتها بما يلزم الحياة من فروع وعمل .

إن خوف الرجل من تعليم المرأة وحريتها يرجع الى سبب واحد وهو حرصه على عفتها . ونحن لا نعيب على الرجل ذلك الحرص بل نشاركه فيه . غير أننا نقول : إنه أخطأ طريق العفة الحقبة التي مبعثها الفضيلة عن علم ، ولكن العفة الناشئة عن الخوف فهي صفة زائفة لأن مصدرها ليس من وحي النفس وإنما سببه خارجي وكثيرا ما تزلزل بزوال هذا السبب ، والضعيف الجاهل لا فضيلة له وإن ما يظهره أمام الناس من تقى وورع إن هو إلا مظهر من مظاهر الخنوع والاستسلام للقوى ، فإذا ما خلا بنفسه عاد الى سيرته الأولى تحكمه شهواته وتسيره رغباته الحيوانية .

نريد إذا امرأة حرة عالمة بواجباتها وحقوقها ، قاننة لربها ، ذاكرة لتسعادة وطنها ، حافظة لنظام بيتها ، وفية لزوجها ، طابعة ولدها بمبسم الفضيلة والوفاء للواجب .

إذا استطعنا أن نوجد نساء بهذا الوصف ضمنا الحسنيين .

لا خوف من مساواة المرأة بالرجل بل أصبح من الضروري العمل على إيجاد هذه المساواة حتى تثبت كفتا ميزان الحياة على قدم

العدل والطمانينة . فتخف أعباء الرجل ومسئوليته ، وإذا وصلت المرأة الى هذه الدرجة أمكنها أن تشاطر الرجل الحياة عن جدارة واستحقاق ، شاعرة بمسئوليتها .

تكتسب النهضة الاقتصادية التعاونية بانضمام المرأة اليها كثيرا ، اذ تعل من شأنها ، وترقى الأمة في مدارج الفلاح . ولنذكر دائما أن الأخلاق والعلم هما الشرط الأساسى لتقدم الأمة . وأن البيت الذى عماده المرأة هو المبدأ والنهاية للرقى أو الانحطاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للأمة .

ملحق

(١) قانون نمرة ٢٧ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الأحكام الخاصة بشركات التعاون الزراعية المصرية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون المدنى الأهل وقانون التجارة الأهل وقانون المرافعات الأهل وقانون العقوبات الأهل ؛
وبما أنه من الملائم تشجيع تأليف شركات تعاون زراعية مصرية ووضع الاحكام الخاصة بتكوينها وادارتها ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزراء المالية والحقانية والزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول — أحكام عامة

مادة ١ — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون تعد شركات تعاون زراعية مصرية الشركات المؤلفة من زارعين مصريين والتي يقصد من تكوينها السهر على ما للشركاء من مصالح زراعية وتحقيقها بالوسائل القائمة على مبدأ التعاون .
مادة ٢ — يجوز أن يكون الفرض من هذه الشركات القيام بجميع ما يتعلق بالزراعة من عمليات البيع والشراء والانتاج والصناعة والتأمين والاقتراض والاستقراض .
ولها بنوع خاص :

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٢ لسنة ١٩٢٣

(١) أن تشتري لحساب الشركة الأسمدة والتقاوى والمواشى والحاصلات الزراعية وأن تشتري الآلات والعدد الزراعية أو أن تستأجرها لكي تبيعها بعد ذلك الى الشركاء أو تبيعها لهم .

(٢) أن تنظم استغلال حاصلات الأرض أو الصناعات الزراعية الأخرى بطريقة الاشتراك .

(٣) أن تنكفل بأن تبيع بالجملة أو بالقطاعى ما للشركاء من حاصلات نجت من الاستغلال أو من الصناعات الزراعية .

(٤) أن تنكفل بأعمال الري والصرف وتطهير الترع وتصليح الأراضى المصلحة الشركاء .

(٥) أن تقبل ودائع الأموال من الشركاء وأن تقرضهم ما يلزمهم من قنود لحاجاتهم الزراعية المحضة .

مادة ٣ — لهذه الشركات كذلك أن تعفى بالدفع عن المصالح الزراعية بصفة عامة وترقيها .

ولكن لا يجوز لها أن تشتغل بالمسائل السياسية أو الدينية أو بتقديم المساعدة أو المعونة بأية وسيلة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية، والا فان جزاؤها الحل .

مادة ٤ — لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الشركات مصالح أفراد غير الشركاء الا اذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الشركة بغرض خدمة مصالح الشركاء على وجه أتم .

مادة ٥ — تشمل كلمة "الزارعين" الواردة فى المادة الأولى من يستولون أرضا زراعية ككلاك أو مستأجرين أو بأية صفة أخرى وكذلك الذين يشتغلون بزراعة الأرض بحكم مهنتهم أو صناعتهم أو يزاولون عماله ارتباطا بالزراعة أو صناعة ذات ارتباط بها كذلك .

مادة ٦ — شركات التعاون الزراعية المصرية المكونة طبقاً لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول الهبة والوصية والانتفاع بالأوقاف المحبوسة لمفعليها .

وهي خاصة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٧ — لا يطلق اسم شركة تعاون زراعية مصرية إلا على الشركات التي يعترف بها هذا القانون .

مادة ٨ — يجب أن تكون لكل شركة تعاون زراعية مصرية تسمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتي :

(١) الفرض الأصلي من أعمالها .

(٢) اسم المدينة أو القرية التي بها مركزها .

ويجب أن لا تتضمن تسمية الشركة اسم أى شخص .

مادة ٩ — يجب أن يذكر اسم الشركة كما هو موضح في المادة السابقة في دفاتر الشركة وعقودها ومراسلاتها مشفوعاً برقم تسجيلها في سجل شركات التعاون الزراعية المصرية .

مادة ١٠ — يكون مركز الشركة في المدينة أو القرية التي تزاوّل فيها أعمالها .

ولا يجوز أن يكون لها فروع في أماكن أخرى إلا إذا كان ذلك لشراء ما تحتاج إليه أو لتصريف حاصلاتها وحاصلات الشركاء .

ولا يجوز أن تؤلف في قرية واحدة يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نفس أكثر من شركة واحدة لفرض واحد إلا بإذن من وزير الزراعة .

مادة ١١ — تؤلف الشركة من شركاء يختلف عددهم بشرط ألا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الشركة قابل للتغير . ويجوز أن يتكون رأس مالها الأصلي من اشتراكات وأهبة أو من حصص أو أسهم .

مادة ١٢ — مسئولية الشركاء محدودة فلا تمتد إلى قيمة الأنصبة والحصص أو الأسهم إلا إذا نص عقد التأسيس أو نظام الشركة على ما يخالف ذلك . وهى على التقيض من ذلك غير محدودة بالنسبة للشركات التى يكون غرضها الأصل الاعتماد المالى الزراعى .

والشركات ذات المسئولية غير المحدودة يجوز تكوينها بشئ رأسمال . ويجب على أية حال أن يزداد على اسمها أن ” مسئوليتها غير محدودة “ .

الباب الثانى — فى تأسيس الشركات وتسجيلها

مادة ١٣ — الأشخاص الذين يشتركون لأجل تأسيس الشركة تتألف منهم لجنة .
المؤسسين .

ولا يجوز أن تتألف هذه اللجنة من أقل من عشرة أعضاء .

مادة ١٤ — يكون أعضاء لجنة المؤسسين مسئولين بطريق التضامن عما يستلزمه .
تأليف الشركة من قفقات وعما يتخرج عنه من تعهدات .
فاذا تعذر تكوين الشركة لسبب من الأسباب فليس لم أى حق فى الرجوع على .
الذين اكتتبوا باشتراكات أو حصص أو أسهم .

أما اذا تألفت الشركة فانها ترد اليهم ما ألقوه من مصاريف لتأسيسها وتعيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٥ — أعضاء لجنة المؤسسين مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتتابات الواردة فى عقد التأسيس الابتدائى وعن الأنصبة العينية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التى قد قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٦ — تتولى لجنة المؤسسين تحضير العقد الابتدائى لتأسيس ومشروع نظام الشركة وعمل المسامح اللازمة للحصول على تسجيلها .

مادة ١٧ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائي على ما يأتى :

- (١) تاريخ ومكان تحريره .
 - (٢) أسماء أعضاء لجنة المؤسسين ومحل اقامتهم وكذلك أسماء المكتنين الآخرين ومحل اقامتهم ان وجدوا .
 - (٣) اسم الشركة .
 - (٤) مركزها .
 - (٥) الفرض من أعمالها .
 - (٦) مئمتها .
 - (٧) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتب به أو دفع من الحصص أو الامهم وكذلك قيمة الأنصبة والحبات ان وجدت .
- ويحرر عقد التأسيس ومشروع نظام الشركة من نسختين ويجب أن يوقع عليهما .
- بامضاءات أعضاء لجنة المؤسسين أو بأختامهم مع التصديق عليها .
- مادة ١٨ — من الضروري لتأليف الشركة أن يدفع مبلغ أولى لا يقل عن خمسين جنيها . فاذا كانت الشركة من الشركات ذات رأس المال يجب ألا يكون هذا المبلغ أقل من خمس مجموع رأس المال المكتتب به .
- ويودع هذا المبلغ في خزانة المديرية أو في بنك توافق عليه وزارة الزراعة ويكون مرخصا له بقبول هذه الوديعة . ويجب أن يبقى المبلغ مودعا الى أن يتم تسجيل الشركة .
- مادة ١٩ — ينشأ في وزارة الزراعة طبقا للقواعد التي تبين في قرار يصدر من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير المالية :

- (١) قسم لتسجيل الشركات والتفتيش عليها .
- (٢) لجنة استشارية تمتد الوزير والقسم المدّ كوريكل رأى له مساس بتأليف الشركات وبإدارة عملها وكذلك بحركة التعاون بوجه عام .

ويمكن إيجاد فروع لقسم التسجيل في الأقاليم إذا اقتضى ذلك انتشار حركة التعاون .
وينشأ في عاصمة كل مديرية أو محافظة طبقاً للقواعد التي تبين في قرار واداري مجلس
من مندوبي الشركات الموجودة في المديرية أو المحافظة تكون مهمته الاشراف على المصالح
المشتركة والدفاع عنها ومساعدة الشركات الممثلة في المجلس بأرائه ونصائحه . وهذا المجلس
يرأسه المدير أو المحافظ يعاونه مفتش من قسم التسجيل .

مادة ٢٠ — ترسل لجنة المؤسسين نسخة من عقد التأسيس الا لتدأى ومن نظام
الشركة الى قسم تسجيل الشركات .

ويقصر عمل هذا القسم على التثبت من مطابقة هذه العقود لأحكام القانون .
فاذا كانت مطابقة لها ولم يتضح من عقد التأسيس وجود اكتابات أخرى غير
اكتابات المؤسسين تولى القسم قيد الشركة في سجل الشركات وشرع في عملية النشر
المنصوص عليها في المادة الثالثة والعشرين من هذا القانون .
ويبعث قسم التسجيل الى لجنة المؤسسين بشهادة دالة على تسجيل الشركة وعلى نشر
العقود المتقدم ذكرها .

مادة ٢١ — يحصل تسجيل الشركة بأنت يسجل في سجل الشركات وتحت رقم
خاص فيه ملخص من نظام الشركة يشمل ما يأتي :

- (١) اسم الشركة ومركزها .
- (٢) غرضها .
- (٣) مدتها .
- (٤) رأس المال المكتتب به ورأس المال المدفوع أو اشارة الى أن الشركة ذات
مسؤلية غير محدودة .

- (٥) القيمة الاسمية للأهمم أو الحصص وقيمة الأنصبة والحبات إن وجدت .
- (٦) أسماء الشركاء المؤسسين وسجل اقامتهم .

(٧) الشروط المقررة في نظام الشركة بشأن قبول الشركاء أو انخراطهم أو انفساحهم .

(٨) عدد أعضاء مجلس الإدارة وسلطاتهم وأسماء الأعضاء الأول اذا كانت

أسمائهم واردة في عقد تأسيس الشركة وفي نظامها .

(٩) كل بيان آخر يرى قسم التسجيل فائدة من الإشارة اليه في السجل . وتحفظ

نسخة عقد التأسيس ونسخة نظام الشركة في محفوظات القسم .

مادة ٢٢ — اذا كان رأى القسم أن عقد التأسيس أو نظام الشركة غير مطابقين.

لقانون فعليه ارسالها لجنة المؤسسين لمطابقتها لأحكام القانون .

وإذا اعتبرت هذه العقود مطابقة للقانون أو عدلت بحيث جعلت مطابقة له ولكن

تبين من عقد التأسيس وجود مكتبتين آخريين في الشركة فعلى القسم أن يطلب من لجنة

المؤسسين عقد اجتماع يحضره كل المكتبتين للتصديق على نظام الشركة .

وفي هذه الحالة لا تسجل الشركة الا بعد هذا التصديق . ويرسل الى قسم التسجيل .

محضر عن ذلك و يشار الى هذا المحضر في عملية النشر المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٢٣ — يحصل النشر المنصوص عليه في المادة العشرين في نشرة شركات

التعاون التي تصدرها وزارة الزراعة ، أو في الجريدة الرسمية الى أن يتم اصدار هذه النشرة

ويقوم النشر على هذه الصورة مقام كل نشر آخر نص عليه القانون العادى بشأن تأسيس

الشركات .

و يكون هذا النشر بإيراد الملخص المسجل في سجل الشركات مع بيان رقم قيد

الشركة في السجل المذكور .

وتعد الشركة مؤهلة من تاريخ هذا النشر .

مادة ٢٤ — كل ما يطرأ من التعديلات على نظام الشركة يجب تسجيله ونشره .

طبقاً للأحكام السابقة .

ولا يمكن التمسك بهذه التعديلات قبل الغير إلا من تاريخ نشرها .

مادة ٢٥ — تعنى شركات التعاون الزراعية المصرية من كل الرسوم النسبية أو غيرها عن كل عقد خاص بتأسيسها أو بتعديل نظامها .
و يكون التصديق على الامضاءات وكذلك النشر فيما يتعلق بهذه العقود بغير عوض .

الباب الثالث — حقوق الشركاء وواجباتهم

مادة ٢٦ — يجب أن توافر في الشريك الشروط الآتية :

(١) أن يكون عمره ثمانى عشرة سنة كاملة ميلادية على الأقل . أما القاصرون الذين يقل عمرهم عن ثمانى عشرة سنة فيجوز أن ينوب عنهم أوصياؤهم .

(٢) أن يكون زارعا تطبق عليه أحكام المادة الخامسة .

(٣) أن يكون مصرى الجنس .

(٤) أن يكون مقبىا في الجهة (المدينة أو القرية) التي تراول الشركة فيها عملها أو أن يكون في حيازته أرض واقعة فيها سواء كانت ذلك بصفته مالكا أو بصفته مستأجرا أو بأية صفة أخرى .

(٥) أن يكون قد خضع للأحكام الموضوعة لنظام الشركة سواء فيما يتعلق بدفع الاشتراكات أو رسوم القبول أو الحصص أو الامهم أو الاكتاب بها . وعلى كل حال لا يجوز تطبيق القبول على الاكتاب في أكثر من مهم واحد .

مادة ٢٧ — لا يجوز أن يقبل كشريك :

- (أ) من أشهر اغملاسه .
 - (ب) المحجور عليه إلا أن يكون القيم عليه قائما به .
- مادة ٢٨ — تحقد صفة الشريك :
- (١) باستقالة الشريك أو بوفاته .
 - (٢) بانخراجه من عداد الشركاء .

ويكون هذا الاتحاج في الأحوال الآتية :

- (١) إذا فقد الشريك شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة السادسة والعشرين أو إذا وقع في حالة من حالات فقدان الأهلية المنصوص عليها في المادة السابعة والعشرين ؛
- (٢) إذا لم يسدّد ما عليه من ديون للشركة ؛
- (٣) إذا أتى أعمالا من طبيعتها أن تلحق بالشركة ضررا جسيما معنويا كان أو ماليا .

مادة ٢٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة الثانية والثلاثين يجب أن تصدق الجمعية على اتحاج الشريك طبقا للشروط المقررة في المادة الخامسة والأربعين .

ليس للشريك المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء وللاذائيه أو ورة دائي الشريك المتسوفى من حق إلا فى أن يستردوا قية ما للشريك من حصص أو أسهم بنسبة رأس المال المدفوع أو بنسبة ما للشركة الموجود فى ختام السنة المالية الجارية طبقا لحساب المصدق عليه من الجمعية وبعد استئزال كل ما عليه من دين للشركة .

وعند تقدير ما للشركة ينبغى ألا يدخل فى حاسبه المال الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا الديون التى حل أجلها ولم تدفع .

ولا يرد أى مبلغ إذا كان ما للشركة بعد تقديره طبقا للقواعد السابقة أقل من رأس المال عند تأسيس الشركة .

مادة ٣٠ — يبقى العضو المستقيل أو الذى فصل من عداد الشركاء وكذلك ورة العضو المتوفى مرتبطين بالتعهدات ازاء النسيمة لمدة سنتين من تاريخ الخروج من الشركة أو الوفاة فيما يتعلق بما أبرمته الشركة من أعمال الى ذلك التاريخ وفى حدود المسئولية المقررة فى نظام الشركة .

مادة ٣١ — لا يجوز لأى شريك أن يمتلك حصصا أو أمهما يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال الشركة .

- ولا يجوز بأية حالة أن يزيد هذا المجموع على مائتي جنيه مصرى .
- ولا يجوز أن تكون قيمة الحصص أو الأسهم أقل من جنيه مصرى واحد أو أكثر من أربعة جنيهات مصرية .
- وتكون الأسهم دائماً اسمية وغير قابلة للتجزئة .
- ولا يجوز إلحز عليها إلا بسبب ديون للشركة .
- ولا يجوز التنازل عنها بغير موافقة مجلس الإدارة .
- مادة ٣٢ — لمجلس الإدارة أن يفصل من عداد الشركاء كل شريك تأخر في سداد قيمة حصصه أو أسهمه وذلك بعد مرسومه على إنذاره بخطاب موصى عليه يرسل بالعنوان الوارد في عقد الاكتتاب .
- ويجوز للشريك في هذه الحالة أن يستأنف قرار إخراجهِ من الشركة أمام الجمعية العمومية للشركة .
- مادة ٣٣ — إصدار الأسهم غير محدود بعدد في حالة ما إذا كان نظام الشركة يعلق قبول الشركاء الجدد على الاكتتاب في الأسهم .
- ولا يجوز للشركة أن تصدر أسهماً تنقص قيمتها عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عليها .

الباب الرابع — في إدارة الشركة

- مادة ٣٤ — يتولى إدارة الشركة مجلس تنتخبه الجمعية العمومية من الشركاء طبقاً لأحكام نظام الشركة .
- ويتجوز المجلس من أعضائه رئيساً يمثل الشركة .
- ولا يتقاضى عضو مجلس الإدارة أجراً على عمله .
- مادة ٣٥ — ليس أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين شخصياً عن أعمال الشركة التي يبرونها في حدود تفويضهم .

ولكنهم مسئولون عن القيام بهذا التوكيل وبصفة عامة عن التعهدات التي يفرضها عليهم القانون ونظام الشركة .

وهم مسئولون بصفة خاصة عما يأتي :

- (١) وجود المبالغ التي دفعها الشركاء وجوداً فعلياً ؛
 - (٢) وجود الأرباح التي نص في الحسابات على توزيعها بين الشركاء حقيقة ؛
 - (٣) وجود الدفاتر التي نص عليها القانون ومسكها بطريقة نظامية ؛
 - (٤) تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية ؛
- فاذا قاموا بأعمال لا تدخل في عداد الأعمال التي أشار نظام الشركة بأنها من متناول عمل الشركة فليسهم شخصياً مسؤوليتها سواء قبل الشركة أو قبل الغير .

مادة ٣٦ — مجلس الإدارة خاضع لرقابة الجمعية العمومية في كل عمل خاص بإدارة الشركة .

مادة ٣٧ — يجب أن يكون لكل شركة مراقب واحد على الأقل مكلف بالإشراف على العمل بنظام الشركة وعلى إدارة الشركة إدارة نظامية .
والجمعية العمومية هي التي تختار المراقبين سواء من الأعضاء أو من غيرهم ولكن ينبغي أن توافق وزارة المالية على هذا الاختيار .

مادة ٣٨ — يجوز أن ينص نظام الشركة على أن تعين الجمعية العمومية لجنة مراقبة يشترك فيها أعضاء من الشركاء .
والغرض من هذه اللجنة الإشراف على أن تجري أعمال الشركة بطريقة نظامية وحماية مصالح الأعضاء .

مادة ٣٩ — القضايا التي يراد إقامتها لمصلحة الشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضائه ينبغي أن تقررها الجمعية العمومية وأن يباشرها المراقبون أو لجنة المراقبة باسم الشركة .

يجوز لكل شريك أن يبلغ المراقبين أو لجنة المراقبة ما يدوله من أعمال مجلس الإدارة أو من أعمال أحد أعضائه مخالفا للقانون أو لنظام الشركة أو ضارا بمصالح الشركة بوجه من الوجوه وللمراقبين كما لجنة المراقبة الحق في دعوة جمعية عمومية غير عادية لابت في هذه الطلبات كلما بدا أنها خطيرة أو أنها تدعو إلى العجلة . وتكون دعوة الجمعية العمومية واجبة عليهم اذا طلب اليهم ذلك عدد من الشركاء يبلغ ثلث المجموع الكلى . فان أبوا دعوتها كان لهذا الجمع من الشركاء الحق في رفع الخصومة إلى القضاء رأسا باسمه ولمصلحة الشركة .

مادة ٤ — يجب على كل شركة أن يكون لديها ، غير الدفاتر التجارية المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة والمواد التي تليها من قانون التجارة الأهلى ، الدفاتر الميمنة بعد وهي :

(١) دفتر الشركاء وتبين فيه أسمائهم وصناعاتهم ومحل إقامتهم وتاريخ قبولهم واستقلالهم أو وفاتهم أو فصلهم من عداد الشركاء وكذلك حساب المبالغ التي دفعوها أو سحبوها ؛

(٢) دفتر الأسهم أو الحصص ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الشركاء وكل ما طرأ عليها من إلغاء أو نقل ؛

(٣) دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة ؛

(٤) دفتر محاضر جلسات الجمعيات العمومية .

مادة ٤١ — قبل بدء العمل في دفتر اليومية ودفتر الجرد والدفاتر الأخرى التي نص عليها في المادة السابقة يجب أن تمر وأن تعلم كل صحيفة منها بعلامة قسم تسجيل الشركات أو بعلامة موظف من موظفى المحافظة أو المديرية يتدبى القسم المذكور خصيصا للقيام بهذا العمل .

لا ينافى أى رسم على أتمام هذه الاجراءات .

وفى نهاية كل سنة مالية للشركة يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من ذلك القسم أو الموظف عقب آخر صحيفة مكتوبة .

ولكل انسان حق الاطلاع بغير مقابل على دفتر الشركاء ودفتر الأسهم والحصص كما يجوز له أن يأخذ صورة أو ملخصا منه بمصاريف على طرفه .

مادة ٤٢ — على الشركة أن ترسل سنويا فى ختام السنة المالية الى قسم التسجيل :

(١) صورة من الحساب الختامى السنوى ومن حساب الأرباح والخسائر مشفوعة

بالتقارير المقدمة من أعضاء مجلس الادارة ومن المراقبين وبحضر الجمعية العمومية العادية التى اعتمدت الحسابات المذكورة ؟

(٢) كشفا بحركة الشركاء أثناء السنة مينا به من انضم الى الشركة ومن خرج منها من طريق الاستقالة أو الفصل من عداد الشركاء أو الوفاة .

ويجب على الشركة كذلك أن تبث الى ذلك القسم بصورة من كل محضر من محاضر الجمعيات غير العادية فى كل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها وأن تقدم له فى أى وقت جميع البيانات التى يطلبها منها بشأن ادارة الشركة .

ولمفتى القسم المذكور على الدوام الحق فى أن يطلعوا على الدفاتر وأوراق الحسابات الخاصة بالشركة وفى أن يفتشوا على مكاتب الشركة ومخازنها وورشها ومصانعها .

وفوق ذلك يجب على الشركات ذات المسئولية غير المحدودة أن ترسل الى القسم فى ختام كل سنة مالية كشفا بأسماء الشركاء جميعا وعناوينهم وتواريخ قبولهم فى الشركة أو خروجهم منها .

والصور والكشوفات والبيانات المشار اليها فى هذه المادة ينبغى أن يكون مصدقة عليها من الرئيس والمراقب بمطابقتها للاصل .

الباب الخامس — فى الجمعيات العمومية وفى حسابات الشركة

مادة ٤٣ — يجب أن تعقد الجمعية العمومية العادية للشركة مرة على الأقل فى كل سنة فى خلال الثلاثة الشهور التى تلى ختام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات

السوية وعلى تقارير مجلس الإدارة والمراقبين وعند الاقتضاء لتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين واستبدالم طبقاً لأحكام نظام الشركة .

مادة ٤٤ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في الماد الخامسة والأربعين التالية . تكون الجمعية العمومية مكونة تكويناً صحيحاً متى حضر اجتماعها نصف الشركاء بأجمعهم . أو بطريق الاثابة .

فاذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التي تعقد بدعوة ثانية في خلال الثلاثين يوماً التالية مكونة تكويناً صحيحاً مهما يكن عدد الشركاء الحاضرين أو المثلين فيها .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وعند الاقتسام يكون صوت من يرأس الاجتماع مرجحاً .

وليس لكل شريك الا صوت واحد مهما يكن عدد ما يملك من حصص أو أسهم . ويجوز للشركاء الغائبين أن ينيبوا عنهم شركاء آخرين . على أنه لا يجوز لأحد أن ينيب عن أكثر من شريك واحد .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يعطوا أصواتهم في المفاوضات الخاصة باعتماد حسابات الشركة أو بالأموال المتعلقة بمسئوليتهم .

مادة ٤٥ — لأجل اصدار قرار في أمر من الأمور المالية بعد لابد في الاجتماع الأول من حضور ثلاثة أرباع الشركاء ومن الحصول على أصوات نصف الأعضاء الحاضرين أو المثلين . وهذه الأمور هي :

(١) حل الجمعية قبل الأجل المقروض لها في النظام أو إطالة الأجل المذكور؛

(٢) انضمام الشركة الى شركة أخرى؛

(٣) فصل أحد الشركاء؛

(٤) تعديل الغرض من الشركة أو ادخال أى تعديل آخر على نظام الشركة .

فإذا لم يتكامل هذا العدد في الجمعية أو لم يحصل القرار على عدد الأصوات المتقدم ذكره فيجوز للجمعية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين بأقsemهم أو بطريق الاثابة أن تصدر قرارا مؤقتا في هذه الحالة تدعى الجمعية العمومية مرة أخرى الى الانعقاد ويذكر في الدعوة بيان القرارات المؤقتة الصادرة في الاجتماع الأول وهذه القرارات تصبح نهائية .
واجبة التنفيذ متى أيدتها الجمعية العمومية في انعقادها الجديد وحضر اجتماعها ثلث الشركاء .
على الأقل .

مادة ٤٦ — يجب على مجلس الادارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الشركة ويختمها بحيث تشمل :

(١) الحساب الختامى لسنة المنتهية ؛

(٢) حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر لمشغودين بالمستندات المثبتة لما على المراقب لقسمهما قبل انعقاد الجمعية العمومية التى مسئولق عليها بمخسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وقرير المراقب متى تم وضعه فى مركز الشركة مدة الثمانية الأيام على الأقل التى تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق . ولكل شريك حق فحصها .

مادة ٤٧ — اذا تبقى شئ بعد سد كل الصفقات ووفاء كل الالتزامات كان هذا الباقى ربحا صافيا للشركة يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ من الصافى أولا مبلغ للاحتياطى لا يقل عن ٢٥ فى المائة من صافى الأرباح فإذا كانت الشركة من الشركات التى لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٥ فى المائة من صافى الأرباح .

ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى النصف متى بلغ الاحتياطى نصف رأس مال الشركة المدفوع .

ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للشركاء الذين يملكون حصصا أو أسهما الفائدة التى قررها نظام الشركة ويجب ألا تزيد هذه الفائدة على ٦ فى المائة .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للحصص أو الأسهم بعد استئصال المبالغ التى لم تدفع بعد والباقي بعد ذلك يوزع بين الشركاء بمثابة تجاوز لهم بنسبة الأعمال التى أبرمها كل منهم مع الشركة .

مادة ٤٨ — يتكون المال الاحتياطى للشركة فيما عدا المبلغ المأخوذ له طبقا لسلادة السابقة من الموارد الآتية :

- (١) ما ينتج مما قد يفرض من رسوم الانضمام الى الشركة ؛
- (٢) الهبات التى لم تخصص لغرض معين ؛
- (٣) الفوائد والأرباح ومبالغ التجاوز التى لم تطلب فى خلال المدة التى يسقط بعدها حق المطالبة بها .

مادة ٤٩ — اذا قصص مال الاحتياطى الى أقل من ٢٥ فى المائة من رأس مال الشركة يجب أن يسد العجز فى السنوات التى تلى السنة التى بلغ القصص فيها ٢٥ فى المائة وذلك قبل كل خصم أو دفع فوائد أو تجاوز .

أما اذ بلغ المال الاحتياطى ضعف رأس المال المدفوع فيجوز أن تستعمل الموارد التى كانت مخصصة له فى تكوين مال احتياطى غير عادى يجب أن تشتري به سندات من سندات الدين العمومى المصرى .

مادة ٥٠ — يصدر وزير الزراعة بعد الاتفاق مع وزير المالية قرارا يبين فيه القواعد التى يجب اتباعها فى عمليات التسليف للشركاء أو قبول الودائع منهم وكذلك فى عمليات الاستراض التى تعقدتها الشركة .

الباب السادس — في حل الشركة وفي تصفيتها

مادة ٥١ — تنتهى الشركة في الأحوال الآتية :

- (١) اذا انقضت المدة المقررة لها وهذا إلا اذا أطيئت المدة المذكورة؛
- (٢) اذا تمت الأعمال المعينة التى أسست الشركة من أجلها أو حدثت من العقبات أثناء العمل ما يجعل إتمامها من الأمور المتعذرة؛
- (٣) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الشركة بحيث يصبح الاستقرار في العمل مستحيلا أو دأعيا الى الخسارة إلا اذا قررت الجمعية العمومية إصدار أسهم جديدة للاستعاضة عن المبلغ الضائع؛
- (٤) اذا نقص عدد الشركاء الى أقل من عشرة؛
- (٥) اذا انضمت الشركة الى شركة أخرى من شركات التعاون الزراعى؛
- (٦) اذا صدر قرار من الجمعية العمومية طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة والأربعين .

مادة ٥٢ — يمكن حل الشركة بحكم من المحاكم في الأحوال الآتية :

- (أولا) اذا خالفت حكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة؛
- (ثانيا) اذا ثبت أنه من المتعذر أن تدير الشركة على عملها بالنظام سواء لاضطراب أعمالها اضطرابا مستمرا أو لتكرر إخلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أو لخروجها عن القواعد التى قررها القانون أو نظام الشركة أو لحدوث تنازعات بين الشركاء أو لأى سبب خطير آخر؛
- (ثالثا) اذا ثبت أنها في حالة عسار بسبب تكرار إخلالها بتمهاتها .

مادة ٥٣ — في الأحوال المنصوص عليها في المادة الحادية والخمسين يصدر بقرار الحل من الجمعية العمومية . ولشركاء أن يلجؤا الى المحكمة اذا امتنعت الجمعية عن إصدار القرار الذى يفرضه القانون .

أما في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والخمسين فإن المحاكم هي التي تصدر مباشرة الحكم بالحل .

مادة ٥٤ — يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأن الشركة منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة في جميع الأحوال . ويأشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التسجيل والمراقبة .

والشركاء كذلك هذا الحق في الحدود المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة والثلاثين وتملك النيابة العمومية هذا الحق في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية والخمسين ويملكه دائسوا الشركة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية والخمسين .

مادة ٥٥ — القضايا الخاصة بحل الشركة تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة إلا إذا كان مجموع ما للشركة المراد تصفيتها وما عليها أقل من ١٥٠ جنهما ففي هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضي المحكمة الجزئية التي يقع مركز الشركة في دائرتها .

مادة ٥٦ — في حالة حل الشركة حلا اختياريا تعين الجمعية العمومية مصفيا واحدا أو عدة مصفين وتحدد سلطاتهم وأجبرهم عند الانقضاء .

يجب أن يصدر هذا القرار على الوجه المبين في المادة الخامسة والأربعين وأن يبلغ الى قسم التسجيل والمراقبة لنشره في الجريدة المعينة لنشر نظام هذه الشركات .

وتتبع هذه الطريقة في جميع الأحوال التي تدعو فيها الضرورة الى استبدال أحد المصفين أو أكثر من واحد منهم .

مادة ٥٧ — على المصفين أن يشرعوا بلا إبطاء في تصفية ما للشركة وما عليها . يومتى تشرعين المصفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الإدارة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يعاونوا في التصفية إذا طلب اليهم ذلك .

ويجب أن يقرر المصنفون عملهم على إنهاء أعمال الشركة التي بدأ بها من قبل وأن تمتعوا عن الشروع في أعمال جديدة . وكذلك يجب عليهم أن يدونوا بانتظام في دفاتر الشركة حسابات الصافية .

مادة ٥٨ — متى انتهت التصفية يضع المصنفون حسابها الختامى ويقدّمونه لراقبين لأجل التصديق عليه . ويبلغ هذا الحساب ملحقاً به تقرير الراقبين الى قسم التسجيل والمراقبة لنشرهما في الجريدة المعلقة لنشر نظام هذه الشركات .

مادة ٥٩ — يجوز للشركة في خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا في هذا الحساب أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين . وتضم جميع الطعون معا ليصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الشركاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصنفين ابلاته الى قسم التسجيل والمراقبة لنشر ملخصه في الجريدة المعلقة لنشر نظام الشركات .

مادة ٦٠ — اذا لم تقدم طعون أو متى صدر حكم نهائى فى الطعون المقدمة فعلى المصنفين أن يشرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية . ولا يجوز أن يوزع على الشركاء أكثر من القيمة الاسمية لأسهمهم أو حصصهم أو اشتراكاتهم .

أما الباقي فيدفع لوزارة الزراعة لكي توزعه بين شركات التعاون الزراعية الموجودة في المديرية والتي تكون عينت في نظام الشركة أو في قرار الجمعية العمومية الصادر بمجلد الشركة فإذا لم يكن هناك نص وزع المبلغ على الهيئات التي تعمل لمصلحة الزراعة والتي تبين في قرار وزارى .

ومتى تم التوزيع يبعث المصنفون بحساب التوزيع ودفاتر الشركة الى قسم التسجيل والمراقبة لحفظها به .

مادة ٦١ — يسقط الحق في مقاضاة أعضاء مجلس ادارة الشركة بسبب ادارتهم باقضاء ثلاث سنوات من التاريخ الذى نشر فيه تعيين المصنفين .

ويسقط الحق في كل قضية ضد المصفين بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الشركاء باقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائي الصادر بشأن هذه الحسابات

• مادة ٦٢ — في أحوال التصفية الاجبارية وهي الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية والتحصين تنولى المحكمة تعيين المصفين ولها أن تعزلم في أى وقت وتحدد المحكمة سلطة أولئك المصفين •

و يكون المصفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضى الذى تنديه •

الباب السابع — أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ٦٣ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى بشيخ اخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات :

المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة والمديرون والمراقبون وأعضاء لجنة المراقبة والمصفون الذين عملوا في أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء الى قسم التسجيل والمراقبة أو الى الجمعيات العمومية أو الى المحكمة ايراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الشركة أو عمدوا اخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة ؛

أعضاء مجلس الادارة والمديرون الذين عمدوا توزيع فوائد أو مبالغ تتجاوز على الشركاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للشركة عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ماورد في الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريق التدليس ؛

أعضاء مجلس الادارة الذين أصدروا حصصا أو أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية أو تزيد عليها ؛

أعضاء مجلس الادارة المدبرون الذين أقرضوا أو سلفوا مالا أو أجروا عمليات ايداع قود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المين في القرارات الوزارية المنصوص عليها في المادة الخمسين؛

المصفون الذين وزعوا على الشركاء كل موجودات الشركة على خلاف ما يقضى به حكم المادة الستين .

مادة ٦٤ — في حالة تصفية الشركة تصفية اجبارية بسبب الاعصار يجازى أعضاء مجلس الادارة والمدبرون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الأهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور .

وكذلك يعاقبون في الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ (الفقرتين ثانيا وثالثا) وفي المادة ٢٨٨ (الفقرات أولا وثانيا وثالثا ورابعا) وفي المادة ٢٩٠

مادة ٦٥ — أعضاء مجالس الادارة والمدبرون في شركة أو مشروع ما يعاقبون بفرامة لا تزيد على عشرة جنهات مصرية اذا أطلقوا اسم شركة تعاون الزراعة المصرية على الشركة أو المشروع الذى يتولون ادارته أو استغلاله سواء فى مكاتبيهم التجارية أو يقطاعاتهم أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور .

الباب الأخير — أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ٦٦ — اذا أرادت شركات التعاون الزراعية الموجودة الآن أن يسرى عليها هذا القانون يجب عليها فى مرسىة شهر من تاريخ صدوره أن تنقح نظامها لجلسه مطابقا لأحكامه وأن تقوم بإجراءات التسجيل التى نص عليها فيه .

مادة ٦٧ — على وزراء المالية والحقانية والزراعة كل منهم فيما يخصه أن يقوموا بتنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات والسوانح ما

مديرى المتزده فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٤١ (٥ يوليه سنة ١٩٢٣)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

يحيى ابراهيم

وزير المالية

محب

وزير الحقانية

أحمد ذو الفقار

وزير الزراعة

فوزى الملقى

المراجع

الكتب الافرنجية :

1. — Holyoake, George : The history of Rochdale Pioneers—1844-1892.
2. — Holyoake, George : The cooperative movement today.
3. — Holyoak, George : The Jubilee history of the Leeds industries coop. Soc. from—1874-1897.
4. — Fay. C. R. Cooperation at Home and abroad.
5. — Smith Gordon : Cooperation in Ireland.
6. — " " Cooperation in Many Lands.
7. — " " " for farmers.
8. — " " Organised produced markets.
9. — " " Cooperation in Danemark.
10. — Sonnecksen, Albert. Consumer cooperation. New York 1920.
11. — Stickland C. F. Studies in European cooperation Lahore 1922.
12. — Warbasse, James Peter : Cooperative Democracy New York 923.
13. — Warman : Agricultural cooperation in England and Wales London 1922.
14. — Webb Calberne : Industrial cooperation. Manchester 1921.
15. — Webb Lindeg : The consumer cooperative movement London 1921.

16. — Wilson. R. I. The cooperative managers text book
Manchester 1920.

17. — Wolf, Henry : Cooperative credit Bank.

18. — " " Cooperation in India.

19. — " " Cooperation in Agriculture. London.

20. — Wolf Leonard : Cooperation and the future of
Industry, London.

21. — Wolf Leonard : Socialism and cooperation.

22. — Powell. G. Harold : Cooperation in agriculture.
New York 1919.

23. — Price : Cooperation & copartnership — London.

24. — Radford, George : Agricultural cooperation and
organisation London.

25. — Reports : General cooperative survey. Manchester

26. — Bonbroff. V. The cooperative movement in Russia
1917.

27. — Chondrika Para - } Manuel of agricultural cooper-
Pandit } ation. in Denmark and hints for
its adoption in India. 1917.

28. — Hangan, James : Wholesale cooperation in Scot-
land. Glasgow 1920.

29. — Gebhard James : Cooperation in Finland, London
1916.

30. — Gide, Charles : La cooperation conférences de
Propagande Paris 1910,

31. — " " Les sociétés cooperatives de con-
sommation Paris 1910.

32. — Hall Fred : The history of the cooperative printing society 1869—1912 Manchester 1920.

33. — Harries, Emersons : Cooperation the hope of the consumer New York 1920.

34. — Have Fredric } Denmark cooperative common-
wealth. New York 1921.

35. — Hughec thomas : Studies in the ethics and economics of cooperative movements Manchestre 1919.

36. — Ingalls R. Herrick : Rural credit bank cooperative. London 1919.

37. — Mukherji } The cooperative movement in India.
— Panchanaros } Calcutta 1923.

38. — Agata Kiyoski : The cooperative movement in Japan London 1923.

39. — Potter Beatrie : The cooperative movement in Great Britain London. 1920

40. — Bellot P. : L'évolution de l'industrie, Paris 1920

41. — Blanchard. George : Cours d'économie Politique Paris 1923.

42. — Blanqui M. Cane : Histoire de l'économie politique en Europe depuis les anciens jusqu' à nos jours. T. 1. 2. Paris.

43. — Boret, Victor : La bataille économique de demain Paris 1915.

44. — Boulé. C. Syndicalisme et démocratie. Paris 1908.

45. — Bourgain, Maurice : Les systèmes socialistes et l'évolution économique. Paris 1907.

46. — Say, Leon : Nouveau dictionnaire d'economie politique. Paris
47. — Chamberlain H. S. : La genèse du XIV S. Paris 1913.
48. — Coquelin & Guillaumin : Dictionnaire de l'economie politique 2 vol Paris.
49. — Daire : Economistes financiers du XVIII es. Paris.
50. — Eucken, Rudolf : Sozialism, London 1923.
51. — Fodéré, F E Essai historique et moral sur la pauvreté des nations Paris 1825.
52. — Fonillée, Alfred : La science sociale contemporaine Paris 1888.
53. — Gide, Charles : Economies sociales Paris 1907.
54. — " : Cours d'economie Politique, Paris 1910.
55. — " " & Rist : Historie des Doctrines économiques depuis les physiocrates jusqu' à nos jours Paris 1909.
56. — Guerin F. : La faillite du socialisme Paris, 1902.
57. — Guyot, Yves. La science économique, ses lois inductives Paris 1917.
58. — Hanotaux, Gabriel : La démocratie et le Travail Paris 1920.
59. — Leroy Beaulieu : Traité théorique et pratique d'economie politique T. 1. 4. Paris 1910.
60. — Leroy Beaulieu : Le collectivisme Paris 1885.
61. — Marx, Karl. Le procès de circulation du capital 2 vol Paris 1902.

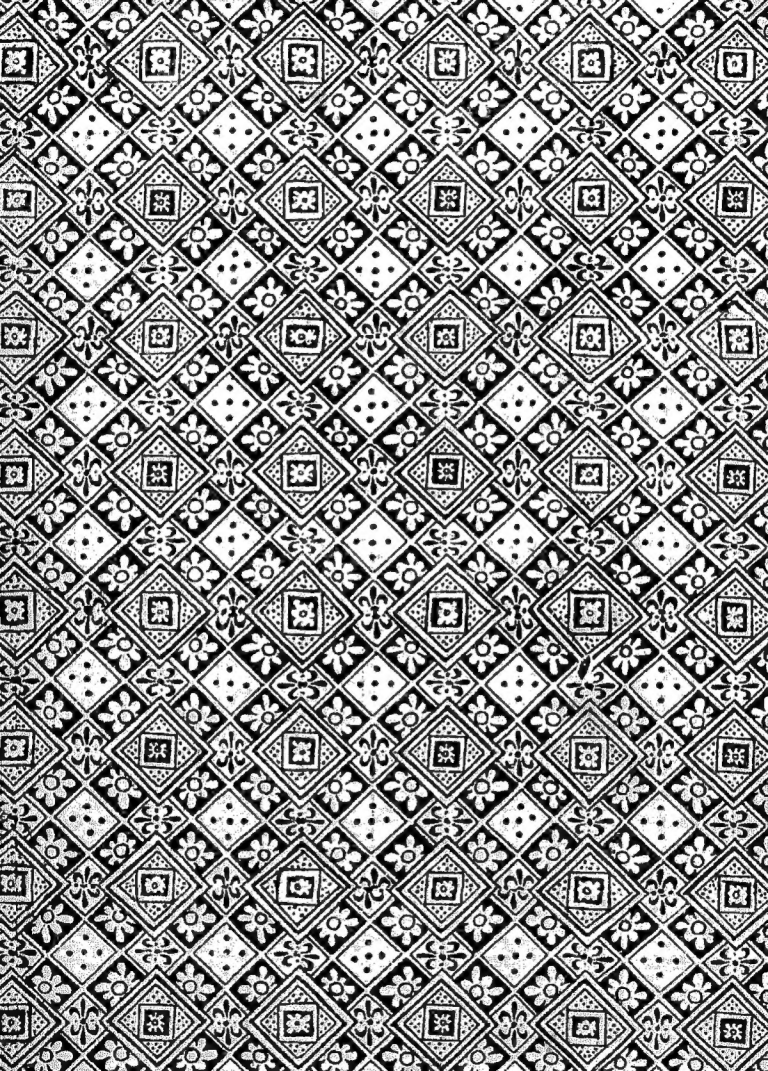
62. — Taylor, Henry : Agricultural economics, New York 1922.
63. — Encyclopedia Britannica 11^e édition.
64. — M. Aulard : Histoire politique de la Revolution Française. Paris.
65. — Alph de Faville : France économique statistique et raisonnée,
66. — Henri Sié : La classe rurales au moyen âge Paris.
67. — Lavisse et Rambaud : Histoire generale.
68. — Renard et Dulac : L'évolution industrielle et agricole Paris.
69. — Le Ct Rocquigny : Les syndicats agricoles et leurs œuvres. Paris.
70. — Pick : Traité de législation industrielle. Paris.
71. — Arminjon Pierre : La situation Economique et financière de l'Egypte. Paris 1912,
72. — Baghos Nubar : Note sur les sociétés cooperatives et les Syndicats agricoles. Le Caire. 1909.
73. — Gabra, Sami : Esquisse de l'histoire économique et politique de la propriété foncière en Egypte. Bordeau 1917.
74. — Misnil Marigny : Histoire de l'économie politique l'anciens peuples de l'Inde, de l'Egypte et la Judeé Paris 1878.
75. — Mauillard, L. O. : L'Egypté agricole et la dette publique. La Caire 1879.
76. — Omar Loutfy : Les cooperations de crédit et les syndicats agricoles en Italie Alexandria 1401.
77. — Polier. Leon : La richesse agricole et minérale de l'Egypte actuelle Paris 1912.

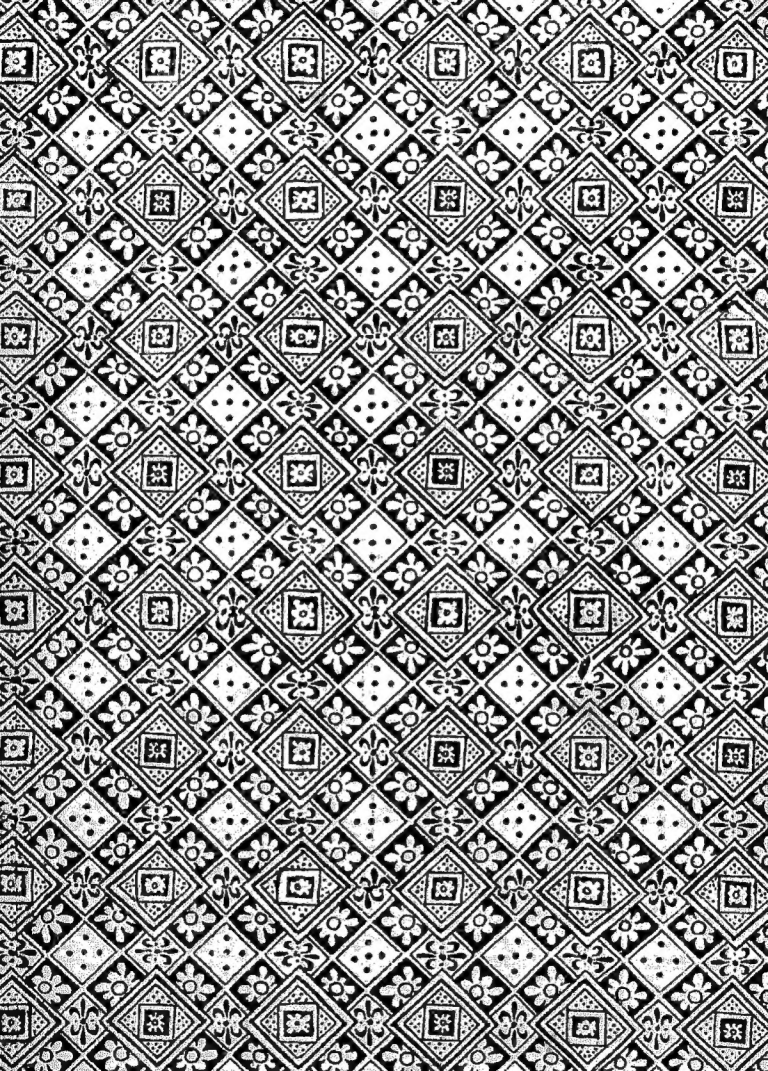
الكتب العربية :

- (١) كتاب التعاون الزراعى تأليف الدكتور ابراهيم رشاد، طبع سنة ١٩٢٥
- (٢) مذكرة عن الأحوال الراهنة لجمعية التعاون فى مصر للدكتور ابراهيم رشاد، طبع سنة ١٩٢٢
- (٣) جماعات الألبان التعاونية للدكتور ابراهيم رشاد، طبع سنة ١٩٢٤
- (٤) كتاب نقابات التعاون الزراعية للأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك المحامى، طبع سنة ١٩١٤
- (٥) نشرات قسم التعاون نشرة رقم ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ وزارة الزراعة، طبع سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦
- (٦) كتاب التعاون فى الزراعة لصديق باشا حنين، طبع سنة ١٩١٧
- (٧) كتاب روح التعاون تعريب الدكتور حسين على الرفاعى، طبع سنة ١٩٢٢
- (٨) كتاب الجمهور فى التعاون تأليف الأستاذ ابراهيم رمزى، طبع سنة ١٩٢٤
- (٩) صحيفة الاقتصاد والتجارة صحيفة نادى التجارة العليا أربعة أجزاء سنة ١٩٢٥ - سنة ١٩٢٦
- (١٠) تقارير بنك مصر سنة ١٩٢٣ لغاية الآن .

- (١١) الموجز في علم الاقتصاد تأليف لروا بوليه وتعريب حافظ بك
ابراهيم و خليل بك مطران .
- (١٢) كتاب مركز مصر الاقتصادي تأليف الأستاذ مليكة جريان،
طبع سنة ١٩٢٣
- (١٣) تقارير اللورد كرومر وغورست وكنشتر عن حالة مصر من
سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩١١
- (١٤) علم الأخلاق لارسطو تعريب الأستاذ أحمد بك لطفى السيد
- (١٥) كتاب الأخلاق للأستاذ الشيخ أحمد أمين، طبع سنة ١٩٢٥
- (١٦) احياء علوم الدين للغزالي أربعة أجزاء .
- (١٧) الأخلاق لصمول سميلز، تعريب محمد الصادق حسين بك
- (١٨) العهد القديم والعهد الجديد (التوراة والانجيل) .
- (١٩) المرأة في التاريخ والشرائع تأليف محمد جميل فهم ، طبع
سنة ١٩٢١
- (٢٠) المرأة الجديدة تأليف قاسم أمين طبع سنة ١٩١١
- (٢١) المرأة تأليف محمد رضا طبع سنة ١٩١٦
- (٢٢) المرأة في الاسلام تأليف الأستاذ محمد فريد وجدى بك .

(مطبعة دار الكتب المصرية ٣٩٧/١٩٢٦/٧٠٠٠)







المكتبة الوطنية
بمصر

المكتبة الوطنية
بمصر



0250740